المملكـــة المغربيـــة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

أهداف التنمية المستدامة بالمغرب
في سياق جائحة كوفيد-19

بعد الصمود، الإقلاع

المملكـــة المغربيـة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

أهداف التنمية المستدامة بالمغرب
في سياق جائحة كوفيد-19

بعد الصمود، الإقلاع

« إن عملنا لا يقتصر على مواجهة هذا الوباء فقط، وإنما يهدف أيضا إلى معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستخلص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها».

«...لذا، ينبغي أن نجعل من هذه المرحلة فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا».

« وفي مقدمتها، إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.»

«لذا، نعتبر أن الوقت قد حان، لإطلاق عملية حازمة، لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، خلال الخمس سنوات المقبلة».

مقتطفات من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش، ل29 يوليوز 2020.

فهرس

09 تقديم

13 تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد-19

25 أي صمود في سياق جائحة كوفيد-19 ؟

31 التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتدابير التخفيف من تداعيات وباء كوفيد-19

32 1. القضاء على الفقر

36 2. القضاء التام على الجوع

42 3. الصحة الجيدة والرفاهية

52 4. التعليم الجيد

60 5. المساواة بين الجنسين

68 6. المياه النظيفة والنظافة الصحية

74 7. طاقة نظيفة بأسعار معقولة

78 8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد

84 9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

92 10. الحد من أوجه عدم المساواة

96 11. مدن ومستوطنات بشرية مستدامة

102 12. أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

108 13. التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ

114 14. الحياة تحت الماء

118 15. الحياة في البر

122 16. السلام والعدل والمؤسسات القوية

128 17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

141 الترابط بين الاستراتيجيات والبرامج مع أهداف التنمية المستدامة

160 قائمة الجداول والرسوم البيانية و الأشكال

المملكـــة المغربيــة
المندوبية السامية للتخطيط

ROYAUME DU MAROC
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

تـقـديـــم

بقلم أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

يـندرج التقريـر الوطنـي حـول إنجـاز أهـداف التنميـة المسـتدامة في إطـار تطبيـق مقتضيـات قرار الجمعيـة العامة للأمـم المتحـدة «1/70 تحويـل عالمنـا: خطـة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030»، ودعوتهـا، في الفقـرة 79، للـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة للقيـام بتتبـع منتظـم للتقـدم المحـرز في تنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة. كـما يسـتجيب لأحـكام المرسـوم رقـم 2.19.452 بتاريـخ 17 يوليـوز 2019 بتنظيـم اللجنـة الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة وخاصـة المـادة 9 التـي تسـند للمندوبيـة السـامية للتخطيـط مهمـة إعـداد التقاريـر الوطنيـة حـول أهـداف التنميـة المسـتدامة بتنسـيق مـع هـذه اللجنـة.

يستعرض هذا التقرير برسم سنة 2021، الذي أتشرف بتقديمه، إنجازات بلادنا في ميدان أهداف التنمية المستدامة إلى غاية متم هذه السنة. وقد تم إعداده بناء على حصيلة الأنشطة القطاعية لمختلف القطاعات الوزارية ونتائج الأشغال الإحصائية والدراسات المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

وفي سياق التطرق لهذه المرحلة على مدى حوالي عقد من الزمن منذ تبني أهداف التنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي، أستحضر نداء صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2010، الذي دعا فيه المجموعة الدولية إلى اعتماد مقاربة مستقبلية لما بعد أهداف الألفية للتنمية من أجل تحصين المكتسبات المحققة بخصوص هذه الأهداف ورفع تحديات تنمية عالمية أكثر شمولية واستدامة وإدماجا.

وفي هذا السياق، كان من الطبيعي أن تنضم المملكة المغربية سنة 2015 إلى برنامج أهداف التنمية المستدامة بعد انخراطها الفاعل في أشغال إعداده المنجزة من طرف الأمم المتحدة، وأن تعتبر، منذ البداية، مكوناته بمثابة رافعات لهيكلة نموذجها التنموي وإرساء أسس مشروعها المجتمعي.

وهكذا، مع بداية عهد الملك محمد السادس، تم تسخير مجهود استثماري كبير منذ سنة 2000، تطلب سنويا، تعبئة ثلث الناتج الداخلي الإجمالي للبلاد بهدف تعزيز، على المدى البعيد، البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وحوالي 40% من الميزانية العامة من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في ولوج الساكنة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وقد توجت هذه السياسة الإرادية، بين سنتي 2000 و2019، بنمو اقتصادي بلغ في المتوسط السنوي 4,1%، وتراجع البطالة من 13,4% إلى 9,2%، وارتفاع متوسط الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3,9% مصحوبا بتحسن في القدرة الشرائية بنسبة 2,6%، وانخفاض معدل الفقر من 15,3% إلى 1,7% وتقليص معدل الهشاشة من 22,8% إلى 7,3%، في حين بدأت الفوارق تتجه نحو الانخفاض.

وفي هذا السياق، عرفت الظروف الصحية، خلال هذه الفترة، تحسنا ملحوظا. فقد انخفض معدل وفيات الأمهات إلى 72,6 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية وتراجعت وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 22,2 لكل 1000 ولادة حية. وبخصوص التعليم العمومي، فقد تم توسيع الولوج إليه بالتعليم الأولي وتعميمه في السلك الابتدائي وتحسين مؤشراته بشكل كبير في السلكين الثانوي والعالي، مع تحقيق المناصفة بين الإناث والذكور تقريبا في جميع الأسلاك التعليمية.

و استفاد التقدم المحرز في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من سياق تميز بإصلاحات مؤسساتية منصوص عليها في دستور 2011 وبوضع آليات وهيئات كرستها مقتضياته، في ميادين المنافسة وحرية الأسعار، وحقوق الإنسان أو محاربة الرشوة، إلى جانب مؤسسات أخرى ذات طبيعة تشاركية تتولى النهوض بحقوق المرأة وحماية الطفولة ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

و على صعيد آخر، انضمت المملكة المغربية، طبقا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وبالتزامه الشخصي الفاعل، للاتفاقيات الدولية حول المناخ، ونظمت في 2016 بمراكش الدورة 22 لمؤتمر الأطراف (كوب 22) والتي تميزت أشغالها ببعد تضامني جنوب-جنوب، وخاصة لفائدة الدول الإفريقية. وعلى الصعيد الوطني، شكل اعتماد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، إطارا لإعداد سياسة وطنية للتخفيف والصمود في محاربة آثار التغيرات المناخية من خلال وضع المخطط الوطني للمناخ 2030 والاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية والمساهمة المحددة وطنيا التي تهدف إلى تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 45,5% في أفق 2030. وفي هذا الصدد، يقدم البرنامج الطموح لتحسين المزيج الطاقي الوطني الذي تم اعتماده منذ سنة 2009، مقياسا لهذا البعد البيئي في النموذج الوطني للتنمية. ويتوفر المغرب، حاليا، على قدرة كهربائية وطنية من مصادر متجددة تمثل أكثر من 34% من القدرة الكهربائية الوطنية، في أفق تحقيق، على المدى البعيد، الاكتفاء الذاتي في إنتاج الكهرباء وتعزيز إمكانياته التصديرية لهذه الطاقة.

وفي سياق يتسم بنقص في الأمطار وبطلب متزايد في استهلاك الموارد المائية من قبل الأسر والمقاولات، وخاصة في الميدان الفلاحي، يتوفر المغرب حاليا، بفضل نتائج سياسته في تشييد السدود الكبرى، على سعة مائية مهمة تبلغ حوالي 19 مليار متر مكعب مصحوبة بتعبئة موارد مائية غير تقليدية، تشمل أساسا، تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة واعتماد نظام ري اقتصادي في استهلاك الماء.

وباعتبارها بلدا معنيا بشكل قوي بتدفقات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، اعتمدت المملكة المغربية، في هذا المجال، سياسة جد نشيطة لفائدة إدماج المهاجرين المتواجدين على ترابها الوطني، وساهمت بشكل فاعل في التعاون الدولي من أجل تحسين ظروف تنقلهم في محيطها الاستراتيجي. وهكذا تمت تسوية وضعية عشرات الآلاف من المهاجرين بالمغرب بين 2014 و2018. وبمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المسؤول عن ملف الهجرة داخل الاتحاد الإفريقي، سيمكن المرصد الإفريقي للهجرة الذي يوجد مقره حاليا بالرباط والذي تم إحداثه في دجنبر 2020، من إعطاء دينامية جديدة لدور القارة الإفريقية في إعداد سياسة دولية في خدمة المهاجرين.

وعلى ضوء الحصيلة الوطنية لإنجاز أهداف التنمية المستدامة برسم سنة 2021، تمكنت المملكة المغربية من تحقيق عدة مرامي كما حددها البرنامج المعتمد من طرف المجموعة الدولية في أفق 2030، وخاصة تلك المتعلقة بالرأسمال البشري، وهي في طريقها نحو تحقيق بعض المرامي ذات الصلة بالرأسمال المادي، في حين أن مرامي أخرى متعلقة بمكافحة آثار التغير المناخي، بالرغم من التقدم الملحوظ، ستلتحق، بفضل المشاريع المبرمجة في هذا المجال، بالمسار والوتيرة الضروريين لتحقيقها في الآجال المحددة في 2030.

وعلى غرار جميع بلدان العالم، تعرض المغرب لانعكاسات جائحة كوفيد-19، سواء على العرض والطلب الداخليين أو على الطلب الخارجي الموجه

إليه، ولا سيما من الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة، رغم ذلك، إلى أن المغرب كان من أسرع البلدان استجابة في الحد من آثار هذه الجائحة من خلال اللجوء في وقت مبكر إلى الحجر الصحي لساكنته و تخفيف الضغط على نظامه الصحي وتقليص كبير في عدد الوفيات. وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية، تمت تعبئة موارد مهمة في إطار الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد-19»، خصصت لتحمل النفقات الاستثنائية في الميدان الصحي ودعم أنشطة المقاولات ومساعدة الفئات الأكثر هشاشة المتضررة من الأزمة، من ضمن الأشخاص الذين فقدوا شغلهم أو تلك التي تشتغل في القطاع غير المنظم.

وبفضل برنامج واسع لتلقيح المقيمين على أرضه، قام المغرب، كامتداد لهذه المقاربة الحريصة على تعزيز الصمود، بإطلاق سياسة نشيطة للإنعاش الاقتصادي والتنمية البشرية، تتميز بالتقائية كبيرة مع برنامج أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر، حاليا، هذا الإنعاش إحدى رهانات «النموذج التنموي الجديد» الذي يندرج تنزيله في «ميثاق وطني للتنمية» والذي يتمحور حول نمو مدمج ومحدث للشغل اللائق ويمكن من تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية ومن الانتقال، على المدى البعيد، إلى اقتصاد أخضر يحافظ على الموارد الطبيعية ويخفف من آثار التغير المناخي. ويرقى هذا النموذج التنموي الجديد بالاقتصاد الاجتماعي إلى أولوية وطنية انطلاقا من إصلاح عميق لمنظومتي التعليم والصحة وتعزيز تنافسية الموارد البشرية. إن الغاية النهائية المنوطة بالنموذج التنموي الجديد تتجلى في توطيد مسلسل الجهوية المتقدمة وتنظيم مبتكر للمجالات الترابية والحفاظ على مواردها الطبيعية، مساهمة بذلك في بزوغ «مغرب الجهات».

وآمل في أن يمكن هذا التقرير من تقديم صورة واضحة حول حصيلة إنجازات بلادنا في ميدان أهداف التنمية المستدامة في سياق الجائحة وآفاق السبل للتعافي من آثارها. إن المملكة المغربية، بموقعها الجيوستراتيجي في ملتقى الفضاءين المتوسطي والأطلسي وبالمكانة الدولية التي يحظى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس والتعدد الثقافي لشعبها، عازمة على تحقيق مناعة جماعية اعتبارا من هذه السنة، من خلال تعميم تلقيح ساكنتها، وتنفيذ برنامج واسع للاستثمار الذي انطلق منذ 2021 في إطار نموذجها التنموي الجديد الذي تشكل أهداف التنمية المستدامة أهم غاياته. وسيكون المغرب، كما كان الشأن بالنسبة لأهداف الألفية للتنمية، من بين البلدان التي ستتمكن، في أفق 2030، من تحقيق أهم أهداف ومرامي البرنامج العالمي للتنمية المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرباط، في 20 أكتوبر 2021.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد-19

أظهر التقدم الذي أحرزه المغرب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والذي تم عرضه في إطار الاستعراض الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى 2020، أن المغرب قد انخرط قبل ظهور وباء كورونا المستجد، في دينامية إيجابية لتنفيذ هذه الأهداف.

إلا أن الوباء أثر على هذه الدينامية على الرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات الحكومية للتخفيف من تداعياته على نشاط المقاولات وظروف معيشة السكان.

هكذا، يقدم هذا التقرير تقييما لتأثير الوباء على بعض أبعاد أهداف التنمية المستدامة، بناء على نتائج الدراسات والبحوث الإحصائية التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط منذ بداية الأزمة الصحية، ويتناول الجهود المبذولة من طرف مختلف القطاعات الوزارية، حسب المجالات الكبرى للتنمية المستدامة، من أجل مواءمة أنشطتها مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

1. النمو الاقتصادي المستدام والشغل اللائق

أدى حجم جائحة كوفيد-19 وسرعة انتشارها العالية عبر العالم، إلى انكماش عميق للاقتصاد العالمي خلال سنة 2020، مولدا بالتالي اضطرابات على مستوى سلاسل التوريد والإنتاج، ومتسببا في بطالة عامة جراء اعتماد تدابير الحجر الصحي الرامية للحد من انتشار الفيروس. ولم يسلم المغرب من هذه الصدمة الشديدة وغير المسبوقة التي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني سنة 2020، وفاقمت من تأثير سنتين متتاليتين من الجفاف، مؤدية بالتالي إلى ركود اقتصادي، يعتبر الأصعب منذ ما يزيد عن عشرين سنة.

يتعلق الأمر إذن بصدمة مزدوجة على مستوى العرض والطلب، ناجمة عن العواقب الوخيمة للتوقيف الكلي أو الجزئي لأنشطة القطاعات الاقتصادية، ولا سيما إرباك سلاسل القيمة، وفرض القيود على تنقل اليد العاملة والسفر وكذا إغلاق الحدود. ومن أجل الخروج من هذه الأزمة، عرفت المملكة المغربية، بفضل التوجيهات الملكية السامية، كيف تنعش نموذج نموها الاقتصادي من خلال سياسة عمومية أكثر إرادية للتنويع الصناعي. وفي هذا الصدد، يكتسي إطلاق صاحب الجلالة للمشروع الصناعي الكبير لتصنيع اللقاحات، البعد الأكثر رمزية للمبادرة.

النمو الاقتصادي :

عانى الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020، التي تميزت بظهور فيروس كوفيد-19، من آثار هذا الوباء والجفاف على حد سواء، مسجلا بذلك انكماشا بنسبة 6,3% مقابل

”بفضل المساعدات العمومية، عزز المغرب قدرته على الصمود ضد آثار كوفيد-19 وتمكن من الحفاظ على مكتسباته في ما يتعلق بالحد من الفقر“

نمو بنسبة 2,5% سنة 2019. ويعتبر هذا الانكماش نتاجا لتراجع كل من الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,8% والأنشطة الفلاحية ب 8,6% والطلب الداخلي ب 6% والطلب الخارجي بمقدار 14,3%. وهكذا استقر الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد سنة 2020 في 26241 درهم، بانخفاض قدره 7,2% مقارنة مع سنة 2019. وقد أدى هذا التراجع إلى العودة بمستوى الثروة المنتجة لكل فرد إلى المستوى الذي تم تحقيقه منذ 5 سنوات (سنة 2015)، بينما كانت تشهد نموا متوسطا قدره 2% سنويا طوال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة الصحية.

الشغل :

بدت آثار الجائحة على سوق الشغل واضحة خلال سنة 2020 وزاد الجفاف من تفاقمها، إذ كانت المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل، كما يتضح من نتائج البحث الوطني حول التشغيل، في وضعية صعبة.

إجمالا، فقد الاقتصاد الوطني 432000 منصب شغل، في حين كان قد أحدث 165000 منصب سنة 2019. ويبقى الوسط القروي الأكثر تضررا، بفقدان 295000 منصب (137000 منصب بالوسط الحضري). كما يعتبر قطاع «الفلاحة والغابات والصيد البحري» الأكثر تضررا، حيث فقد 273000 منصب.

وهكذا، بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني 11,9% مقابل 9,2% سنة 2019 وناهز 15,8% مقابل 12,9% بالنسبة للسكان الحضريين و5,9% مقابل 3,7% في صفوف الساكنة القروية. وحسب الجنس، ارتفع هذا المعدل إلى 16,2% بالنسبة للنساء و10,7% لدى الذكور مقابل 13,5% و 7,8% على التوالي سنة 2019. ويعتبر الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة الفئة الأكثر تعرضا للبطالة بمعدل 31,2% مقابل 24,9% سنة 2019.

2. تنمية رأس المال البشري

الحد من الفقر:

في ما يتعلق بالحد من الفقر، وعلى الرغم من أن وباء كوفيد-19 قد أبطأ وتيرة تراجع هذه الظاهرة، استطاع المغرب بفضل المساعدات العمومية التي قدمتها الدولة للأسر المغربية خلال فترة الحجر الصحي، أن يحافظ على أدائه بخصوص تحقيقه عمليا الغاية المتعلقة بتقليص معدل الفقر بمقدار النصف في أفق 2030، وذلك عشر سنوات قبل الآجال المحددة من طرف الأمم المتحدة.

فبعد أن سجل 4,8% سنة 2014، انخفض معدل الفقر النقدي إلى 2,9% سنة 2018 ثم إلى 1,7% سنة 2019، قبل أن يرتفع تحت تأثير الأزمة الصحية إلى 2,5% خلال فترة الحجر الصحي سنة 2020. وسجل معدل الهشاشة، انخفاضا من 12,5% سنة 2014 إلى 7,3% سنة 2019 ليبلغ 8,9% خلال فترة الحجر الصحي سنة 2020. وقد خففت المساعدات العمومة بشكل فعال من قوة تأثير الأزمة على انتشار الفقر والهشاشة. ففي غياب هذه المساعدات، كان من الممكن أن يصل معدل الفقر إلى 11,7% ومعدل الهشاشة إلى 16,7%.

القضاء على الجوع، والأمن الغذائي، والحالة التغذوية لدى الأطفال:

يشكل الأمن الغذائي وتحسين الحالة التغذوية للسكان إحدى الأولويات الوطنية، لا سيما خلال فترات الأزمات مثل تلك الناجمة عن وباء كوفيد-19 وسنتين متتاليتين من الجفاف. وهكذا، فقد تم القضاء عمليا على الجوع في المغرب، حيث انخفض معدل نقص التغذية من 0,9% إلى 0,1% بين سنتي2007 و2014. ويقدر معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو

الحاد سنة 2020 بنسبة 25,9%وانعدام الأمن الغذائي الحاد[1] بنسبة 2,6%.

وفيما يخص الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة، انخفض نقص الوزن والهزال، بين سنتي 2004 و2018، من 10,2%إلى 2,9%ومن 9,3%إلى 2,6%على التوالي. وبالنسبة لتأخر النمو، مازال معدله يناهز 15,1%، في حين أن هدف السلطات العمومية هو تخفيضه إلى 12%في أفق 2030.

وتراجع معدل تغطية الاحتياجات الغذائية، لا سيما من الحبوب، بين سنتي 2018 و2019 من 71% إلى 52%[2]. ولمواجهة هذا الوضع، اتخذ المغرب مجموعة من التدابير لضمان ولوج السكان إلى تغذية صحية وكافية، تتمحور بالخصوص، حول التتبع المنتظم لمدى توفر المواد الغذائية، ومراقبة الأسعار، ووقف استيفاء رسوم استيراد الحبوب والقطاني، ومنح المساعدات المباشرة للأسر الفقيرة والهشة، وكذا تعزيز فحص اضطرابات التغذية لدى النساء والأطفال، وتنزيل استراتيجية محاربة السمنة لدى الأطفال (2018-2025) وإطلاق برنامج دعم تحسين الصحة والتغذية لدى الأم والطفل.

ولوج السكان إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء:

من أجل تسريع الولوج للماء الصالح للشرب والكهرباء، وبناء على التوجيهات الملكية السامية، تم إعطاء انطلاقة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والري (2020-2027) في يناير 2020. ويهدف هذا البرنامج إلى تسريع الاستثمارات في قطاع الماء، وتوسيع التزويد بالماء الصالح للشرب والري، وتعزيز صمود بلدنا في وجه التغيرات المناخية. وفي نفس الإطار، يولي المغرب أهمية كبرى لنظام تخطيط وتدبير موارده المائية، ولاسيما من خلال إحداث مجالس الأحواض على مستوى وكالات الأحواض المائية، والتي تتمثل مهمتها في الدراسة وإبداء الرأي بشأن القضايا المرتبطة بالتخطيط وتدبير المياه، ولا سيما المخططات المديرية للتهيئة المندمجة لموارد المياه والمخططات المحلية لتدبير المياه.

وفي ما يتعلق بإنتاج الكهرباء، استطاع المغرب أن يحقق اكتفاء ذاتيا اليوم، بل أصبح بلدا مصدرا بشكل متنام، حيث انتقلت الكمية المصدرة من 180 جيكاواط/الساعة سنة 2018 إلى 1207,7 جيكاواط/الساعة سنة 2019. ومكن استثمار المغرب في الطاقات المتجددة، من تحقيق قدرة كهربائية منشأة من مصادر متجددة تمثل 34% من السعة الوطنية للإنتاج الكهربائي.

تحسين ظروف السكن:

مكن تنفيذ البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح»، عند نهاية سنة 2020، من استفادة أكثر من 300 ألف أسرة من سكن لائق. ونتيجة لذلك، انخفض معدل السكن البدائي بالوسط الحضري من 5,2% سنة 2014 إلى 3,3% سنة 2019.

الولوج إلى الخدمات الصحية والتدبير المستدام للمخاطر الصحية:

بلغ معدل وفيات الأمهات 72,6 وفاة لكل 100.000 مولود حي سنة 2018 .بينما سجل معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة انخفاضا، بين سنتي 2011 و2018، منتقلا من 21,7 إلى 13,56 وفاة لكل 1000 مولود حي، كما تم تقليص معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 30,5 إلى 22,2 لكل 1000 مولود حي، ومعدل وفيات الرضع من 28,8 إلى 18 لكل 1000 مولود حي.

في ما يتعلق بالأمراض المعدية وغير المعدية، انخفض عدد حالات السل المبلغ عنها بنسبة 6% بين سنتي 2019

[1] التقييم وفق مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES)

[2] مشروع نجاعة الأداء في القطاع الفلاحي لسنتي 2020 و 2021

و2020. ويهدف المخطط الاستراتيجي الوطني لمحاربة داء السل 2018-2021، الذي تم تمديده إلى سنة 2023، إلى تقليص عدد الوفيات المرتبطة بهذا الداء بنسبة 40% بحلول سنة 2021. في المقابل، فإن الأمراض غير المعدية، ولا سيما السرطان والسكري وأمراض القلب والشرايين وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، لا تزال تشكل ثقلا على النظام الصحي الوطني بمعدل وفيات يصل إلى 12,4%.

وقد عرف معدل الوفيات الناجمة عن حوادث السير انخفاضا ملحوظا سنة 2020، ويرجع ذلك في شق منه إلى القيود المفروضة على التنقل في إطار حالة الطوارئ الصحية لمكافحة جائحة كورونا. فقد انتقل هذا المعدل من 11 وفاة لكل 100.000 شخص سنة 2016 إلى 7,6 وفاة سنة 2020. ومن المتوقع أن يتم تخفيضه إلى 5,6 حالة وفاة بحلول سنة 2025، وذلك في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 .

وتحظى التغطية الصحية الشاملة بالأولوية ضمن الإستراتيجية الوطنية للصمود والإنعاش لفترة ما بعد جائحة كورونا، وذلك من خلال ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله انطلاقته في 14 أبريل 2021، وتكرس من خلال اعتماد القانون 21-09 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي ينص على تعميم التأمين الصحي الإجباري بنهاية سنة 2022 لفائدة 22 مليون شخص إضافي.

تعميم الولوج إلى التعليم وتكييف النظام مع تحديات الطلب المستقبلي:

بالإضافة إلى تعميم التعليم الابتدائي، تستمر معدلات التمدرس في التحسن بباقي المستويات الدراسية، ولا سيما معدل التمدرس بالتعليم الأولي للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 و 5 سنوات، الذي ارتفع بين سنتي 2019 و2020 بمقدار 14,1 نقطة مئوية منتقلا من 57,8% إلى 71,9%. ويعتبر التكافؤ بين الجنسين هدفا تم تحقيقه في جميع المستويات الدراسية، بمؤشرات تتراوح بين 0,91 في التعليم الأولي وواحد (1,0) في المرحلة الابتدائية.

وفي المقابل، فإن التكافؤ بين الوسطين القروي والحضري، باستثناء المستوى الابتدائي حيث تم تحقيقه، يتطور بالتأكيد بشكل إيجابي لكن بوتيرة بطيئة إلى حد ما. في سنة 2020، سجل مؤشر التكافؤ قروي /حضري 0,79 في التعليم الأولي و 0,83 في الثانوي الإعدادي و0,51 في الثانوي التأهيلي. وعرف معدل إتمام الدراسة، بين سنتي 2019 و2020، انخفاضا من 95,9% إلى 91,4% في المرحلة الابتدائية ومن 64,7% إلى 61,4% في السلك الثانوي الإعدادي، بينما عرف هذا المعدل شبه استقرار في السلك الثانوي التأهيلي (38,6% مقابل 39,0%).

علاوة على ذلك، لا تزال جودة التحصيل تمثل أحد أكبر التحديات التي يواجهها النظام التربوي الوطني. فحسب نتائج التقييم الدولي TIMSS[3] لسنة 2019، حصل المغرب في مادة الرياضيات بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة على 383 نقطة مقابل 377 نقطة سنة 2015، وحقق تلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي 388 نقطة مقابل 384 على التوالي.

وقد تضرر نظام التعليم والتكوين من انعكاسات جائحة كوفيد-19، ابتداء من الفصل الثاني من سنة 2020، جراء إغلاق مؤسسات التعليم والتكوين المهني. وإذا كان من المؤكد أن اللجوء إلى التعليم والتكوين عن بعد قد مكن من ضمان استمرارية الحصول على

[3] دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم التي تقيم تحصيل التلاميذ في السنة الرابعة من المستوى الابتدائي والسنة الثانية من الإعدادي في الرياضيات والعلوم.

الخدمات التعليمية، إلا أن ذلك يحمل في طياته خطر توسيع التفاوتات في الولوج إلى التعليم ونقص في جودة التعلم التي يعاني منها سلفا النظام التربوي الوطني .

وقد خلصت نتائج البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 23 أبريل 2020، إلى أن نسبة الأسر التي صرحت أن أطفالها لم يتمكنوا، لأسباب مختلفة، من متابعة حصصهم الدراسية عن بعد وبشكل منتظم، بلغت 52% بالسلك الابتدائي و49% بالسلك الثانوي الإعدادي و31% بالثانوي التأهيلي و 44% بالمستوى العالي.

كما أبانت نتائج المرحلة الثانية من هذا البحث، الذي أنجز ما بين 15 و 24 يونيو 2020، أن 83,5% من الأطفال في التعليم الأولي لم يتابعوا، لأسباب مختلفة، حصص التعليم عن بعد (79,1% في الوسط الحضري و94,6% في الوسط القروي).

أما في ما يتعلق بجودة التعليم لدى التلاميذ، فقد أظهر هذا البحث أن 46,8% من التلاميذ المتمدرسين يعتبرون أن صعوبات الاستيعاب هي أحد المساوئ الرئيسية للتعليم عن بعد. كما اعتبر 50,1% من التلاميذ، كل المستويات الدراسية مجتمعة، أن التعليم عن بعد لم يمكن من تغطية البرنامج الدراسي بأكمله.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يولي أهمية كبرى للتربية على التنمية المستدامة بشكل عام وعلى حماية البيئة بشكل خاص. حيث أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا حسناء، خلال مشاركتها في مؤتمر اليونسكو العالمي حول التربية على التنمية المستدامة الذي انعقد ما بين 17 و19 ماي 2021، على الجهود التي تبذلها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة في ما يتعلق بالتنمية وتنفيذ «مختلف البرامج التي تهدف إلى التقليص أو الحد من التأثير السلبي للإنسان على الطبيعة» ولا سيما برنامج اليونسكو للمدارس الشاملة، حيث يعتبر «المغرب واحدا من بين ثلاث دول في العالم الذي يجري تجربة نموذجية في هذا الإطار...».

النهوض بوضعية المرأة وتمكين النساء والفتيات:

في ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، قام المغرب بتعزيز ترسانته القانونية التي تمكن من تحسين المشاركة السياسية للمرأة، عبر اعتماد قوانين تهدف الى الرفع من التمثيلية النسوية في المؤسسة التشريعية وفي المجالس الجماعية والغرف المهنية[4].

إلا أن جائحة كوفيد-19 أفرزت آثارا سلبية على المساواة بين الجنسين، وهذا ما تظهره نتائج البحث حول تأثير فيروس كورونا على الأسر الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2020. بلغت الفجوة في الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية بين الأسر التي تعيلها نساء وتلك التي يعيلها رجال إلى 46 نقطة مئوية في الوسط القروي (17% مقابل 63%) وتبلغ هذه الفجوة بالنسبة للوصول إلى الاستشارات الطبية قبل الولادة وبعدها، 31,6 نقطة مئوية (36,9% مقابل 68,5%). وعانت الأسر التي تعيلها النساء أكثر من نظيراتها التي يعيلها الرجال من فقدان الدخل، وذلك بغض النظر عن قطاع النشاط الاقتصادي، حيث بلغت نسبة الأسر التي ليس لها دخل، على التوالي، 36,4% مقابل 32,5%

[4] *القانون التنظيمي رقم 04.21 المعدل والمتمم للقانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛*
القانون التنظيمي رقم 05.21 المعدل والمكمل للقانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين؛
القانون التنظيمي رقم 06.21 المعدل والمتمم للقانون التنظيمي رقم 56.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛
القانون رقم 11.21 المعدل والمتمم للقانون رقم 9.97 المتعلق بقانون الانتخابات وتنظيم المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية للغرف المهنية.

"دفعة جديدة لمشاركة المرأة في صنع القرار"

تحت التأثير المزدوج للجفاف والوباء:

- انكماش الاقتصاد الوطني بنسبة **6,3%**
- وارتفاع معدل البطالة إلى **11,9%.**

في الفلاحة و58% مقابل 53% في الصناعة و72% مقابل 46% في التجارة و 41% مقابل 33,4% في الخدمات. كما صرحت 15,9% من الأسر التي تعيلها نساء أنها استفادت من مساعدات مالية من الدولة مقابل 19,2% للأسر التي يعيلها رجال. وارتفع متوسط الوقت المخصص للعمل المنزلي بمقدار33 دقيقة، مقارنة بيوم عادي قبل الحجر الصحي. بتخصيصهن لمتوسط 4 ساعات و27 دقيقة لهذا العمل، تقضي النساء وقتا أكبر بست مرات من نظيره الذي يخصصه الرجال (45 دقيقة).

3.التفاوتات الأفقية والفوارق الكبرى

التفاوتات الاجتماعية:

تراجعت التفاوتات الاجتماعية في المغرب، بنقطة مئوية واحدة بين سنتي 2014 و2019، حيث انتقل مؤشر جيني من 39,5% إلى 38,5%. وقد فاقمت جائحة كورونا من هذه التفاوتات وكان بإمكانها أن ترتفع إلى 44,4%، لولا المساعدات المالية التي قدمتها الدولة للأسر، مما مكن من تقليصها إلى مستوى ما قبل الأزمة، أي 38,4%. ومن أجل تسريع الحد من التفاوتات، انخرط المغرب، بتوجيهات ملكية سامية، في إصلاح نظام الحماية الاجتماعية الذي يضع الفقراء والفئات الهشة على رأس الساكنة المستهدفة وفي مركز صيغه العملية.

”لا تزال التفاوتات الجهوية كبيرة حيث تستحوذ ثلاث جهات فقط على 58% من الناتج الداخلي الإجمالي الوطني في سنة 2019“

الفوارق بين المدن والمجالات القروية:

يشهد الوسط القروي تأخرا في مجموعة من الميادين مقارنة بالوسط الحضري. فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل وفيات الأمهات 111,1 لكل 100.000 ولادة حية بالوسط القروي مقابل 44,5 بالوسط الحضري، كما يصل معدل وفيات الرضع إلى 21,6 لكل ألف ولادة حية مقابل 14,9 على التوالي.

التفاوتات الجهوية:

يشكل تقليص التفاوتات الجهوية في المغرب انشغالا كبيرا للسياسات العمومية ببلادنا. إن دراسة التوزيع الجهوي من حيث المساهمة في خلق الثروة تمكن من الوقوف على مدى التفاوتات بهذا الخصوص. ففي سنة 2019، استحوذت ثلاث جهات فقط، على 58% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتتراوح مساهمة الجهات في الناتج الداخلي الإجمالي الوطني برسم نفس السنة بين 31,8% بجهة الدار البيضاء-سطات و1,3% بجهة الداخلة-وادي الذهب.

4. التدبير المستدام لرأس مال «الموارد الطبيعية» ومكافحة التغيرات المناخية

التدبير المستدام للموارد المائية:

يعتبر التدبير المستدام للموارد المائية أحد التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة في المغرب بالنظر إلى الاختلالات بين عرض في تناقص وطلب في تزايد.

بفضل سياسة السدود، يمتلك المغرب حاليا، بنية تحتية مائية مهمة تتكون من 275 سدا بسعة حوالي 19 مليار متر مكعب. ومع ذلك، فحصة الماء المتاحة لكل فرد ما فتئت تنخفض لتبلغ 620 مترا مكعبا سنة 2020، وهذا يجعل المغرب من بين البلدان التي تعاني من ندرة المياه.

وإدراكا منها لهذه التحديات، فقد تبنت السلطات العمومية إصلاحات هيكلية، تتضمن اعتماد قانون جديد للماء سنة 2015 (قانون 15-36) يهدف إلى ترشيد استخدام الموارد المائية وتعبئة موارد مائية جديدة غير تقليدية (تحلية مياه البحر وتصفية المياه قليلة الملوحة) وإعادة استخدام المياه العادمة بعد تنقيتها وكذا تعزيز التدبير اللامركزي التشاركي.

كما تم الشروع في وضع برنامج عاجل يهدف إلى تسريع تعميم الإمدادات من الماء الصالح للشرب وتقوية تعبئة المياه للري.

وينبغي مضاعفة هذه الجهود من أجل مواجهة المعيقات التي تضعف العرض من الموارد المائية وبلورة إجابات ملائمة وفعالة لتدبير مستدام للطلب، وذلك في إطار مقاربة تشاركية وشاملة واستشرافية.

مكافحة التغيرات المناخية:

"التغيرات المناخية: التزام وطني طموح من حيث التخفيف والتكيف"

التزم المغرب بتنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف والصمود في وجه تداعيات التغيرات المناخية. لتحقيق هذه الغاية، تم اتخاذ العديد من التدابير تتعلق أساسا بالرفع من المساهمة المحددة وطنيا ووضع المخطط الوطني للمناخ 2030 والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية وكذلك بتعزيز الحكامة المناخية من خلال مأسسة اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.

وفي نفس الإطار، يوجد المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف مع آثار التغيرات المناخية للفترة 2020-2030 في طور الإعداد.

الاستغلال المستدام للموارد البحرية والسمكية:

اعتبارا لأدوارها الجيوستراتيجية والسوسيو-اقتصادية والبيئية المهمة، فإن المغرب، الذي يتوفر على واجهتين بحريتين تمتدان على مسافة 3500 كلم، يولي دوما اهتماما خاصا للتدبير والاستغلال المستدام للأنظمة الإيكولوجية البحرية. ويلعب الصيد البحري، بأنواعه الرئيسية الثلاث، الساحلي والتقليدي وفي أعالي البحار، دورا اقتصاديا واجتماعيا مهما، وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى حماية الموارد السمكية.

الحفاظ على النظم البيئية البرية والتنوع البيولوجي:

تلعب النظم الغابوية بالمغرب التي تمتد على أزيد من 9 ملايين هكتار، دورا بيئيا وسوسيو اقتصاديا أساسيا، حيث تساهم بشكل فعال في حماية التربة وتنظيم دورة الماء ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي. وهكذا، يتم بذل جهود كبيرة من أجل الحفاظ على الغابة وتجديدها وتدبيرها المستدام وكذا مجموع النظم البيئية البرية وتلك المتعلقة بالمياه العذبة.

تعزيز الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية:

انخرط المغرب في خيار استراتيجي لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وقد بلغت القدرة الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة 3700 ميكاوات سنة 2019 (710 ميكاوات من الطاقة الشمسية، و1220 ميكاوات من طاقة الرياح و1770 ميكاوات من الطاقة الكهرومائية)، وهو ما يمثل أزيد من 34% من القدرة الاجمالية الوطنية لإنتاج الطاقة الكهربائية.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتبار النجاعة الطاقية بمثابة أولوية وطنية. وهكذا، انتقلت كثافة الطاقة الأولية من 27,8 طن مكافئ نفط اللازم لإنتاج مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2004 إلى 24,8 سنة 2018.

إن تحسين النجاعة الطاقية في المغرب هو نتيجة لاعتماد التدابير الرامية لتقليص استهلاك الطاقة في القطاعات الرئيسية، والمتعلقة بالإسكان، والنقل والفلاحة والصناعة. وقد شملت تدابير أخرى حظر استيراد السيارات القديمة، واعتماد النظام الزمني غرينيتش زائد ساعة والتشجيع على استخدام المصابيح منخفضة الاستهلاك.

"الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية: **34%** من سعة إنتاج الطاقة الكهربائية هي من مصادر متجددة، لكن وتيرة تحسين النجاعة الطاقية لا تزال ضعيفة"

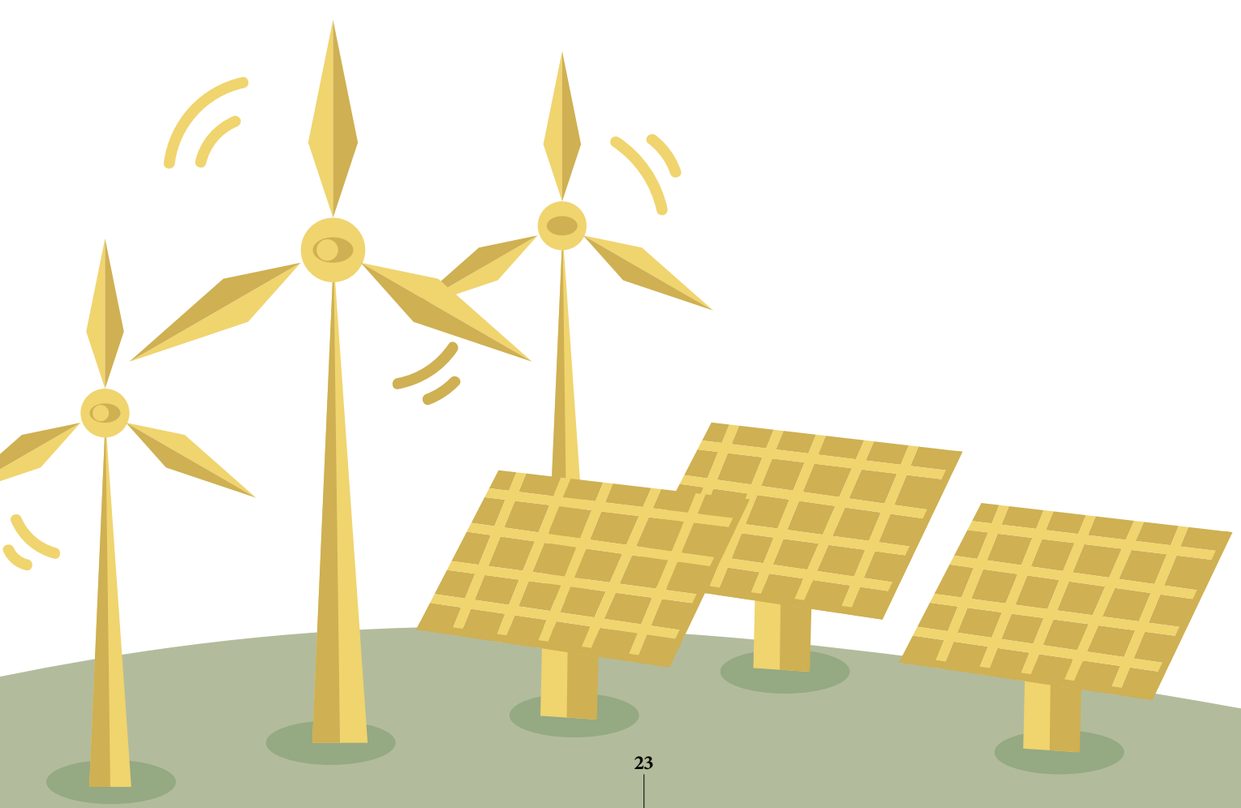

5. المؤسسات ودولة الحق والقانون والمشاركة المواطنة

إدراكا منه لأهمية السلام وجودة المؤسسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التزم المغرب بإرساء دولة الحق والقانون وحماية الحريات الأساسية وتعزيز فعالية المؤسسات. وهكذا، أطلق عددا من الإصلاحات الهيكلية المتعلقة، على وجه الخصوص، بالمؤسسات والمقاولات العمومية وإصلاح الإدارة من خلال تسريع تفعيل اللاتركيز الإداري والإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية وتخليق الإدارة العمومية باعتماد قانون جديد ينظم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

6. استراتيجية الشراكة للمغرب

الشراكات الدولية، ولا سيما مع إفريقيا:

يواصل المغرب تعزيز علاقات الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، من خلال سياسته الخاصة بالتعاون الدولي، ولا سيما التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتنتظم علاقاته الاقتصادية والتجارية والقضائية مع الدول في إطار عدة اتفاقيات واتفاقات تعاون. خلال الفترة 2015-2021، بادرت المملكة المغربية إلى توقيع العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، ويتعلق الأمر خصوصا ب 12 اتفاقا للنهوض بالاستثمار وحمايته، 9 منهم مبرمة مع دول إفريقية؛ فضلا عن 20 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، 12 منها مع دول إفريقية؛ واتفاقيات التعاون القضائي ومكافحة الجريمة؛ وكذا اتفاقات الشراكة مع المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد المستدام.

”سياسة تعاون دولي نشيطة وخاصة مع إفريقيا“

وفي ما يتعلق بالتعاون جنوب-جنوب وخاصة مع البلدان الإفريقية، تجسد مكافحة جائحة كوفيد-19 محورا رئيسيا لاستراتيجية الشراكة المغربية، حيث قدمت المملكة مساعدات طبية إلى 30 دولة إفريقية. وفي ما يتعلق بتدبير الهجرة، تم تدشين المرصد الإفريقي للهجرة تحت رعاية الاتحاد الإفريقي في دجنبر 2020، وهو كفيل بتوفير منصة لجمع وتحليل وتبادل بيانات الهجرة بين البلدان الإفريقية.

وفي مجال البيئة والتنمية المستدامة، تم توقيع حوالي عشرين اتفاقية تعاون مع دول الجنوب، ولا سيما في إفريقيا، في إطار برنامج المساعدة التقنية وتقوية قدرات بلدان الجنوب، الذي تناهز ميزانيته الإجمالية 900 ألف دولار أمريكي للفترة 2018-2021. وفي ما يتعلق بالمناخ، أجرى المغرب تحيينا لمساهمته المحددة وطنيا، وقدمها إلى الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في 22 يونيو 2021، وتتضمن هدفا جديدا لتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 45,5% بحلول سنة 2030، منها 18,3% غير مشروطة بالدعم الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، من شأن انخراط المغرب في المبادرة الصينية «الحزام والطريق»، أن يعطي دفعة جديدة للعديد من مشاريع البنية التحتية والسككية والبحرية وأن يساهم في تفعيل منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، مما سيكون له تداعيات إيجابية على إفريقيا بأكملها. كما يعتبر مشروع ربط إفريقيا «Link Up Africa» أول مشروع تعاون ثلاثي بين المغرب والاتحاد الأوروبي وإفريقيا، يوفر فرصة للاتحاد الأوروبي من أجل دعم جهود التعاون بين المغرب وشركائه الأفارقة.

أي صمود في سياق جائحة كوفيد-19 ؟

منذ ظهور الحالات الأولى لفيروس كورونا على المستوى العالمي، انخرط المغرب بحزم، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، في مسلسل مستمر لتدبير الأزمة الناجمة عن هذا الفيروس، تمحور حول بعدين رئيسيين، تعزيز الصمود ضد الوباء وتداعياته السوسيو-اقتصادية وإعداد خطة الإنعاش لما بعد الجائحة.

1. تقوية القدرة على الصمود ضد الوباء وتداعياته السوسيو-اقتصادية:

نفذ المغرب استراتيجية متعددة الأبعاد للسيطرة على انتشار جائحة كوفيد-19 والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، وضع إطارا قانونيا لحالة الطوارئ الصحية، ينظم الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة، مع الحرص في الوقت نفسه، على ضمان الالتزام بمبدأ الشرعية والامتثال الصارم لأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي المجمل، تم إصدار 102 نصا قانونيا، تركز بشكل أساسي على الحفاظ على توازن ميزانية الدولة ودعم اقتصادها، إلى جانب الإجراءات المتخذة لمواجهة الركود في أنشطة المقاولات والمهن الحرة وبعض القطاعات الإنتاجية.

استراتيجية متعددة الأبعاد للتحكم في انتشار وباء كوفيد-19.

تستند إلى المحاور الرئيسية التالية:

- إحداث نظام لتدبير الأزمة الصحية، مكون من لجنة للقيادة ولجنة علمية وتقنية ولجنة لليقظة الاقتصادية. وقد واكب عمل هذه اللجان، استراتيجية تواصل وتوعية لعموم المواطنين حول تطور الوضع الوبائي، والتدابير المتخذة للسيطرة على انتشار الوباء والتخفيف

من آثاره السوسيو-اقتصادية وكذا حول بدائل الولوج للخدمات العمومية؛

- تدابير السيطرة على انتشار الوباء، لا سيما من خلال الحجر الصحي؛
- إحداث صندوق خاص بتدبير تداعيات كوفيد- 19؛
- تعزيز قدرة النظام الصحي للحد من ضحايا الجائحة؛
- تدابير دعم الأسر والمقاولات؛
- اللجوء إلى العمل عن بعد وتعزيز الخدمات العمومية عبر الإنترنت؛
- الرفع التدريجي للحجر الصحي ابتداء من 11 يونيو 2020، مع استمرار هاجس الحفاظ على التوازن بين إلزامية التحكم في الوباء وضرورة استئناف الأنشطة السوسيو-اقتصادية؛
- مراجعة الأولويات القطاعية الوطنية من خلال اللجوء إلى قانون المالية المعدل برسم سنة 2020.

وبخصوص هذا الإجراء الأخير المتعلق باللجوء إلى تعديل قانون المالية، فهو يهدف إلى تركيز المجهود الوطني على الإنعاش الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل وإصلاح الإدارة. وفي هذا الصدد، تم إعادة توزيع النفقات العمومية لصالح الاستثمار، من خلال تقليص نفقات التسيير ب4,3 مليار درهم مقابل الرفع من نفقات الاستثمار ب 7,5 مليار درهم.

و من أجل إعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية، تم اتخاذ مجموعة من التدابير، ولا سيما منها تلك المتعلقة ب:

- تعزيز نظام تمويل المقاولات من خلال إحداث ضمانات تكميلية، ويتعلق الأمر ب «إقلاع المقاولات الصغيرة جدا»، المتمثل في ضمان الدولة للقروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا بنسبة تصل إلى 95% و«ضمان إقلاع» المتعلق بضمان الدولة لنسبة تتراوح بين 80% و90% من القروض حسب حجم المقاولة؛
- الاستخدام الأمثل لنفقات الاستثمار، لا سيما من خلال إعادة توجيهها لمجالات التنمية ذات الأولوية، مثل تأمين ولوج السكان إلى الماء الصالح للشرب ومكافحة آثار الجفاف وتقليص اعتمادات الأداء لتقتصر على تلك اللازمة للمشاريع الجاري تنفيذها وتأجيل المشاريع الجديدة وتخفيض الدعم للمؤسسات والمقاولات العمومية والتحويلات المرصودة للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- تعزيز الإنتاج المحلي من خلال تنفيذ آليات الأفضلية الوطنية. تتعلق الآلية الأولى بإلزام أصحاب المشاريع، في إطار الصفقات العمومية، بإدراج زيادة في عروض الشركات الأجنبية لا تتجاوز 15%، بغرض مقارنة هذه العروض بعروض الشركات الوطنية. تتعلق الآلية الثانية بزيادة رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات النهائية من 25% إلى 30% أو من 30% إلى 40% بحسب خصائصها.

”استراتيجية متعددة الأبعاد للصمود في مواجهة جائحة كوفيد-19“

وفي ما يتعلق بالحفاظ على الشغل، فقد تم اتخاذ إجراءات لتعزيز جهود الدعم المقدم للأسر والمقاولات خلال فترة الحجر الصحي. وتهم بشكل أساسي الرفع التدريجي للحجر الصحي واستمرار المساعدات الممنوحة في إطار «الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا» ومواكبة مختلف القطاعات، في إطار تعاقدي، من أجل تشجيعها على الإقلاع الاقتصادي والحفاظ على ما لا يقل عن 80% من مستخدميها المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتسوية الفورية لوضعية المستخدمين غير المصرح بهم.

ومن أجل تسريع وتيرة تنفيذ إصلاح الإدارة، تم تحديد أوراش مهمة، تتعلق على وجه الخصوص، بتسريع تنفيذ الميثاق الوطني للاتركيز الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز عملية التحول الرقمي للإدارة وتعميم الخدمات الرقمية الشاملة.

استراتيجية التلقيح ضد فيروس كوفيد-19:

باشر جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إطلاق الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كوفيد-19 يوم 28 يناير 2021. وبهذا، يكون المغرب من بين الدول الأوائل في العالم التي حصلت على اللقاح وأطلقت استراتيجية تلقيح حظيت بتنويه من المجتمع الدولي. وقد تمت هذه الحملة بشكل تدريجي على مراحل، واستهدفت جميع الأشخاص البالغين 12 سنة فأكثر، مع إعطاء الأولوية لمهنيي الصحة والسلطات العمومية وقوات الأمن وموظفي التربية الوطنية.

2 - استراتيجية الإنعاش لما بعد كوفيد-19:

تجسيدا لعزمها على تنفيذ أحكام القرار الأممي 74/4 الخاص بعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في 15 أكتوبر 2019، والمتعلق بإعلان المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، شرع المغرب في تنفيذ مشاريع مهيكلة من أجل إنعاش دينامية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد انطلقت مرحلة الإنعاش مع الخطاب الملكي ل 29 يوليوز 2020، بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش، حيث أشار جلالة الملك محمد السادس إلى أن الجهد الوطني لا ينبغي أن يقتصر على مواجهة الوباء، بل أن يهدف أيضا إلى معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل. وفي هذا الصدد، شدد على ضرورة إعادة ترتيب الأولويات وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا.

وفي هذا السياق، نص جلالته على « إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل». كما أكد على أن «...الوقت قد حان، لإطلاق عملية حازمة، لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، خلال الخمس سنوات المقبلة». وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تم الشروع في خطة إقلاع اقتصادي واستراتيجية لتعميم الحماية الاجتماعية.

خطة الإقلاع الاقتصادي:

في 6 غشت 2020، تم التوقيع على ميثاق من أجل الإقلاع الاقتصادي والتشغيل، على هامش الاجتماع التاسع للجنة اليقظة الاقتصادية، من طرف الدولة، ممثلة في وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى، ممثلا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لبنوك المغرب. وتتمثل الأهداف المنوطة بهذا الميثاق في إعادة إطلاق الدينامية الاقتصادية والحفاظ على التشغيل ودعمه مع الوقاية الصحية للعاملين والتسريع بعملية هيكلة الاقتصاد الوطني وكذا تشجيع الحكامة الجيدة.

وبالموازاة مع التدابير المشتركة بين جميع القطاعات المنصوص عليها في هذا الميثاق، سيتم اتخاذ تدابير أخرى خاصة ببعض القطاعات التي تأثرت بشدة بالأزمة من خلال الاتفاقات التي ستبرمها الدولة مع ممثلي القطاعات المعنية. ويندرج في هذا الإطار، التوقيع على عقد-برنامج لإقلاع القطاع السياحي لمرحلة ما بعد كوفيد-19، والذي يغطي الفترة 2020-2022.

”أوراش مهيكلة للإنعاش لما بعد كوفيد-19، مرتكزة على التحفيز الاقتصادي وتعميم الحماية الاجتماعية“.

ولتفعيل خطة الإقلاع هاته، سيضخ المغرب 120 مليار درهم، أي 11% من الناتج الداخلي الإجمالي، لمواجهة الصعوبات الناجمة عن الأزمة الصحية الحالية ودعم مواكبة الميزانية لخطط الإقلاع القطاعية المنصوص عليها في قانون المالية التعديلي. وسيتم تخصيص 75 مليار درهم من القروض المضمونة من طرف الدولة لفائدة كافة أصناف المقاولات بما في ذلك المؤسسات والمقاولات العمومية الأكثر تضررا من الأزمة، كما سيتم تخصيص 45 مليار درهم للحساب الخاص المسمى ”صندوق الاستثمار الاستراتيجي“.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل التنفيذ السريع والفعال لخطة الإقلاع هذه، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، إحدى أولويات قانون المالية لسنة 2021.

تعميم الحماية الاجتماعية في أفق 2025:

لم يكن للجائحة آثار سلبية فقط، بل أنها كشفت بوضوح الحاجة الملحة لتعميم نظام الحماية الاجتماعية على جميع السكان، ولا سيما لفائدة الفئات الفقيرة. وهكذا، لعبت دورا محفزا للدفع بمشروع كبير للتنمية المستدامة، استجابة للتعليمات الملكية السامية، يهدف إلى تعزيز الصمود المجتمعي للبلاد وتجسيد نموذج اجتماعي شامل. يتعلق الأمر بإصلاح الحماية الاجتماعية، ولا سيما لفائدة االفئات الفقيرة والهشة. وبالفعل، تمت المصادقة على القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية من طرف مجلس الوزراء في 11 فبراير 2021، ومن طرف البرلمان في 15 مارس 2021.

ويتعلق هذا الإصلاح الذي تقدر ميزانيته بنحو 51 مليار درهم سنويا، بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض سنة 2022، لصالح 22 مليون شخص وتعميم التعويضات العائلية سنة 2024، لفائدة 7 ملايين طفل في سن التمدرس،

فضلا عن توسيع الانخراط في نظام التقاعد سنة 2025، لفائدة 5 ملايين مغربي وكذا تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل القار سنة 2025.

وقد أعطى جلالة الملك انطلاق عملية تنفيذ هذا المشروع يوم 14 أبريل 2021 من خلال ترأس حفل توقيع ثلاث اتفاقيات إطار تتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لصالح ثلاث فئات من المهنيين.

تتعلق الاتفاقية-الإطار الأولى بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة التجار والحرفيين والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، والذي يهم أكثر من 800.000 منخرط. أما الاتفاقية-الإطار الثانية فتخص تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية (حوالي 500 ألف منخرط). وتتعلق الاتفاقية-الإطار الثالثة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفلاحين (حوالي 1,6 مليون منخرط).

وفي نفس السياق، صادق مجلس الحكومة، يوم 29 أبريل 2021، على مشروعي قانون لصالح المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ويتعلق الأمر بمشروع القانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومشروع القانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة هذه الفئة.

وانخراطا في هذه الرؤية الملكية لإنعاش وتسريع مسلسل تنفيذ التنمية المستدامة، تم الشروع في العديد من الاستراتيجيات القطاعية ذات المدى المتوسط والطويل. وتشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في مرحلتها الثالثة 2019-2023، نموذجا بليغا في هذا الصدد. وتهدف هذه المرحلة التي رصد لها غلاف مالي إجمالي قدره 18 مليار درهم، إلى تعزيز المكتسبات المحققة في مجال تنمية الرأسمال البشري وإعطاء مكانة متميزة للأجيال الصاعدة. وتتمحور حول أربعة برامج تكاملية مخصصة لإحداث فرص الشغل والإدماج المهني وتعزيز تكافؤ الفرص وتنمية الطفولة المبكرة. واعتبارا لطابعها الأفقي ومتعدد الأبعاد، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة برسم سنة 2020، ولا سيما تلك المتعلقة بمحاربة الفقر وتحسين تغذية وصحة الأم والطفل وتعليم الأطفال المعوزين وتوسيع ولوج السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من عدم المساواة وإحداث الشغل اللائق وتعزيز المقاربة التشاركية والشاملة في اتخاذ القرار لصالح النساء والشباب، على وجه الخصوص.

التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتدابير التخفيف من تداعيات وباء كوفيد-19

القضاء على الفقر

بفضل المساعدات العمومية، تمكن المغرب من تعزيز صموده أمام تداعيات كوفيد-19 واستطاع أن يحافظ على نجاعته في تقليص الفقر

تسارعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وتيرة مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي بالمغرب، مما مكن الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة والفقر من تحسين ظروفهم المعيشية والاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذه الغاية، تستند المقاربة المعتمدة لمكافحة الفقر بالمغرب على مجموعة من الاستراتيجيات، تهدف إلى مكافحة الهشاشة والإقصاء، وتوسيع نطاق الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتطوير نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز صمود الطبقات الهشة ضد صدمات التغيرات المناخية.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

أثرت الأزمة الصحية المرتبطة بوباء كوفيد-19 بشكل كبير على مكتسبات المغرب في ما يتعلق بالحد من ظاهرة الفقر والهشاشة، وكان من الممكن أن تكون آثارها أكثر حدة لولا المساعدات العمومية التي منحت للطبقات الفقيرة والهشة.

محاربة الفقر والهشاشة وتنمية الرأس المال البشري:

عرفت نسبة الفقر النقدي عموما تراجعا ملموسا حيث انتقلت من4,8% سنة 2014 إلى 1,7% سنة 2019. كما عرفت نسبة الهشاشة انخفاضا ملحوظا على المستوى الوطني، حيث تراجعت من 12,5% سنة 2014 إلى 7,3% سنة 2019.

ومما لا شك فيه، كان من الممكن في حالة غياب هذه المساعدات أن يتضاعف معدل انتشار الفقر بنحو 7 مرات على الصعيد الوطني، حيث كان من المتوقع ان ينتقل من 1,7% قبل الأزمة إلى 11,7% في وقت الحجر الصحي.

نفس المنحى كانت ستعرفه نسبة الهشاشة، حيث كان من المتوقع ان تتضاعف من 7,3% قبل الحجر الصحي إلى 16,7% أثناء الحجر.

وبفضل المساعدات والدعم المالي للدولة، انخفض معدل الفقر المطلق بمقدار 9 نقاط على المستوى الوطني، من 11,7% قبل الدعم المالي للدولة إلى 2,5% بعده، ومن 7,1% إلى 1,4% في الوسط الحضري، ومن 19,8% إلى 4,5% في الوسط القروي. كما عرفت نسبة الهشاشة انخفاضا مماثلا بمقدار 8 نقاط، من 16,7% قبل المساعدات المالية إلى 8,9% بعد استلام هذه المساعدات.

المبيان 1: نسبة الفقر النقدي الوطني و نسبة الهشاشة حسب وسط الإقامة (٪)

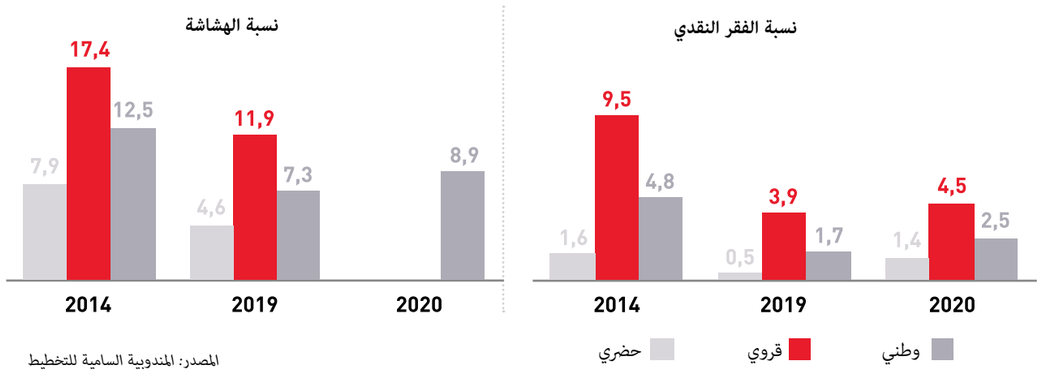

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

أما في ما يتعلق بالتنمية البشرية، أعطت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال مراحلها الثلاث، دفعة قوية للجهود المبذولة لخفض العجز على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. في هذا السياق، تم تنفيذ 2030 مشروعا وإجراءً في إطار المرحلة الثالثة للمبادرة، تغطي جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين ليس لديهم موارد، والنساء في وضعية هشاشة، ومرضى غسيل الكلى، وكبار السن المعوزين، والمهجورين وكذا الأطفال والمتسولين والمتشردين... إلخ

التغطية الاجتماعية والصحية

بلغ معدل التغطية الصحية حوالي 68,8% سنة 2020 مقابل 52% سنة 2015، وذلك بفضل توسيع قاعدة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية (RAMED)، وإحداث التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) ونظام المعاشات للعاملين المستقلين ولغير الأجراء. في هذا السياق، بلغ إجمالي عدد المستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لسنة 2019 حوالي 9,9 مليون شخص، 68,6% منهم، تهم مستخدمي وذوي معاشات القطاع الخاص. وبشكل عام، ارتفع العدد الإجمالي للمستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بنسبة 4,9% بين سنتي 2018 و2019.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، تميزت سنة 2021 بإصدار القانون الإطار رقم 09.21 بشأن تعميم التغطية الاجتماعية بهدف توسيع نطاق التأمين الصحي الإجباري عن المرض (AMO) والتعويضات العائلية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من أنظمة المعاشات وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

تعزيز صمود الفئات الفقيرة والهشة ضد الكوارث الطبيعية

بلغ عدد المتوفين من جراء الفيضانات والانهيارات الأرضية 11 شخصا سنة 2020. أما في ما يتعلق بمخاطر حرائق الغابات، فقد تدخلت مصالح الوقاية المدنية لإطفاء 367 حريقًا بالغابات، أتت على 5477 هكتارا في نفس السنة.

ومن أجل تعزيز قدرات الفئات الفقيرة والهشة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، وضعت السلطات العمومية خطة عمل تهدف إلى تعزيز الموارد والعتاد لتغطية جميع المخاطر، من خلال إنشاء مراكز إغاثة إضافية جديدة، وتحديث وتطوير البنية التحتية، وبناء وتجهيز المقر الرئيسي للمدرسة الوطنية للوقاية المدنية، وتعزيز موارد التدخل من خلال اقتناء مركبات التدحرج والمعدات لوحدات التدخل المتنقلة الوطنية.

2. التحديات الرئيسية:

من أجل استدامة الإنجازات وتسريع وتيرة الحد من الفقر والهشاشة، يتعين رفع مجموعة من التحديات ترتبط أساسا بالحد من الفقر والهشاشة، خاصة في الوسط القروي، بين النساء وفي المناطق الهشة، وتوسيع فئة الطبقة الوسطى من خلال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وعلى أساس مقاربة النوع، وكذا تعزيز المساعدة الوطنية والخارجية لصالح الفئات الهشة التي تضررت بشدة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية.

3. تطور مؤشرات الهدف الأول:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات		2007	2014	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.1 بحلول عام 2030، القضاء على الفقر المدقع لجميع الأشخاص في كل مكان، الذي يقاس حاليًا بنسبة الأفراد الذين يعيشون تحت 1,25 دولار في اليوم.	1.1.1	نسبة السكان دون خط الفقر الدولي، حسب الجنس والعمر، الوضعية في الشغل والموقع الجغرافي (منطقة حضرية/منطقة قروية) (ب%)		3,9	0,1	-	-	-	0
2.1 تخفيض نسبة الفقراء من الرجال والنساء والأطفال لجميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية، بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030	1.2.1	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، حسب الجنس والعمر(ب%)		8,9	4,8	2,9	1,7	2,5	0,0
	1.2.2	نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية (ب%).		-	8,2	-	-	-	4,1
3.1 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والفئات الهشة بحلول عام 2030.	1.3.1	النسبة المئوية للسكان الذين تشملهم أنظمة الحماية الاجتماعية مصنفة حسب الجنس، الأطفال، العاطلين عن العمل، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، الحوامل، المواليد، ضحايا حوادث الشغل، الفقراء والفئات الهشة.		-	-	-	-	-	100
	1.3.1 -أ	أ- معدل التغطية الصحية (%)		(2015) 52		(2016) 59	(2019) 68,8		100
5.1 بحلول 2030، العمل على تعزيز صمود الفقراء والأشخاص في وضعية هشاشة، وتخفيف تعرضهم للظواهر المناخية وصدمات الكوارث الطبيعية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1.5.1	الفيضانات/خسائر بشرية ناتجة عن سوء الأحوال المناخية	عدد المتوفين			4	38	9	
			عدد الجرحى			7	30	4	
		الانهيارات الأرضية	عدد المتوفين			1	15	2	
			عدد الجرحى			0	0	1	
		انهيار البنايات	عدد المتوفين			8	--	19	
			عدد الجرحى			6	--	52	
		حرائق الغابات	المساحات المحروقة بالهكتار			829	2709	5477	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الاستهلاك و نفقات الأسر لسنة 2014-2013 والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2007.

تعتبر قضايا الأمن الغذائي والتغذية والفلاحة المستدامة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمغرب. ومكنت الجهود المبذولة من تحقيق تقدم ملحوظ من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات، لاسيما في سياق جائحة كورونا، والتي تفاقمت بسبب سنتين متتاليتين من الجفاف. وبالتالي، إذا كان الجوع وانعدام الأمن الغذائي في ازدياد على المستوى العالمي، وسوء التغذية لا يزال يؤثر على ملايين الأطفال، فإن المغرب ليس محصنًا من ظهور هذه الظواهر. ولمواجهة هذا الوضع، اتخذ المغرب تدابير طموحة للتخفيف من آثار الوباء وإنعاش دينامية تنفيذ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

لم يعد الجوع يشكل تحديا كبيرا في المغرب

سجلت نسبة السكان الذين لم يصلوا إلى الحد الأدنى من السعرات الحرارية، قبل الوباء، خلال الفترة 2007-2014، انخفاضا من0,9% إلى 0,1% على المستوى الوطني، ومن 2% إلى 0,2% في الوسط القروي مع انعدامها في المناطق الحضرية. من ناحية أخرى، لا يزال انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد الذي يناهز 25,9% سنة 2020 يمثل تحديًا يجب مواجهته، لاسيما في السياق الصحي الحالي. في حين، يظهر انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يمثل 2,6%، أن الساكنة المغربية تبقى مطمئنة إلى حد كبير مقارنة بنظيرتها في البلدان ذات الدخل المنخفض.

تحسين الحالة التغذوية للأطفال

سجلت الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة تحسنًا ملحوظًا، بين سنتي 2004 و2018، لا سيما الهزال ونقص الوزن اللذان عرفا انخفاضا من 9,3% إلى 2,6% ومن 10,2% إلى 2,9% على التوالي. ومع ذلك، فإن التقزم، على الرغم من انخفاضه بمقدار3 نقاط مئوية، إلى جانب زيادة الوزن والسمنة واستمرار نقص المغذيات الدقيقة، لا تزال تمثل مشكلة صحية حقيقية.

تحسين توافر المنتجات الغذائية

سجل التوافر السنوي للفرد بين عامي 2008 و2019 زيادة بمعدلات متفاوتة حسب المنتوج. ومع ذلك، فإن الجفاف الذي عرفه الموسم الفلاحي 2019/2018 أثر سلبا على توافر الحبوب.

تغطية الحاجيات الغذائية

تحسنت تغطية الاحتياجات الغذائية بين سنتي 2008 و2019، حيث ارتفعت من 98% إلى 100% للفواكه والخضروات، ومن 97% إلى 100% للحوم البيضاء، ومن 98% إلى 100% للحوم الحمراء، ومن 94% إلى 98% للحليب ومن 93% إلى 94% لزيت الزيتون. ومع ذلك، انخفض معدل تغطية احتياجات الحبوب من 71% إلى 52% بين سنتي 2018 و2019، بينما ظلت تغطية الحاجيات من المنتجات الحيوانية مستقرة.

تعزيز صمود وإنتاجية الفلاحة الصغيرة

من أجل تعزيز وضع صغار الفلاحين، تم بذل مجموعة من الجهود تمحورت أساسا حول تحويل زراعة الحبوب إلى زرعات ذات قيمة مضافة عالية وأقل حساسية للتغيرات المناخية، وتطوير المنتجات المحلية والزراعة العضوية من أجل تمكين المزارعين من دخل فلاحي إضافي، وتكثيف الإنتاج الحيواني والنباتي من خلال تأطير الفلاحين من أجل تحسين المردودية وتثمين الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، صادق المغرب سنة 2019 على ثلاثة قوانين تنص على حق المرأة السلالية في استغلال الأراضي الفلاحية، كما تم إطلاق برنامج تفويت الأراضي الجماعية لذوي الحقوق سنة 2020.

ومن جهة أخرى، يمثل النشاط الفلاحي مصدرا مهما للدخل، حيث يساهم الدخل الفلاحي بنسبة 10% في دخل الأسر على المستوى الوطني (36,7% في المناطق القروية و0,7% في المناطق الحضرية سنة 2019، المندوبية السامية للتخطيط). وتحصل الأسر التي يتولى مسؤوليتها المستغلون الفلاحيون والعمال الفلاحيون على دخل شهري متوسط يصل إلى 7370 درهم، أي ما يعادل دخل متوسط للفرد يناهز 1415 درهم.

تعزيز الفلاحة المستدامة

من أجل فلاحة مستدامة وقادرة على الصمود، تم وضع العديد من البرامج المتعلقة، على وجه الخصوص، بتجهيز 635000 هكتار بتقنيات الري المقتصدة للمياه حتى سنة 2020، وتأهيل السلاسل الفلاحية من خلال إبرام 19 عقدا-برنامجا بين الدولة و المهنيين في القطاع الفلاحي وكذلك اعتماد قانونين يتعلقان بالاستغلال الأمثل للمبيدات والأسمدة.

تقدم ملحوظ في الحفاظ على التنوع الجيني

يعد المغرب من أوائل الدول التي صادقت على العديد من الاتفاقيات للحفاظ على التنوع الجيني، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، وخطة العمل العالمية للحفاظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للزراعة والأغذية والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية . ومن ثم فقد التزم بالحفاظ على الموارد الجينية وتوصيفها وتقييمها، وكذلك بتعزيز البحث والتكوين ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الإطار، ارتفعت الموارد الوراثية النباتية المحفوظة في بنوك الجينات من 22000 إلى 69626 بين سنتي 2008 و2020.

تعزيز التعاون الدولي من أجل فلاحة مستدامة

لجذب المزيد من الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعزيز قدراته الإنتاجية، واصل المغرب تعزيز علاقات التعاون مع مختلف الشركاء الدوليين والإقليميين. وفي هذا الصدد، يبذل المغرب جهودا متواصلة في إطار التعاون بين بلدان جنوب-جنوب من أجل تنمية الفلاحة المستدامة منها على الخصوص مبادرة «تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية» (AAA).

تراجع في مؤشر التوجه الفلاحي للإنفاق العمومي

ارتفعت الاستثمارات العمومية والخاصة في القطاع الفلاحي من 5,6 مليار درهم سنة 2008 إلى 14,52 مليار درهم سنة 2019 لتتراجع إلى 13,6 مليار درهم سنة 2020. وبالمثل، فقد تحسن مؤشر التوجه الفلاحي للإنفاق العمومي بين سنتي 2008 و2019 من 0,4 إلى 1,20 لينخفض إلى 0,89 سنة 2020.

استمرار الجهود لضمان الأداء السليم للأسواق الفلاحية

لضمان الأداء السليم للأسواق الفلاحية، أنشأ المغرب نظاما معلوماتيا حول أسعار المنتوجات الفلاحية لتعزيز الوصول السريع إلى المعلومات المتعلقة بأسواق المواد الغذائية.

2. التحديات الرئيسية

على الرغم من التقدم المحرز في تنزيل غايات الهدف الثاني، لا تزال هناك العديد من التحديات التي يتعين معالجتها على الفور في سياق تباطؤ وانكماش الاقتصاديات في أعقاب آثار وباء كوفيد-19، والهدف من ذلك ضمان الاحتياجات الغذائية للفئات الهشة للحد من نقص التغذية وكذا سوء التغذية، والتخفيف من هشاشة صغار الفلاحين والحفاظ على سلاسة سلاسل الإمداد الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات أخرى لا تقل أهمية، وتخص أساسا 1) الحد من التفاوتات الاجتماعية والترابية لضمان الأمن الغذائي للجميع، 2) وتدعيم المكاسب في إطار الاستراتيجيات الجديدة، 3) والحد من التهديدات لاستدامة الموارد الجينية.

3 -تطور مؤشرات الهدف الثاني

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2003-2004	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة لعام 2030
1.2 القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام، بحلول عام 2030,	1.1.2	معدل انتشار نقص التغذية (%)	(2007) 0,9	0,1							0
	2.1.2	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES) (%).								25,9	
2.2. انهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن، بحلول عام 2025	1.2.2	معدل انتشار توقف النمو (التقزم) (الطول بالنسبة للعمر <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%).	18,1				-	15,1		15,1	12 هدف الاستراتيجية الوطنية
	2.2.2	معدل انتشار الهزال (مؤشر الوزن بالنسبة للطول أقل من 2- انحراف معياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) لدى الأطفال دون سن الخامسة (%).	9,3					2,6	2,5	2,5	أقل من 5% هدف الاستراتيجية الوطنية
		معدل انتشار زيادة الوزن (مؤشر الوزن بالنسبة للطول أكبر من 2+ انحراف معياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) لدى الأطفال دون سن الخامسة (%).	10,4					10,8	10,9		0
	3.2.2	انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، حسب حالة الحمل (%)	النساء في سن الإنجاب 33%. (2000) النساء الحوامل 37.2% (2000)								

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2003-2004	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة لعام 2030
5.2 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بوسائل تشمل بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تدار إدارة سليمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وكفالة الوصول إليها، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام 2020	1.5.2	عدد الموارد الجينية (أ) النباتية (ب) والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل			*54590	*60028	*66043	*67000	*67970	*69626	
2 -أ زيادة الاستثمار، بطرق تشمل التعاون الدولي المعزّز، في الهياكل الأساسية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، لا سيما في البلدان الأقل نمواً	2 -أ-1	مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية	(2008) 0,4			1,05	1,05	1,05	1,20	0,89	

المصدر: وزارة الصحة، المندوبية السامية للتخطيط، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المعهد الوطني للبحث الزراعي.

*): تتعلق هذه القيم فقط بالموارد الوراثية النباتية. بالنسبة للموارد الوراثية الحيوانية غير متوفرة.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

تعد صحة ورفاه السكان أحد الأهداف المركزية للتنمية المستدامة بالمغرب

تعد صحة ورفاه السكان أحد الأهداف المركزية في عملية التنمية المستدامة في المغرب. حتى نهاية سنة 2019، استمر التقدم في العديد من مجالات الصحة، بما في ذلك الأهداف المرتبطة بوفيات الأمهات والأطفال. ومع ذلك، من الضروري بذل جهود إضافية للمشاريع الأساسية مثل تعميم الحماية الاجتماعية والارتقاء بالقطاع الصحي، في سياق استمرار التحديات التي تطرحها أزمة جائحة كوفيد-19.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

صحة الأم والطفل

انخفض معدل وفيات الأمهات من 112 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي سنة 2010 إلى 72,6 حالة وفاة سنة 2018، بانخفاض قدره 35% كان التقدم أكثر وضوحا في الوسط الحضري (44,5 وفاة) منه في الوسط القروي (111,1 وفاة).

المبيان 2: تطور معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي)

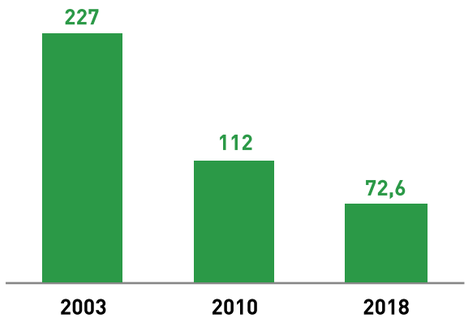

المصدر: وزارة الصحة

ويعزى هذا الانخفاض إلى تطور الخدمات الصحية المقدمة للمرأة، ولا سيما الولوج إلى الخدمات المتعلقة بالولادة. وهكذا، ارتفعت نسبة الولادات التي تتم بمساعدة أطر صحية مؤهلة بين سنتي 2011 و 2018 من 73,6% إلى 86,6% على المستوى الوطني ومن 92,1% إلى 96,6% في الوسط الحضري ومن 55% إلى 74,2% في الوسط القروي.

وشهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضا كبيرا بنسبة 27% بين سنتي 2011 و2018، من 30,5 إلى 22,2 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. كما انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة خلال نفس الفترة من 21,7 إلى 13,6 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي.

ومع ذلك، كان لجائحة كورونا تأثير سلبي على ولوج الأشخاص إلى الرعاية اللازمة التي يحتاجون إليها. كشفت نتائج البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2020 حول تأثير فيروس كورونا المستجد، أن ما يزيد بقليل عن ربع النساء (26,2%) ممن احتجن إلى خدمات صحة الأم لم تكن قادرات على الوصول إليها و20,8% فقط في مجال خدمات الصحة الإنجابية. وسجلت نسب أعلى في الوسط القروي (32,8% و26,7% على التوالي) مقارنة بالوسط الحضري(21,8% و17,3%).

مكافحة الأمراض المنقولة

في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، لا يزال عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية منخفضا بين عموم السكان، بمعدل 0,03 إصابة لكل 1000 شخص غير مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في سنة 2019.

ومكنت الجهود المبذولة في إطار المخطط الاستراتيجي الوطني 2017-2023 لمكافحة السيدا من الوصول، خلال سنة 2019، إلى نسبة 78% من حاملي فيروس نقص المناعة البشرية الذين يعرفون حالتهم المصلية، منهم 90% يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية (ARV).

وانخفض معدل الإصابات الجديدة بداء السل، بجميع

أشكاله، بين سنتي 2015 و2018، من 101 حالة إلى 99 حالة لكل 100000 نسمة. حيث تم وضع المخطط الاستراتيجي الوطني 2018-2021 لمكافحة داء السل لتقليص عدد وفيات السل بنسبة 40% في أفق سنة 2021.

بالنسبة للملاريا، لم يرصد المغرب أية حالة محلية المصدر منذ سنة 2005، فيما يتم تسجيل ما معدله 450 حالة مستوردة سنويا. أما التهاب الكبد الفيروسي (ب)، فقد انخفض معدل الإصابة به من 12 حالة لكل 100000 نسمة سنة 2016 إلى 11 حالة سنة 2019.

مكافحة الأمراض غير المعدية

في سنة 2018، بلغ معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية 12,4%. وأظهر البحث الوطني لعوامل الخطر للأمراض غير المعدية لدى السكان الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة أو أكثر أن 29,3% يعانون من ارتفاع ضغط الدم و10,6% مصابون بالسكري و10,4% يعانون من مقدمات السكري. كما بين البحث أن 53% يعانون من زيادة الوزن 20% منهم يعانون من السمنة، 10,5% يعانون من ارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم و11,7% يدخنون التبغ و1,7% يستهلكون الكحول و76,3% يستهلكون أقل من خمس حصص من الخضر والفواكه يوميا.

انخفض معدل وفيات الانتحار من 4,8 لكل 100000 نسمة في سنة 2015 إلى 2,9 سنة 2017 (تقديرات منظمة الصحة العالمية). وسجل المغرب ما مجموعه 1104 حالة انتحار بين سنتي 2016 و2020. وفي سنة 2020، تدخلت السلطات في 1719 محاولة انتحار. وفي هذا السياق، تم إطلاق عملية إعداد استراتيجية وطنية للوقاية والحد من الوفيات الناجمة عن الانتحار.

الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات

في ما يتعلق بالصحة العقلية، أعطيت الأولوية لتطوير عرض خدمات الصحة النفسية من خلال إنشاء 9 مصالح متكاملة لخدمات الصحة النفسية على مستوى المستشفيات في 9 أقاليم وتوفير الأدوية وتغطية التدخلات العلاجية لاضطرابات تعاطي المخدرات. في سنة 2019، تم التكفل بحوالي 111000 شخص يعانون من اضطرابات عقلية على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتم التكفل بما يقرب من 41000 شخص يعانون من اضطرابات الإدمان على مستوى مراكز علاج الإدمان.

علاوة على ذلك، كانت لفيروس كوفيد-19 آثار نفسية على السكان. فقد أظهرت نتائج البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير فيروس كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، أنه بالنسبة لـ 49% من الأسر، شكل القلق الأثر النفسي الرئيسي للحجر الصحي. كما أن 30% من الأسر عبرت عن شعور بالخوف من الأماكن المغلقة و25% عانت من حالات الرهاب.

أما بالنسبة لاستهلاك الكحول، فقد انخفض، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، من 0,69 لتر للفرد (15 عاما أو أكثر) سنة 2016 إلى 0,5 لتر سنة 2019 (تقرير منظمة الصحة العالمية 2019).

الوفيات والإصابات من حوادث السير

تعتبر الوقاية من حوادث السير مصدر انشغال حقيقي في المغرب، وقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق هذه الغاية. وهكذا، انتقل معدل الوفيات المتعلقة بحوادث الطرق لكل 100000 نسمة من 11 حالة وفاة سنة 2016 إلى 9,37 حالة وفاة سنة 2019 وإلى 7,6 سنة 2020. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى القيود المفروضة على حركة التنقل خلال حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وتهدف السلطات العمومية إلى خفض هذا المعدل إلى 5,6 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة في أفق سنة 2025.

ولوج الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية

ارتفعت نسبة الأمهات اللاتي استفدن من استشارات أثناء الحمل من طرف مهني مؤهل بحوالي 11 نقطة بين سنتي

المبيان 3: تطور معدل الوفيات المرتبطة بحوادث السير لكل 100000 نسمة (2016-2020)

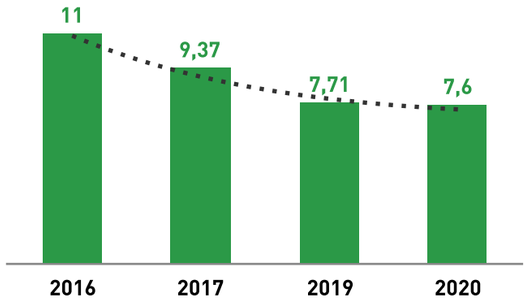

المصدر: الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

2011 و2018 لتصل إلى 88,5%. في حين ارتفعت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف العاملين الصحيين المؤهلين من 73,6% سنة 2011 إلى 86,6% سنة 2018. وارتفعت نسبة النساء غير العازبات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة واللاتي تستخدمن وسيلة منع الحمل من 67,4% سنة 2011 إلى 70,8% سنة 2018. كما انخفض معدل الخصوبة لدى المراهقات (15 إلى 19 سنة) من 32 ولادة لكل 1000 فتاة مراهقة سنة 2011 إلى 19,4 سنة 2018.

تغطية صحية شاملة

بلغت نسبة التغطية الطبية سنة 2020 حوالي 70% من السكان، وذلك مع مراعاة إدماج فئات جديدة من المهن الحرة والعمال غير المستأجرين. ومن أجل تعزيز المساواة في الحصول على الرعاية الصحية لجميع المواطنين، وللمساعدة في وقف الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، أطلق جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، رسميا في 14 أبريل 2021 ورش تعميم الحماية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تم تبني القانون 21-09 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي يشكل قفزة مجتمعية كبيرة. ومن بين ما ينص عليه هذا القانون هو تعميم التأمين الصحي الإجباري، خلال الفترة 2021-2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء. تبلغ التكلفة الإجمالية السنوية لتعميم الحماية الاجتماعية حوالي 51 مليار درهم منها 14 مليار درهم لتعميم التأمين الصحي الإجباري.

تمويل الصحة

تلتزم الدولة بتحسين تمويل قطاع الصحة من أجل ضمان عرض صحي جيد وعادل ومتاح لجميع السكان. وفي هذا السياق، تحسنت ميزانية وزارة الصحة لتنتقل من 13,1 مليار درهم سنة 2015 إلى 19,77 مليار درهم سنة 2021 بزيادة فاقت 50% خلال نفس الفترة. ومع ذلك، وفقًا للحسابات الوطنية للصحة لسنة 2018، يمثل الأداء المباشر للأسر نسبة 59,7% من إجمالي الإنفاق الصحي.

الحد من الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء المحيط

بلغ معدل الوفيات المنسوب إلى تلوث الهواء المحيط، حسب دراسة أجرتها وزارة الصحة، 28 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة سنة 2019.

التقليص من الوفيات والأمراض الناجمة عن المياه غير المأمونة وضعف نظام الصرف الصحي وغياب النظافة

بلغ معدل الوفيات الناجمة عن المياه غير المأمونة وضعف نظام الصرف الصحي وغياب النظافة (الوصول إلى خدمات المياه والنظافة الصحية والنظافة غير الكافية) 1,9 حالة وفاة لكل 100000 نسمة سنة 2019.

تعزيز مكافحة التبغ

في سنة 2018، استهلك أكثر من 11% من المغاربة البالغين 15 سنة فأكثر التبغ. ويتوقع المغرب انخفاضا في استهلاك التبغ بين هذه الفئة السكانية بحوالي 20% بحلول سنة 2029.

الولوج إلى اللقاحات والأدوية

بفضل البرنامج الوطني للتمنيع، تمكن المغرب من الحفاظ على معدلات تغطية عالية جدا للتلقيح. وبالتالي، تحسنت

نسبة الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهرا، الملقحين بالكامل من 90,9% سنة 2011 إلى 94,5% سنة 2018.

وفي سياق جائحة كوفيد-19، تبنى المغرب مقاربة استباقية من خلال المشاركة في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية وإبرام اتفاقيات مع المختبرات بهدف تنويع مصادر الحصول على اللقاح وتهيئ الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد فيروس كوفيد-19 وتأسيس لجنة علمية وتقنية للتلقيح ضد وباء كوفيد-19 والتي باشرت الأشغال لتهيئ استراتيجية للتلقيح ضد فيروس كوفيد-19.

وهكذا، تشير نتائج الحملة الوطنية للتلقيح ضد وباء كوفيد-19، إلى غاية 20 شتنبر 2021، إلى تلقي 21,2 مليون من مجموع السكان الجرعة الأولى من اللقاح، منها 17,59 مليون شخص تم تطعيمهم بالكامل(الجرعة الأولى والثانية).

بالإضافة إلى ذلك، لضمان توافر الأدوية والمنتجات الصحية وجعلها في متناول السكان على مستوى المؤسسات الصحية، عرفت ميزانية وزارة الصحة المخصصة للأدوية زيادة مهمة من 670 مليون درهم سنة 2001 إلى أكثر من 2 مليار درهم في السنوات الأخيرة.

عجز في الموارد البشرية

مازال الخصاص في الموارد البشرية يشكل أحد التحديات الرئيسية لقطاع الصحة، رغم ارتفاع الكثافة الطبية من 6,7 لكل 10000 نسمة سنة 2017 إلى 7,2 سنة 2020 وشبه الطبية من 8,5 في سنة 2017 إلى 9,8 لكل 10000 نسمة في سنة 2020. وهذا يشير إلى أن الكثافة الطبية وشبه الطبية لا تكاد تتجاوز 1,7 لكل 1000 نسمة بينما المعيار الذي حددته منظمة الصحة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو 4,45 لكل 1000 نسمة.

الإطار القانوني للتقليص من المخاطر الصحية وإدارتها

تعتبر التشريعات في المغرب مواتية لحماية الصحة وتقليل المخاطر، إذ أنها تتماشى إلى حد كبير مع الأولويات والالتزامات الإقليمية والعالمية خاصة مع القانون الصحي الدولي (2005). بلغ مستوى التأهب للطوارئ الصحية 75% سنة 2020.

2. التحديات الرئيسية:

من أجل تعزيز المكتسبات وتحسين أداء النظام الصحي، يتعين مواجهة بعض التحديات من أجل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمجال الصحة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بضمان تعميم التأمين الصحي على جميع السكان بنهاية سنة 2022، وتزويد القطاع الصحي بالموارد البشرية الكافية والمؤهلة وتقليص الفوارق الجهوية من حيث توزيع العرض الصحي وتعبئة التمويل اللازم للنظام الصحي.

3. تطور مؤشرات الهدف الثالث:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2011	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.3 بحلول أفق 2030، تخفيض المعدل العالمي لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 وفاة لكل 100.000 مولود حي	1.1.3	معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 مولود حي)	112	-	-	-	-	-	72,6	-	-	أقل من 70 وفاة *36
	2.1.3	نسبة الولادات التي تمت بمساعدة مهنيين مؤهلين	-	73,6	-	-	-	-	86,6	-	-	> 95%*
2.3. تقليص وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة، التي يمكن تفاديها بحلول أفق 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف تخفيض وفيات حديثي الولادة على الأقل إلى 12 وفاة لكل 1000 مولود حي، وتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 وفاة لكل 1000 مولود حي.	1.2.3	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	-	30,5	-	-	-	-	22,16	-	-	25 *12
	2.2.3	معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)	-	21,7	-	-	-	-	13,56	-	-	12 *7
3.3 القضاء على داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) وداء السل وحمى المستنقعات (الملاريا) والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول 2030.	1.3.3	عدد الإصابات الجديدة لداء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان، حسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية للسكان	-	-	-	-	-	-	-	0,03		0
	2.3.3	نسبة تأثير مرض السل (لكل 100 000 نسمة)	-	-	-	101	-	-	99	-		0 *30
	3.3.3	-معدل الإصابة بالملاريا – الأصلية-(بالنسبة لكل 000 100 نسمة)	0	0	0	0	0	0	0	0		0
		-معدل الإصابة بالملاريا القادمة من الخارج (بالنسبة لكل 000 100 نسمة)	0	0	0	0,013	-	-	--	0		0
	4.3.3	معدل الإصابة لالتهاب الكبد الفيروسي (لكل 100000 نسمة)	-	-	-	-	12	-	-	11		0
	5.3.3	عدد الأشخاص الذين يستلزمون بالتدخلات الضرورية لمكافحة الأمراض المدارية –الاستوائية- (الأمراض الطفيلية).	-	-	-	-	9590000	-				

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2011	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
4.3 تخفيض بمقدار الثلث للوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المنقولة من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين	1.4.3	معدل الوفيات بسبب أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسرطان، السكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة (%)	-	-	-	12,5	-	-	12,4	-		4,16
	2.4.3	معدل وفيات بسبب الانتحار (لكل 000 100 نسمة)	-	-	-	4,8	2,9	-	-	-	2,9(*)	2,6
5.3 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	1.5.3	نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسية والاجتماعية وخدمات إزالة السموم والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناتجة عن تعاطي المواد المخدرة	-	-	-	-	15168	-				-
	2.5.3	الاستعمال الضار للكحول، محددا وفقًا للظروف الوطنية في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول الصافية (سن 15 سنة فأكثر) في السنة (باللترات من الكحول صافي)	-	-	-	-	0,69	0,74		0,5	0,5 (**)	0,4
6.3. تقليص إلى النصف، من عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير بحلول أفق 2030	1.6.3	معدل الوفيات الناجمة عن حوادث السير (لكل 100000 نسمة)	-	-	-	-	11	9,37	-	7,71	7,6	5,5 (***)
7.3 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بمافي ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول أفق 2030	1.7.3	نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب(15 -49 سنة) واللاتي لبين حاجتهن من تنظيم الأسرة بطرق حديثة (%)	-	56,7	-	-	-	-	58,0	-	-	70
	2.7.3	معدل الولادات لدى المراهقات المتراوحة أعمارهن (ما بين 10 و14 سنة وما بين 15و19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية.	-	32,0	-	-	-	-	19,4	-	-	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2011	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
8.3. تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.	1.8.3	تغطية توفير الخدمات الصحية الأساسية (المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأمهات، والمواليد، والأطفال، والأمراض المعدية والأمراض الغير المعدية، والقدرة على توفير الخدمات، وإمكانية الوصول إليها لدى السكان عموما والأشد حرمانا خصوصا) (%)	-	-	-	-	59	-	-	68,8	70	100
	2.8.3.أ	أ- نسبة السكان الذين خصصوا حصة مهمة من نفقاتهم ودخلهم لتلبية الخدمات العلاجية الصحية (أكثر من10%)	-	-	13,4	-	-	-	-	-		-
	2.8.3.ب	ب- نسبة السكان الذين خصصوا حصة مهمة من نفقاتهم ودخلهم لتلبية الخدمات العلاجية الصحية (أكثر من25% من نفقات الأسر) (%)			2							-
9.3 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطيرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول أفق 2030.	1.9.3	معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء داخل المساكن والهواء المحيط(لكل 100000 نسمة)	-	-	-	-	-	-	-	28	-	-
	2.9.3	2.9.3 معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير المأمونة، وخدمات التطهير السائل غير المأمون والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات التطهير السائل والنظافة الصحية للجميع)	-	-	-	-	1,9	-	-	1,9	-	1,4
	3.9.3	معدل الوفيات المنسوبة إلى مخدر بسبب حادثة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2011	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
3.أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية-الإطار لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	1.أ.3	معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر (معدلات مقارنة للسن)	-	-	-	-	-	-	11,3	-	-	-
3. ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وخاصة العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	1.ب.3	نسبة السكان المستهدفين من اللقاحات المشمولة ببرنامج الوطني (%)	-	90,9	-	-	-	-	94,5	-	-	95
3.ج زيادة كبيرة للتمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.	1.ج.3	كثافة وتوزيع الأخصائيين في المجال الصحي لكل 10000 نسمة: -الكثافة الطبية لكل 10000 نسمة -الكثافة شبه الطبية لكل 10000 نسمة	- -	- -	- -	- -	- -	6,7 8,5	-	7,2 8,9	7,2 9,8	- -
3.ح تعزيز الوسائل المتاحة لجميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية للإنذار المبكر والحد من المخاطر الصحية الوطنية والعالمية	1.ح.3	تطبيق اللوائح الصحية الدولية و الاستعداد للطوارئ الصحية					60				75	95

*(*) **المصدر:** القيم المستهدفة لمؤشرات المخططات والإستراتيجيات الوطنية.*
*(**) **المصدر:** بطاقات الدول، المنظمة العالمية للصحة.*
*(***)**المصدر:** الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.*
***المصدر:** وزارة الصحة (البحث الوطني للسكان والصحة العائلية لسنة 2011 والبحث الوطني للسكان والصحة العائلية لسنة 2018) ؛ والمندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني الديموغرافي لسنة 2009-2010 والبحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2013-2014 ؛ واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير.*

٤ التعليم الجيد

رغم التقدم الذي سجلته المنظومة التربوية الوطنية، لاتزال هناك تحديات كبرى تتعلق على الخصوص بجودة التعلم واستكمال التعليم الثانوي

حقق المغرب تقدما كبيرا في مجال التعليم سنة 2020، فبالإضافة إلى تعميم التعليم الابتدائي، فقد حقق إنجازات من حيث الولوج إلى التعليم الأولي والتكافؤ بين الجنسين الذي أنجز فعليا في جميع الأسلاك التعليمية. وعلى الرغم من التقدم المسجل، فإنه يجب رفع تحدي الفوارق المهمة لردم الهوة التي ما فتئت تتسع بسبب جائحة فيروس كوفيد-19 وتأثيراتها على عدم المساواة الفئوية والترابية في الولوج إلى التعليم وعلى جودة التعليم.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

الولوج إلى التعليم

ضم النظام التربوي الوطني، سنة 2020، ما يناهز 9873998 تلميذًا وطالبا ومتدربا بالتكوين المهني. منهم: 8% مسجلون في التعليم الأولي و46% في السلك الابتدائي و18% في المستوى الثانوي الإعدادي و11% في المستوى الثانوي التأهيلي و10% في المستوى الجامعي و7% متدربون بالتكوين المهني.

سجل معدل تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 و5 سنوات بالتعليم الأولي تحسنا ملحوظا وصل إلى 71,9% سنة 2020 مقابل 43,9% سنة 2016. وانتقلت نسبة الأطفال في سن الخامسة (قبل عام واحد من السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي) الملتحقين بالتعليم بين سنتي 2016 و2020 من 45,6% إلى 87,8% على التوالي. وبهذا الخصوص، تم إطلاق البرنامج الوطني لتطوير التعليم الأولي (2018-2028) بهدف تعميم التعليم الأولي بحلول سنة 2028.

وبالنسبة للسلك الابتدائي، فيمكن اعتبار تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي هدفا قد تم تحقيقه. إذ وصلت نسبة التمدرس لدى الفئة العمرية 6-11 سنة إلى 100%.

أما بالنسبة للمستوى الثانوي الإعدادي، فقد شهدت نسبة التمدرس لدى الفئة العمرية 12-14 سنة قفزة كبيرة بلغت 8,6 نقطة مئوية بين سنتي 2016 و2020، منتقلة من 85,6% إلى 94,2% على التوالي. وعلى نفس المنوال، بلغت نسبة التمدرس لدى الفئة العمرية 15-17 سنة إلى 69,6% سنة 2020 مقابل 64,9% سنة 2016.

المبيان 4 : تطور معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)

المصدر: وزارة التربية الوطنية

الإنصاف وجودة التعليم

في ما يتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص، فقد عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين (إناث / ذكور) تطورا ملحوظا على مدى السنوات الخمس الماضية. في الواقع، لقد تم تحقيق التكافؤ في التمدرس بين الذكور والإناث في السلك الابتدائي مع تسجيل مؤشرات تكافؤ مهمة بين الجنسين بمستويي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي. في سنة 2020، سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0,96 و 0,97 على التوالي، كما عرف هذا المؤشر ارتفاعا مهما في التعليم الأولي وصل إلى 0,91 خلال نفس السنة.

وما زالت جودة التعليم تعتبر مشكلة قائمة كما يتضح ذلك من خلال التقارير ونتائج التقييم الدولي في اختبارات

الرياضيات والعلوم (TIMSS) ونتائج الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية (PIRLS) ونتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA). فعلى سبيل المثال، كشفت نتائج التقييم الدولي في اختبارات الرياضيات والعلوم (TIMSS) لسنة 2019 أن النتائج التي حصل عليها التلاميذ المغاربة تبقى أقل من المتوسط الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، أبانت نتائج البحوث الوطنية حول تأثير جائحة فيروس كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر، التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، أن 83,5% من المسجلين في التعليم الأولي لم يتابعوا الدروس عن بعد (79,1% في الوسط الحضري مقابل 94,6% في الوسط القروي). علاوة على ذلك، اعتبر 50,1% من التلاميذ أن التعليم عن بعد لم يسمح بالتغطية الكاملة للبرنامج الدراسي.

استكمال الدراسة

بلغ معدل استكمال السلك الابتدائي 91,4% سنة 2020. سجلت الإناث معدل استكمال للدراسة أعلى من الذكور بنسبة 93,2% مقابل 89,2% على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، أكمل 61,4% من التلاميذ السلك الثانوي الإعدادي، حيث سجلت الإناث معدل استكمال للدراسة يتجاوز بكثير نظيره عند الذكور إذ بلغ 68,0% مقابل 52,0% على التوالي. أما بالنسبة للمستوى الثانوي التأهيلي، فبلغ معدل استكمال الدراسة على الصعيد الوطني 39,0%. ويتضح أن الفجوة بين الإناث والذكور تتسع بشكل كبير في هذا السلك لتصل إلى 24 نقطة بمعدل استكمال يصل إلى 52,0% مقابل 27,9% على التوالي.

التكوين المهني

بُذلت جهود مهمة على مستوى التكوين المهني لتعزيز قابلية الشباب للتوظيف والارتقاء الاجتماعي والمهني للمستأجرين، تتمثل أساسا في:

- تطوير الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني: بلغ عدد مؤسسات القطاعين العام والخاص ما مجموعه 2042 مؤسسة سنة 2020. ووصل عدد متدربي التكوين المهني إلى 397974 متدربا، تمثل الإناث 40% منهم.
- الإدماج الاجتماعي والمهني: تم تنفيذ مشاريع مهيكلة واتخاذ تدابير مهمة لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى تكوين وفقا لقدراتهم وحسب نوع الإعاقة. في سنة 2020، بلغ عدد المتدربين في وضعية إعاقة إلى 417 متدربا.
- التكوين المهني لفائدة المهاجرين واللاجئين: في سنة 2020، بلغ عدد المهاجرين واللاجئين الذين يستفيدون من التكوين إلى 647 متدربا، تمثل الإناث 56% منهم.

التعليم العالي

تبذل جهود متواصلة، على مستوى التعليم العالي، لتوسيع الولوج إلى هذا المستوى من التعليم وتعزيز المساواة والإنصاف به وتحسين جودته وتعزيز قابلية التشغيل لدى الخريجين وتطوير البحث العلمي. في الواقع، ارتفع العدد الإجمالي للطلبة بنسبة 18,2% بين سنتي 2016 و2020، منتقلا من 854339 إلى 1009596 طالبا. ويتوزع هذا العدد بين 91,3% بالتعليم العالي الجامعي العمومي و3,4% في تكوين الأطر و5,3% في التعليم العالي الخصوصي. كما بلغ العدد الإجمالي لمؤسسات التعليم العالي إلى 409 مؤسسة موزعة على جهات المملكة الإثنى عشر.

وانتقل معدل التمدرس لدى الفئة العمرية 18-22 سنة بالتعليم العالي ما بعد البكالوريا من 33,6% سنة 2017 إلى 40,2% سنة 2020. وتم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي، حيث ارتفعت حصة الطالبات من 48% إلى 50,1% بين سنتي 2015 و 2020، كما ارتفعت حصة الخريجات من 48,9% سنة 2015 إلى 50,7% سنة 2019.

ومن أجل تحسين الولوج إلى التعليم العالي وعدم ترك أي

شخص يتخلف عن الركب، تم اتخاذ الخطوات التالية:

- تحسين جودة التعليم العالي ومخرجاته، من خلال تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات وتمتين الإصلاح التربوي وتعزيز البحث العلمي... الخ؛
- توسيع قاعدة الطلبة الممنوحين لتصل إلى 394907 طالبا سنة 2020 مقابل 293323 سنة 2017، وهو ما يمثل زيادة قدرها 20% وإرضاء 84% من طلبات المنح الدراسية على المستوى الوطني؛
- توسيع قاعدة الطلبة المستفيدين من نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي ليصل إلى 230 ألف طالب سنة 2020؛
- تخصيص 10% من عدد المقاعد المحدودة في السنة الأولى في المؤسسات الجامعية العمومية ذات الولوج المحدد، لفائدة الطلبة الأجانب غير المقيمين في المغرب وتوسيع طاقة الاستقبال لصالح الطلبة الأجانب: تم تسجيل 21000 طالب أجنبي سنة 2020، ينحدر 85% منهم من الدول الإفريقية و13060 منهم مسجلون بمؤسسات التعليم العالي العمومي؛
- معالجة ملفات طلب المنح الدراسية للطلبة الأجانب المقيمين في المغرب حسب نفس الشروط ومعايير الاختيار المطبقة على المغاربة: يستفيد 75% من الطلبة المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء من المنح الدراسية المقدمة من الحكومة المغربية (12283 من الممنوحين في مؤسسات التعليم العالي العمومي سنة 2020).

التعليم العتيق

يواصل المغرب بذل جهود كبيرة لتأهيل أئمة المساجد، إذ يستفيد 45700 إماما في المتوسط من برنامج التأهيل، منهم 31990 إماما في العالم القروي و13710 إماما في الوسط الحضري. ويشرف 1447 من العلماء على تأطير المشاركين في برنامج التأهيل هذا. بالإضافة إلى ذلك، يبذل المغرب جهودا متواصلة لضمان تعليم جيد في مؤسسات التعليم العتيق من أجل تعزيز جودة التعليم العتيق، المدرسي والنهائي، وذلك من خلال تنفيذ مشروع الدعم المادي والمالي والتربوي لفائدة مؤسسات التعليم العتيق.

محاربة الأمية

حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند السكان البالغين 10 سنوات وما فوق، إلى 77,8% عند الذكور و57,9% عند الإناث و67,8% على المستوى الوطني. وسجل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة 92,8% عند الذكور و85,2% عند الإناث و89% على الصعيد الوطني.

وبلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية برسم سنة 2020 إلى 1200295 مستفيدا (86% منهم نساء و57% منهم قرويون) مقابل 739565 مستفيد سنة 2016، وهو ما يمثل زيادة سنوية قدرها 13%.

التربية على المواطنة العالمية

في إطار إرساء مدرسة المواطنة، أطلق المغرب مشروع «مواطنة» الذي يهدف إلى نشر وترسيخ قيم المواطنة واحترام القانون والقيام بالواجب... الخ. وانطلق هذا المشروع في مرحلته التجريبية خلال سنة 2019 واستهدف 3000 تلميذ على أساس أن يصل عدد المستفيدين إلى 10000 تلميذ في غضون ثلاث سنوات. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تمت برمجة مجموعة من التدابير لإدراج قيم السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي في الكتب المدرسية.

المرافق التعليمية وبيئة التعليم

بذلت جهود مهمة لبناء المؤسسات التعليمية في كل من الوسطين الحضري والقروي. في سنة 2020، بلغ عدد المدارس الابتدائية 7890 مدرسة على الصعيد الوطني،

منها 4829 في الوسط القروي، وعدد المؤسسات بالثانوي الإعدادي 2042 ثانوية إعدادية على المستوى الوطني، منها 897 في الوسط القروي، وبلغ عدد المؤسسات بالثانوي التأهيلي 1281 ثانوية على الصعيد الوطني، منها 384 مؤسسة بالوسط القروي. بينما بلغ عدد الداخليات 985 مؤسسة، 90% منها في الوسط القروي.

كما بذلت جهود لتوفير فضاءات وبيئة مريحة لتمدرس التلميذات والتلاميذ في جميع المستويات الدراسية. وفي هذا السياق، تجاوزت نسبة ربط المؤسسات التعليمية بشبكة الماء الصالح للشرب 79% سنة 2020 بمجموع الأسلاك التعليمية. أما في ما يتعلق بتوفير الكهرباء بالمؤسسات التعليمية، ففاقت نسبة المؤسسات التعليمية التي تم ربطها بالكهرباء في نفس السنة 97% بمستويات التعليم الثلاث. ومع ذلك، فإن نسبة المؤسسات التعليمية التي تتوفر على بنيات أساسية ومواد مكيفة للتلاميذ في وضعية إعاقة بلغت، سنة 2020، 20,1% في المرحلة الابتدائية و32,4% بالمستوى الإعدادي و35,8% بالثانوي التأهيلي.

التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة

يواصل المغرب تنزيل البرنامج الوطني لتعليم الأطفال في وضعية إعاقة. وفي هذا السياق، تم وضع برنامج الدعم لتحسين تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، داخل مؤسسات متخصصة وحجرات دراسية مدمجة، وذلك في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. بلغ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المنحدرين من أوساط هشة الذين تمكنوا من الاستفادة من هذا البرنامج، بين سنتي 2015 و2020، 61150 طفل بميزانية إجمالية قدرها 680 مليون درهم.

2. التحديات الرئيسية:

بالرغم من الإنجازات المحققة والجهود المبذولة، فلا تزال هناك تحديات قائمة تتطلب اتخاذ تدابير إضافية للوصول إلى الأهداف المتوخاة. ويتعلق الأمر بتعميم التمدرس في جميع الأسلاك التعليمية، باستثناء المرحلة الابتدائية، مع ضمان جودة التعليم وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين مختلف الجهات ومحاربة الهدر المدرسي والاحتفاظ بالفتاة القروية في مختلف الأسلاك التعليمية ومحاربة الأمية والأمية الرقمية وإعادة تصميم التعلمات من أجل التحصيل بشكل أفضل وفي وقت أقصر لتجاوز العجز في التعلم الذي فرضه كوفيد-19. ويتم ذلك من خلال طرق تدريس أكثر فاعلية وحكامة أكثر مرونة وأقل تقييدا وموجهة إلى التلاميذ والطلبة لإكمال تحصيلهم بشكل كلي وإعادة هيكلة الشعب لتحسين قابلية الشباب للتشغيل وتحديث البرامج البيداغوجية وتطوير التكوين الإشهادي وتوفير المهارات الناعمة.

3. تطور مؤشرات الهدف الرابع:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.4 ضمان أن يتمتع جميع الإناث والذكور بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول أفق 2030	1.1.4	نسبة الأطفال والشباب: أ)في التعليم التمهيدي ب) في نهاية المرحلة الابتدائية ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين حققوا على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في 1)القراءة، و 2) الرياضيات، بحسب الجنس (%)	-	أ1) القراءة: 0,36 أ2) الرياضيات: 40,6 ج)2) الرياضيات: 40,7	-	-	-	-	100
	2.1.4	معدل إتمام التعليم الابتدائي والسلك الأول والثاني من التعليم الثانوي (%)		التعليم الابتدائي: 91.3 السلك الأول من التعليم الثانوي: 65.0 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 34.2	التعليم الابتدائي: 93,1 السلك الأول من التعليم الثانوي: 64,0 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 35,2	التعليم الابتدائي: 93,0 السلك الأول من التعليم الثانوي: 60,0 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 32,1	التعليم الابتدائي: 95,9 السلك الأول من التعليم الثانوي: 64,7 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 38,6	التعليم الابتدائي: 91,4 السلك الأول من التعليم الثانوي: 61,4 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 39,0	100
2.4 ضمان أن تتاح لجميع الإناث والذكور فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول أفق 2030	2.2.4	معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل سن الرسمي للالتحاق بالمدرسة)، حسب الجنس ب (%)	-	الوطني: 45,6 الإناث: 41,3 الذكور: 49,8 الحضري: 56,8 القروي: 31,1	الوطني: 52,4 الإناث: 47,8 الذكور: 46,7 الحضري: 61,9 القروي: 39,8	الوطني: 47,9 الإناث: 44 الذكور: 51,5 الحضري: 57,5 القروي: 35,2	الوطني: 62,1 الإناث: 58,3 الذكور: 65,7 الحضري: 70,9 القروي: 50,4	الوطني: 87,8 الإناث: 83,8 الذكور: 91,7	100 100 (*)

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
3.4 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول أفق 2030	1.3.4	معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال أثنى عشر شهرا السابقة حسب الجنس(ب%)	-	-	24-15 سنة: الوطني: 46,8 الإناث: 42,4 القروي: 18,1 15 سنة فما فوق: الوطني: 15 الإناث: 15,7 القروي: 9,0	24-15 سنة: الوطني: 47,5 الإناث: 44,4 القروي: 18,4 15 سنة فما فوق: الوطني: 15,7 الإناث: 17,2 القروي: 10,0	24-15 سنة: الوطني: 48,2 الإناث: 45,7 القروي: 18,8 15 سنة فما فوق: الوطني: 16,1 الإناث: 18,2 القروي: 10,2	-	100
4.4 تحقيق زيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول أفق 2030	1.4.4	نسبة الشباب والكبار الدين تتوفر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب نوع المهارة (%)		-	-	أ)بالنسبة للمعلومات: 24-15 سنة: 83,7 15 سنة فما فوق: 51,1 ب) الربط بالأنترنيت: 24-15 سنة: 60,2 15 سنة فما فوق: 38,8		-	-
5.4 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في وضعية هشة، بحلول أفق 2030	1.5.4	مؤشرات التكافؤ (إناث/ ذكور، قروي / حضري، الأقل / الأكثر ثروة، حالة الإعاقة، الشعوب الأصلية والمتضررين من النزاعات متى توفرت البيانات عن ذلك) لجميع مؤشرات التعليم المندرجة هذه القائمة، التي يمكن تصنيفها)			مؤشر التكافؤ حسب الجنس (إناث/ذكور): الابتدائي: 0,94 الإعدادي: 0,87 الثانوي: 0,97 مؤشر التكافؤ حسب وسط الإقامة (قروي / حضري): 1,13 و 0,55 و 0,23 على التوالي	مؤشر التكافؤ حسب الجنس: الابتدائي: 0,94 الإعدادي: 0,88 الثانوي: 1,01 مؤشر التكافؤ حسب وسط الإقامة: 1,13 و 0,58 و 0,24 على التوالي	مؤشر التكافؤ حسب الجنس: الابتدائي: 0,95 الإعدادي: 0,90 الثانوي: 1,05 مؤشر التكافؤ حسب وسط الإقامة: 1,13 و 0,60 و 0,25 على التوالي	مؤشر التكتكافؤ حسب الجنس: الابتدائي: 0,95 الإعداددي: 0,90 الثانوي: 1,08 مؤشر التكتكافؤ حسب وسط الإقامة: 1,13 و0,60 و0,27 على التوالي	مؤشر التكتكافؤ حسب الجنس: الابتدائي: 1 الإعدادي: 0,96 الثانوي: 0,97 مؤشر التكافؤ حسب وسط الإقامة: 1,08 و0,83 و0,51 على التوالي	1,00
6.4 ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول أفق 2030	6.4.أ	معدل الإلمام بالكتابة والقراءة في صفوف السكان الذين يبلغ عمرهم 10 سنوات فما فوق (%)			-	-	-	-	10% في سنة 2026 (**)

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
4.أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع	1.أ.4	نسبة المدارس التي تحصل على : أ) الطاقة الكهربائية، ب) شبكة الانترنيت لأغراض تعليمية، ج) الحواسيب لأغراض تعليمية، د) البنية التحتية واللوازم للتلاميذ ذوي الإعاقة، ه) مياه الشرب الأساسية، و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة، ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعارف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات التطهير السائل والنظافة الصحية للجميع) (%)	-	أ) الابتدائي: المجموع: 91,5 حضري: 97,5 قروي: 87,7 السلك الأول من التعليم الثانوي: مجموع: 94,9 حضري: 97,0 قروي: 92,0 السلك الثاني من التعليم الثانوي مجموع: 95,8 حضري: 96,8 قروي: 93,0	أ) الابتدائي: المجموع: 92,6 حضري: 97,7 قروي: 89,4 السلك الأول من التعليم الثانوي: مجموع: 95,6 حضري: 97,6 قروي: 92,9 السلك الثاني من التعليم الثانوي: مجموع: 97,5 حضري: 97,9 قروي: 96,3 ب) الابتدائي: 78,7 السلك الأول من التعليم الثانوي: 78,7 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 85,9 ج)الابتدائي: 77 السلك الأول من التعليم الثانوي 84,5 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 88,9 د)الابتدائي: 17,3 السلك الأول من التعليم الثانوي 31,3 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 36,4	أ) الابتدائي: المجموع: 93,9 حضري: 98,0 قروي: 91,3 السلك الأول من التعليم الثانوي: مجموع: 96,5 حضري: 97,9 قروي: 94,6 السلك الثاني من التعليم الثانوي: مجموع: 97,6 حضري: 98,0 قروي: 96,5 ب) الابتدائي: 79 السلك الأول من التعليم الثانوي: 84,9 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 86,5 ج)الابتدائي: 77,2 السلك الأول من التعليم الثانوي: 84,9 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 89,2 د)الابتدائي: 17,3 السلك الأول من التعليم الثانوي: 31,1 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 35,9	أ) الابتدائي: المجموع: 100,0 حضري: 100,0 قروي: 92,6 السلك الأول من التعليم الثانوي: مجموع: 95,9 حضري: 97,4 قروي: 94,0 السلك الثاني من التعليم الثانوي: مجموع: 96,5 حضري: 100,0 قروي: 95,6	أ) الابتدائي: المجموع: 97,2 قروي: 94,2 السلك الأول من التعليم الثانوي: مجموع: 98,9 قروي: 97,1 السلك الثاني من التعليم الثانوي: مجموع: 98,5 قروي: 97,4 ب) الابتدائي: 82,8 السلك الأول من التعليم الثانوي: 83,1 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 84,3 ج) الابتدائي: 76,8 السلك الأول من التعليم الثانوي: 82,8 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 85,5 د)الابتدائي: 20,1 السلك الأول من التعليم الثانوي: 32,4 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 35,8 ه) الابتدائي: 79,3 السلك الأول من التعليم الثانوي: 92,7 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 95,9 و)الابتدائي: 91,1 السلك الأول من التعليم الثانوي: 94,3 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 94,0 ز)الابتدائي: 83,8 السلك الأول من التعليم الثانوي: 92,8 السلك الثاني من التعليم الثانوي: 97,8	
4.ج بحلول عام 2030، تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية	1.ج.4	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة حسب المستوى التعليمي (%)		100	100	100	100	100	100

المصدر: وزارة التربية الوطنية، والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والمندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
(*): الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030: تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028.
(**): برامج محو الأمية: خفض معدل الأمية إلى 20% سنة 2021 و إلى 10% سنة 2026 ومحو الأمية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة

٥ المساواة بين الجنسين

مكـن التقـدم المحـرز في ميدان المسـاواة بـين الجنسـين مـن تعزيـز مكانـة المـرأة وحمايـة حقوقهـا ومحاربـة العنـف المـمارس ضدهـا

انخـرط المغـرب في مسلسـل تعزيـز المسـاواة بـين الجنسـين مـن خـلال العديـد مـن الإصلاحـات الدسـتورية والتشريعيـة والمؤسسـاتية. حيـث مكـن التقـدم المحـرز في هـذا المجـال مـن تعزيـز مكانـة المـرأة وحمايـة حقوقهـا ومحاربـة العنـف المـمارس ضدهـا وتعزيـز المسـاواة بـين الجنسـين مـن خـلال تكريـس قيـم المسـاواة والإنصاف. ومـع ذلـك، رغـم المكاسـب التـي تحققـت لصالـح المسـاواة بـين الجنسـين، لاتـزال بعـض التحديـات يتعـين مواجهتهـا مـن أجـل تحسـين وضـع المـرأة المغربيـة والتصـدي لتداعيـات الجائحـة وإعـادة إطـلاق النشـاط الاقتصـادي بشـكل تدريجـي وتعزيـز ولـوج التعليـم والرعايـة الصحيـة وتمكـين النسـاء والفتيـات.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

إطـار قانـوني في تحسـن مسـتمر لتحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين

يعتـبر الإطـار القانـوني في المغـرب المسـاواة بـين الجنسـين إحـدى ركائـز حقـوق الإنسـان المتعـارف عليهـا عالميـاً بغـض النظـر عـن العـرق والعمـر والجنـس. ويرسـخ دسـتور المملكـة لسـنة 2011 مبـدأ المسـاواة مـن خـلال حظـر ومكافحـة أي شـكل مـن أشـكال التمييـز ضـد أي شـخص عـلى أسـاس الجنـس أو اللـون أو المعتقـدات أو الثقافـة أو الأصـل الاجتماعـي أو الجهـوي أو اللغـة أو الإعاقـة، إلـخ. وبالمـوازاة مـع ذلـك، صادقـت المملكـة المغربيـة عـلى جميـع الاتفاقيـات الأساسـية المتعلقـة بحقـوق المـرأة والمعاهـدات التـي ترسـخ مبـدأ المسـاواة بـين الجنسـين وعـدم التمييـز. وبذلـك، التـزم المغـرب بمراجعـة جميـع القوانـين مـن أجـل ملاءمـة الإطـار التشريعـي الوطنـي مـع الاتفاقيـات الدوليـة. وفي هـذا الإطـار، وضـع المغـرب منـذ سـنة 2015 سلسـلة مـن القوانـين لمكافحـة التمييـز ضـد المـرأة، ولاسـيما:

- القانـون رقـم 27.14 الصـادر في دجنـبر 2016 المتعلـق بمكافحـة الاتجـار بالبـشر والـذي يجـرم ويعاقـب بشـدة أشـكال الاسـتغلال الجنـسي والدعـارة والعمـل القـسري والتسـول والعبوديـة، إلـخ؛
- القانـون رقـم 19.12 الصـادر في 10 غشـت 2016، الـذي يحـدد ظـروف عمـل وتشـغيل العامـلات والعـمال المنزليـين، والـذي يمنـع مطالبـة هـؤلاء العامـلات بـأداء عمـل قـسري أو ضـد إرادتهـن؛
- القانـون رقـم 79.14 المصـادق عليـه سـنة 2017 بشـأن مكافحـة جميـع أشـكال التمييـز؛
- مـشروع قانـون رقـم 19.13 المتعلـق بتغيـير وتتميـم الفصـل 10 مـن الظهـير الشريـف رقـم 1.58.250 بسـن قانـون الجنسـية، الـذي يسـمح للرجـل الأجنبـي المتـزوج مـن مغربيـة باكتسـاب الجنسـية المغربيـة عـن طريـق الـزواج؛
- القانـون رقـم 103.13 المعتمـد سـنة 2018 بشـأن العنـف ضـد النسـاء؛
- تمنـع المـادة 346 مـن قانـون الشـغل المغـربي التمييـز في الأجـور بـين الجنسـين إذا تسـاوت قيمـة الشـغل الـذي يؤديانـه.

أمـا في مـا يتعلـق بالتمييـز الإيجـابي، فقـد تـم تبنـي العديـد مـن النصـوص والآليـات القانونيـة للرفـع مـن التمثيليـة السياسـية للنسـاء عـلى المسـتويين الوطنـي والـترابي، في أفـق انتخابـات 2021، وأهمهـا:

- مـشروع القانـون التنظيمـي رقـم 04.21 المتعلـق بتغيـير وتتميـم القانـون التنظيمـي رقـم 27.11 المتعلـق بمجلـس

النواب، والذي يهدف إلى تحسين التمثيلية النسائية، حيث سيتم تنزيل اللائحة الوطنية للنساء على المستوى الجهوي من خلال تعويض الدائرة الانتخابية الوطنية بدوائر انتخابية جهوية.

- مشروع القانون التنظيمي رقم 06.21 المتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية اعتمد آلية تضمن تمثيل المرأة في هذه المجالس، ومنح ثلث المقاعد للنساء على صعيد مجلس العمالة أو الإقليم. وبالتالي، وبفضل هذه التغييرات، ستنتقل تمثيلية النساء على المستوى الوطني من 21% حاليا إلى أكثر من 25%.

محاربة العنف ضد النساء والفتيات

لقد قطع المغرب شوطا طويلا في محاربة العنف ضد النساء من خلال الدستور وقانون الأسرة والتشريعات الأخرى ذات الصلة. وفي سنة 2018، جرم القانون رقم 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء أي عمل من أعمال العنف الناتج عن التمييز المرتبط بنوع الجنس الذي يؤذي المرأة، مثل الامتناع عن إرجاع الزوج المطرود من بيت الزوجية، أو المس بسلامة جسد المرأة، أو تبديد ممتلكاتها أو التصرف فيها بسوء نية، أو كشكل من أشكال التحرش الجنسي أو بسبب وضعها كامرأة فقط. وهكذا، تم اعتماد تدابير حماية جديدة، مثل إبعاد الزوج المعتدي، إنذار المعتدي بعدم الاعتداء في حال التهديد بارتكاب العنف، مع تعهده بعدم الاعتداء؛ وضع الطفل المحضون تحت رعاية الأم التي لديها الحضانة؛ ومنع الاقتراب من الضحية أو منزلها، إلخ.

في إطار هذه الدينامية من الإصلاح، أدرج المغرب محاربة العنف ضد المرأة في برنامجه الحكومي للمساواة للفترة 2016-2021. وفي سنة 2019، تم إنشاء اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

بالإضافة إلى ذلك، وقع المغرب في 8 مارس 2020 على «إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء» الذي ينص على مجموعة من الالتزامات لمناهضة العنف ضد المرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، تم إنشاء لجان وطنية وجهوية ومحلية، فضلا عن خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف. كما تم تطوير شبكة الخلايا المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف. وقد وصل عددها إلى أكثر من 96 خلية على مستوى المحاكم، و113 خلية على مستوى المستشفيات، و440 خلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى مصالح الأمن الوطني، وعشرات الخلايا في مختلف مصالح الدرك الملكي. وترتكز مهمة هذه الوحدات على الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والدعم الطبي والنفسي والاجتماعي لفائدة النساء ضحايا العنف.

نسب النساء ضحايا العنف الممارس من طرف الشريك

سجل العنف في السياق الزوجي والعلاقة بين الشريكين الحميمين (جميع أنواع العنف) خلال الإثنى عشر شهرا التي سبقت البحث معدل انتشار بلغ 46% سنة 2019. وتعاني النساء المتزوجات أكثر من العنف الزوجي، حيث تبلغ نسبة انتشار العنف الزوجي 52,1% لدى المتزوجات مقابل 47% لدى العازبات اللواتي لديهن أو كان لديهن خطيب أو صديق مقرب و34,1% لدى النساء المطلقات.

المبيان 5 : معدل انتشار العنف في السياق الزوجي (%) حسب الفئة العمرية والحالة الزواجية للضحايا

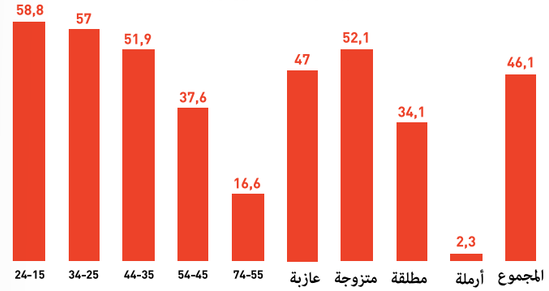

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال 2019

وتعتبر الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة هن الأكثر تضررا من العنف الذي يمارسه الشريك الحميم الحالي أو السابق (58,8%)، أكثر من النساء الشابات من الفئة العمرية من 35 إلى 44 سنة (51,9%). أما بالنسبة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 45 و54 سنة وبين 55 و74 سنة، فقد سجل هذا المعدل على التوالي 37,6% و16,6%.

وحسب شكل العنف، تعد الفتيات والنساء الشابات من الفئة العمرية 24-15 سنة الأكثر تضررا من العنف النفسي في إطار الزواج بنسبة (56,7%)، تليهن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة (53,6%). ومع ذلك، تتأثر النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة، بشكل أساسي، بالعنف الجسدي والعنف الاقتصادي بمعدلات انتشار بلغت على التوالي 12,7% و14,1%.

النساء ضحايا العنف الجنسي الذي يمارسه شخص آخر غير الشريك الحميم

بلغت نسبة النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة ضحايا العنف الجنسي خلال 12 شهرا الماضية خارج سياق الزواج، حيث يمكن أن يكون الجاني شخصًا آخر غير الشريك، 8,5% و تعد النساء الحضريات هن الأكثر عرضة لهذا النوع من العنف (10,5% بالوسط الحضري و4,8% بالوسط القروي).

وحسب العمر، فإن الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة هن الأكثر تضررا من هذا النوع من العنف (18,1%)، أكثر من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة (9,7%). أما النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 35 و44 سنة وبين 45 و54 وبين 55 و74 سنة، فقد سجلن نسب انتشار تبلغ على التوالي 7,3% و3,5% و0,8%.

وحسب مجالات العنف، فمن مجموع أعمال العنف الجنسي الناتجة عن أفعال التحرش الجنسي التي تعرضت لها النساء، فإن 50% حدثت في الأماكن العامة (57% في الوسط الحضري و34% في الوسط القروي). أما في أماكن الدراسة والتكوين، فتعرضت 10,5% من النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة لهذا النوع من العنف. وفي سياق العمل، فالعنف الجنسي يهم 2,7% من النساء منهن 32,7% من الضحايا يتهمن الرؤساء التسلسليين و30,1% من الزملاء في نفس المستوى و18,7% من الزملاء في مستوى تسلسلي أدنى.

جائحة كوفيد-19 تزيد من خطر العنف ضد النساء والفتيات

تعدالنساء أكثر عرضة لمخاطر أزمة كوفيد-19 حسب نتائج البحث حول تأثير الفيروس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2020، حيث أن النساء هن الأكثر تضررا من الشعور بالاكتظاظ داخل المسكن خلال الحجر الصحي (21% من النساء مقابل 16,4% من الرجال). إضافة إلى ذلك، عاش 28% من النساء و22% من الرجال حالات صراع مع الأشخاص الذين عاشوا معهم خلال فترة الحجر الصحي.

زواج القاصرات

انخفض عدد عقود الزواج لدى القاصرين من 30230 عقد سنة 2015 إلى 25514 سنة 2018، أي ما يعادل 9,1% من إجمالي عقود الزواج. كما أن طلبات الزواج المسجلة لدى الفتيات أقل من 18 سنة تظل أكثر ارتفاعا مقارنة مع الذكور، حيث انتقل عدد طلبات الزواج لدى الفتيات دون 18 سنة من 39757 طلب سنة 2016 إلى 31931 سنة 2018.

تخصص النساء وقتا أطول من الرجال في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر

بينت نتائج المرحلة الثانية للبحث حول تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، والذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2020، أن متوسط الوقت اليومي المخصص للأعمال المنزلية في البيت هو 4 ساعات و27 دقيقة لدى النساء اللواتي يقضين وقتا أكثر 6 مرات من الرجال (45 دقيقة)، أي بزيادة تقدر على التوالي 28 دقيقة و40 دقيقة مقارنة بيوم عادي قبل فترة الحجر الصحي. ويستغرق الدعم المدرسي لأطفال الأسرة، في

المتوسط، 21 دقيقة في اليوم (25 دقيقة من قبل النساء مقابل 16 دقيقة من قبل الرجال). هذا الوقت يفوق أربع مرات الوقت المعتاد قبل فترة الحجر الصحي.

مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار

سجلت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب 20,5% سنة 2016. وبلغت حصتهن في مجلس المستشارين 11,67% سنة 2015. ومع ذلك، تظل هذه النسب دون الحد الأدنى لحصة الثلث المحدد من قبل الأمم المتحدة. وعلى مستوى المجالس الجهوية والمجالس الترابية الأخرى، فيمثل حضور النساء المنتخبات 21,18% على مستوى مجالس الجماعات و4% على مستوى مجالس الأقاليم. أما بالنسبة للمجالس الجهوية فقد سجل عددهن 255 منتخبة، أي ما يعادل 37,6% سنة 2015.

وبلغت نسبة تأنيث الوظيفة العمومية 40% سنة 2020. كما ارتفع معدل ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية إلى 24,61% سنة 2020، وحقق ولوجهن إلى الوظائف العليا 16,97% خلال نفس السنة.

تعزيز ولوج المرأة إلى ملكية الأراضي الفلاحية

في إطار تعزيز ولوج المرأة إلى الملكية العقارية، بذل المغرب جهودا استثنائية لتمكين النساء السلاليات من الاستفادة من حق الانتفاع من أراضي الجماعات السلالية، حيث عرفت سنة 2020، إصدار القانون 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وسيلة لتعزيز تمكين النساء

على مستوى التجهيز بمعدات الهاتف المحمول، بلغت نسبة النساء من الفئة العمرية بين 12 و65 سنة اللواتي يمتلكن هاتفا

المبيان 6: نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتفا محمولا (%) بين سنتي 2015 و 2020

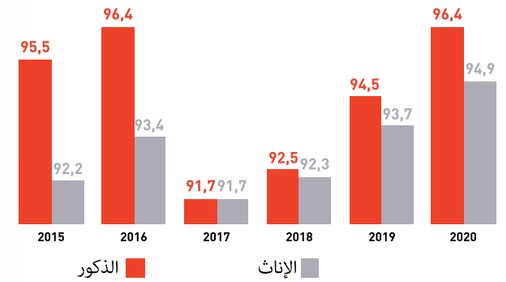

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

محمولا نسبة 94,9% مقابل 96,4% بالنسبة للرجال سنة 2020.

الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

تمكن المغرب من بلورة تجربة رائدة في تطبيق وإنشاء آليات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالنظر إلى دورها في تطوير وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. وقد تعزز تنفيذ هذه الآلية بنشر القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية لسنة 2015 والذي رسخ مأسسة التدبير القائم على النتائج، مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

و قد تم تعزيز هذه العملية منذ مارس 2020 من خلال نشر الدورية الصادرة عن رئيس الحكومة التي حثت القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية على مراعاة بعد النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات لفترة 2021-2023، مع إدماج برامج عملهم القطاعية متوسطة الأمد (PASMT) والمؤطرة لتنفيذ التزاماتهم في إطار الخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2 PGE II).

2. التحديات الرئيسية:

تمكن المغرب من إحراز تقدم كبير في مجال المساواة بين الجنسين، إلا أن بعض التحديات تظل قائمة بسبب الاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والتي تتعلق بشكل أساسي بإدماج بعد النوع الاجتماعي في عملية التصدي لمرحلة ما بعد كوفيد-19 واستراتيجيات الانتعاش الاقتصادي، وتطوير سلسلة خدمات فعالة وسهلة للتكفل بالنساء ضحايا العنف في جميع جهات المملكة، بالإضافة إلى تثمين مساهمة النساء والفتيات في الاقتصاد ووضع الآليات الهادفة إلى تقليص الفوارق بين الرجل والمرأة في صنع القرار، مع تعزيز التغيير نحو ثقافة أكثر مساواة، ومكافحة الصور النمطية والأحكام المسبقة القائمة على الجنس.

3. تطور مؤشرات الهدف الخامس:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2009	2012	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
2.5 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	1.2.5	نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللواتي سبق لهن المعاشرة وتعرّضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة حسب شكل العنف والعمر(%)	-	-	-	-	-	-	44	-	0
	2.2.5	نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرّضن لعنف جنسي من أشخاص غير الشريك، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حسب العمر ومكان حدوث العنف (%)	4,3	-	-	-	-	-	8,5	-	0

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2009	2012	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
3.5.القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث	1.3.5	نسبة النساءاللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة وتزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغهن سن 18 سنة. (%)							%0,7 (قبل 15 سنة) %21,4 (قبل 18 سنة)		
4.5 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني	1.4.5	نسبة الوقت المخصص للعمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر	-	الإناث: الوطني: 21,2 حضري: 19,7 قروي: 23,4 -الذكور: الوطني: 3,3 حضري: 2,9 قروي: 3,9	-	-	-	-	-	-	-
5.5 ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	1.5.5	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (%): أ) البرلمانات الوطنية ب) الإدارات المحلية على صعيد المجالس الجهوية		16,7 (2011)	37,6		20,5 (2016)				

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2009	2012	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
	2.5.5	نسبة النساء في المناصب الإدارية نسبة تأنيث الوظائف العليا بالإدارات العمومية. (%)	-	-	-	-	15,28	16,59	17,2	16,97	50**
6.5 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	1.6.5	نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة ويتخذن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية (%): نسبة النساء غير العازبات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة اللائي يستخدمن وسائل منع الحمل خلال فترة إجراء البحث الميداني.	47			-	-	70,8	-		100
5.ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.	5. ب.1	نسبة الأفراد الذين يمتلكون الهاتف المحمول، حسب الجنس (%)	-	-	-	الإناث: 92,2 الذكور:95,5 (أشخاص تتراوح أعمارهم بين 12 و65 سنة)	الإناث : 91,7 الذكور: 91,7 (أشخاص تتعدى أعمارهم 5 سنوات)	الإناث :92,5 الذكور:92,3 (أشخاص تتعدى أعمارهم 5 سنوات)	الإناث: 93,7 الذكور: 94,5	الإناث: 94,9 الذكور:96,4	100

المصدر: *وزارة الداخلية، الانتخابات التشريعية لسنوات 2011 و2016، قطاع إصلاح الإدارة، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وزارة الصحة، المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال 2019. البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء 2009، البحث الوطني حول استعمال الوقت 2012.*
(**) قطاع إصلاح الإدارة.

يتصدر التدبير المستدام للموارد المائية اهتمامات السياسات العمومية من أجل تلبية الاحتياجات من مياه الشرب والري

يتميز النظام المناخي المائي في المغرب بهشاشته المتزايدة. فالموارد المائية محدودة ومتغيرة زمنيا وغير موزعة بشكل متساو مجاليا عبر التراب الوطني. وقد وُضع تدبير هذه الموارد في صلب اهتمامات السياسات العمومية منذ وقت طويل بغية تلبية الاحتياجات من مياه الشرب ومياه السقي. كما واكب هذه المجهودات استثمارات كبيرة في مجال تحسين الولوج لخدمات الصرف الصحي.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

يقع المغرب في واحدة من أكثر المناطق المهددة بالتغير المناخي. فغزارة الأمطار وتغيراتها جد متفاوتة في المكان والزمان (انظر الأشكال أدناه)، الأمر الذي ينتج عنه المزيد من الفيضانات وحالات الجفاف. وهكذا فإن 51% من الواردات المائية تسجل على مستوى الحوضين الشمالي والشمالي الغربي (لوكوس وسبو) حيث التساقطات المتوسطة السنوية تتجاوز 800 ملم في المنطقة الأكثر غزارة في الشمال، وتتراوح ما بين 400 إلى 600 ملم في المنطقة الوسطى. أما الأحواض السبعة الأخرى التي تقع أساساً في الجنوب والجنوب الشرقي للأطلس، فهي تستقبل 49% من الواردات المائية بمعدل تساقطات يتراوح ما بين أقل من 100 مم و400 مم. حسب توقعات الخبراء، ستزداد الظواهر المناخية القصوى في المستقبل، مما سيؤدي إلى المزيد من التعرية وتوحل السدود.

الشكل 1: التوزيع المجالي للواردات المائية السطحية بالمغرب

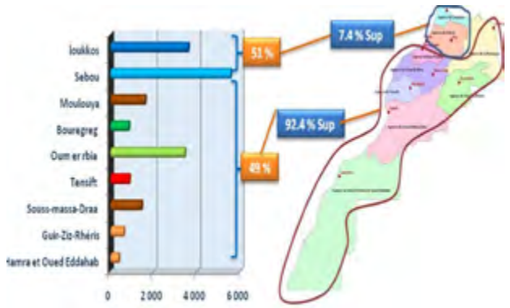

المصدر: قطاع الماء

ويقترن تناقص الموارد المائية وتقلباتها الطبيعية بالطلب المتزايد الذي يقدر بحوالي 16 مليار متر مكعب في السنة[5]، يشكل القطاع الفلاحي فيه 87,3% والطلب على الماء الصالح للشرب 10,5%. ويمثل باقي الطلب احتياجات القطاعين الصناعي والسياحي (حوالي 2.2%).

هذا الوضع يولد عجزا هيكليا في المياه يقدر بحوالي 3 مليارات م^3 في السنة يتم تعويضه من خلال الاستغلال المفرط للفرشات المائية الجوفية لتصل إلى 1.1 مليار م^3. يتمركز هذا الاستغلال المفرط بشكل خاص بالمناطق ذات الإمكانات الفلاحية العالية مثل سايس وشتوكة.

من أجل تلبية الاحتياجات المائية المختلفة والتخفيف من آثار ضعف الواردات وتقلباتها السنوية، نهج المغرب سياسة طموحة بخصوص تعبئة وتدبير هذه الموارد، ارتكزت على تطوير بنية تحتية هيدرولوجية مهمة وتخطيط يعتمد على مستوى الأحواض المائية.

الشكل 2: توزيع التساقطات المتوسطة السنوية

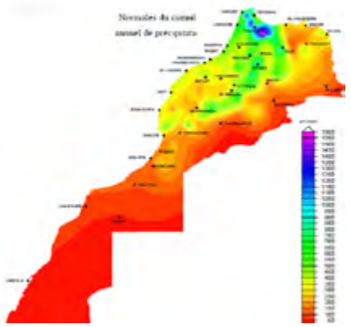

[5] *التقرير الوطني الرابع حول الوضعية البيئية بالمغرب*

وقد مكنت الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية المائية (149 سدا كبيرا و133 سدا صغيرا) من تحقيق سعة تخزينية تبلغ 19.1 مليار م3 وتسمح بامتصاص التغيرات الكبيرة في التساقطات المطرية والتي تتأرجح بين 5 و50 مليار م3 في السنة.

كما أنشأ المغرب أنظمة تحويل بين الأحواض تهدف إلى تأمين وتوفير هذه الموارد لفائدة المراكز ذات الاستهلاك المرتفع مثل الدار البيضاء ومراكش.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الحكامة الرشيدة وبهدف تعزيز التدبير التشاركي للموارد المائية، وتطبيقا لأحكام القانون الجديد رقم 36.15 المتعلق بالماء، شرعت وكالات الأحواض المائية في خلق مجالس أحواضها التي يعهد إليها إبداء الرأي في القضايا المتعلقة بتدبير وتخطيط الماء لا سيما المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه (PDAIREs) والمخططات المحلية لتدبير المياه.

ولوج الجميع إلى الماء الصالح للشرب

بالوسط الحضري، مكنت مجهودات مختلف المتدخلين في القطاع من ضمان حصول جميع المواطنين على مياه الشرب بشكل مستمر على مدار 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع. كما ارتفع معدل الربط المنزلي من 97.5% سنة 2016 إلى أكثر من 98% سنة 2020.

في المناطق القروية، عرف تعميم التزويد بمياه الشرب تقدما ملحوظا منذ انطلاق برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER)سنة 1995. من جهة أخرى, أنجزت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال مساهمتها في برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية 2017 -2023، أكثر من 387 مشروعا للحصول على مياه الشرب باستثمار بلغ 397 مليون درهم لصالح 294 ألف مستفيد. وبحسب بيانات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فقد ارتفعت نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب في المناطق القروية من 14% سنة 1994 إلى 95% سنة 2015 لتصل 97.8% سنة 2020 مما يعطي الأمل بالوصول إلى 100% قبل أفق 2030.

المبيان 7: الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي (%)

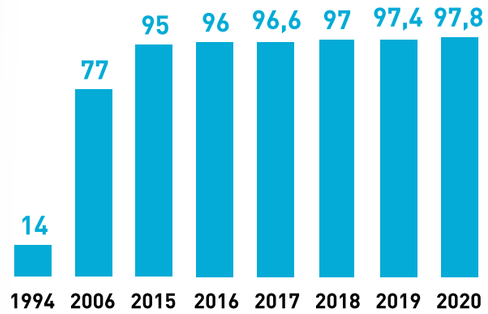

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

ترشيد استهلاك الماء

يعد الاستخدام الفعال لمياه الري شرطًا أساسيًا للفلاحة المستدامة المقاومة لتغير المناخ. ويعتبر التحكم في مياه السقي من أولويات السياسات العمومية. وفي هذا الاتجاه، تم اعتماد ثلاثة برامج هيكلة رئيسية، وهي البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري وبرنامج توسيع الدوائر السقوية في سافلة السدود وبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري.

ففي سنة 2020، مكن البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري من تجهيز 35.000 هكتار بنظام الري بالتنقيط لتصل المساحة الإجمالية المجهزة 635.000 هكتارا منذ إنطلاق البرنامج. وبلغت الإنجازات التراكمية لبرنامج توسيع الدوائر السقوية في سافلة السدود حوالي 82.530 هكتار.

وبصفة عامة، مكنت هذه البرامج من تجهيز 873.049 هكتارا بزيادة قدرها 16,4% مقارنة بسنة 2019 باستثمار يناهز 36,6 مليار درهم لصالح 270.579 استغلالية فلاحية. كما تم اقتصاد أكثر من ملياري متر مكعب من مياه السقي[6].

[6] قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات

من جهة أخرى، تُبذل مجهودات كبيرة لتعزيز تعبئة المياه غير التقليدية، ولا سيما تحلية مياه البحر، وتصفية مياه الشرب القليلة الملوحة، وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية الحالية لمحطات تحلية مياه البحر 156470 م^3 في اليوم: 6 محطات لتوفير احتياجات مياه الشرب ومحطتين لتلبية الاحتياجات الصناعية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (الجرف الاصفر والعيون) بطاقة 26.4 مليون م3 في السنة. وتوجد 5 محطات أخرى قيد الإنشاء: محطتان لمياه الشرب (العيون وطرفاية)، ومحطة للاحتياجات الصناعية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بالعيون، ومحطة مشتركة بأكادير لمياه الشرب والسقي ومحطة للسقي بالداخلة.

كما أطلق قطاع الماء دراسة لإنشاء محطة لتحلية مياه البحر في جهة الدارالبيضاء-سطات في دجنبر2018 ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منها بحلول نهاية سنة 2021. وسيمكن هذا المشروع من تلبية احتياجات الدار البيضاء الكبرى من مياه الشرب في أفق 2050 والمقدرة بـ 300 مليون م^3.

في ما يتعلق بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، فقد بلغ حجم المياه العادمة المعالجة والمعبأة لإعادة الاستخدام، 71 مليون م3 سنة 2020.

يعتبر تحسين مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب من الأولويات المسطرة وخاصة في المدن والمراكز الحضرية. وقد مكنت المجهودات التي بذلها مختلف المتدخلين في هذا المجال من تحسين نسبة المردودية على الصعيد الوطني من 73.5%سنة 2016 إلى 76% سنة 2019.

ولوج الجميع إلى خدمات التطهير السائل المحسّنة

في ما يتعلق بالولوج إلى خدمات الصرف الصحي، تم إحراز تقدم ملموس بفضل البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة(PNAM). وهكذا، ومنذ انطلاق البرنامج سنة 2006، تم إنجاز العديد من المشاريع همت 324 مدينة ومركزا، بشراكة مع الفاعلين (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكالات توزيع الماء والكهرباء المستقلة والوكلاء الخواص). هذه المجهودات مكنت من تحقيق نسبة ولوج إلى خدمات التطهير السائل، بما في ذلك استعمال الحفر الصحية، بلغت 96,9[7]% على الصعيد الوطني سنة 2019 مقابل 96,5% سنة 2016، ونسبة الربط بشبكة الصرف الصحي بالوسط الحضري بلغت 82[8]%، ومعالجة مياه الصرف الصحي التي وصلت إلى 56[9]% مقابل 7% فقط سنة 2006، وحضيرة تضم 153 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدام ما حجمه 23.6 مليون م3 في السنة من مياه الصرف الصحي المعالجة وذلك بشكل أساسي في سقي ملاعب الكولف والمساحات الخضراء وكذلك للاستخدام الصناعي.

إلا أن نسبة الولوج إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة بالمناطق القروية، تظل منخفضة للغاية بسبب طبيعة التضاريس وتشتت المساكن الشيء الذي يعقد عمليات الاستثمار ويجعلها مكلفة. هذا الوضع يجعل من استخدام الحفر الجوفية ظاهرة واسعة الانتشار بنسبة تزيد عن 75%.

[7] المندوبية السامية للتخطيط
[8-9] وزارة الداخلية

2. التحديات الرئيسية:

في سياق يتسم بتغير المناخ والضغط الشديد على موارد المياه، يواجه قطاع إمدادات مياه الشرب عدة تحديات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- هشاشة أنظمة الإمداد بمياه الشرب أمام التقلبات المناخية وخصوصا عند تعاقب سنوات الجفاف؛
- الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية.
- الحاجة الكبيرة للاستثمار لتعميم انظمة هيكلية لإمدادات مياه الشرب وأنظمة الري.
- تلوث الموارد المائية.
- تعدد المتدخلين في مجال التوزيع مما يؤثر سلبا على التدبير الفعال وتحقيق العدالة في توفير خدمات مياه الشرب.
- شح الموارد المائية الطبيعية (620 م3/ فرد/ سنة في المتوسط).
- التكلفة العالية لتعبئة موارد مائية جديدة مقابل ارتفاع متزايد في الطلب.
- ضعف نسبة مردودية قنوات التزويد وتوزيع المياه الصالحة للشرب في عدة مدن والتي لا تتجاوز أحيانا 70%.

المبيان 8: الولوج إلى خدمات الصرف الصحي بالوسط القروي حسب نوعية الخدمة (%)

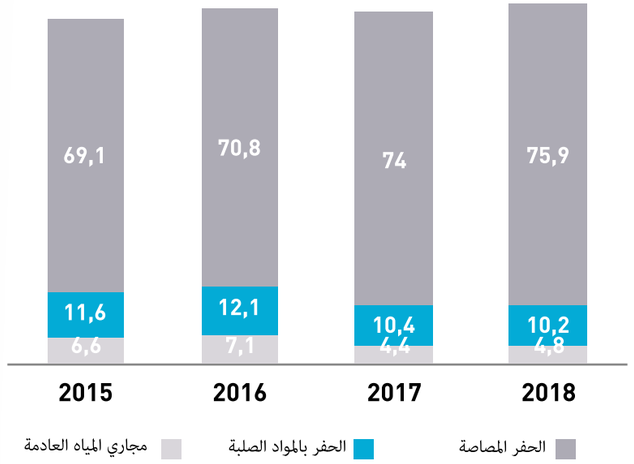

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3. تطور مؤشرات الهدف السادس:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات		2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.6 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030	1.1.6	النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	الوسط الحضري		97 ,5	97,6	97,7	98	98+	100
			الوسط القروي		96	96,6	97	97,4	97,8	100
2.6 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وايلاء اهتملم خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون أوضاع هشة في أفق عام 2030	1.2.6	النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه		95,5	96,5	96,2	96,9			100
3.6 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات و المواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري الغير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول أفق 2030	1.3.6	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة		(2006) 7	45,0	-	-	-	55,0	56,0
	2.3.6	النسبة المئوية للكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة		-	-	70,0	-			
4.6 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة، وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030	2.4.6	النسبة المئوية لإجمالي ما استخدم من الموارد المائية المتاحة مع مراعاة احتياجات البيئة من الماء (حجم الضغط الذي تتعرض له المياه)		(2010) 61,0	-	-	-	-		-

المصدر: وزارة الطاقة، والمعادن والبيئة، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل.

V طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية: 34% من القدرة الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة، ولكن وتيرة تحسين النجاعة الطاقية تظل ضعيفة

تشكل الطاقة دعامة أساسية للتنمية، ويحظى الولوج إليها مع توافرها بأهمية كبيرة، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان وضمان المسار الفعال والمستدام لخلق الثروات على المستوى الوطني.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

في سنة 2020، ترتب عن الركود غير المسبوق للاقتصاد العالمي، كنتيجة حتمية لأزمة كوفيد-19، انهيار في أسعار النفط إلى مستوى متدني للغاية (20 دولارا للبرميل). على غرار ذلك، أدى التراجع في الاقتصاد المغربي بسبب هذه الأزمة الصحية إلى انخفاض ملحوظ في الطلب على المنتجات الطاقية. لا سيما في فترة الحجر الصحي.

يعتبر انخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي فرصة للمغرب، كبلد مستورد للمنتجات الطاقية، من أجل تقليص الفاتورة الطاقية وزيادة احتياطاته الإستراتيجية من العملة الصعبة. إلا أن هذه الوضعية تعكس أيضا هشاشة المغرب أمام تقلبات السوق العالمية للمواد الطاقية، مما يؤكد أهمية تنويع مزيج الطاقة.

لعبت الطاقات المتجددة دورا مهما في الحد من تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات السوق الطاقية خلال الأزمة، مما ساعد على استقرار شبكة الكهرباء الوطنية.ومع ذلك، على الرغم من التوجه نحو «تخضير» المزيج الكهربائي المغربي، لا يزال معدل التبعية الطاقية في المغرب مرتفعا، مسجلا حوالي 91%، مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري الوطني.

قبل الأزمة الصحية، ارتفع الاستهلاك الطاقي الوطني إلى 21,7 مليون طن مقابل بترول في سنة 2019 كما بلغت الطاقة الكهربائية الصافية ما يناهز 38.852,7جيكاوات ساعة عوض 13.942 جيكاوات ساعة في سنة 2000، مسجلة بذلك زيادة سنوية متوسطة بنسبة 7,8%.

ارتفعت نسبة السكان المغاربة الذين يلجون خدمة الكهرباء من 97,8% سنة 2016 إلى 98,6% في سنة 2019. بحيث شهدت سنة 2019 كهربة 373 قرية، مما أتاح وصول الشبكة الكهربائية لفائدة 10.113 أسرة قروية، أي ما يقارب 61.000 نسمة. وفي هذا الصدد، أنجزت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أكثر من 406 مشروعا كهربائيا، باستثمار يقدر ب 230 مليون درهم لصالح 75.000 مستفيد.

المبيان 9: نسبة ولوج المغاربة لخدمة الكهرباء

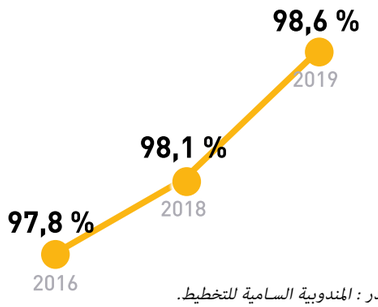

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

يقدر إجمالي عدد السكان الذين استفادوا من الولوج للكهرباء، في إطار برنامج الكهربة القروية الشامل، بنحو12,8 مليون نسمة. ونتيجة لذلك، بلغ معدل الكهربة القروية 99,78% نهاية سنة 2020 مقابل 99,72% سنة 2019 و99,64% سنة 2018.

بالإضافة إلى تمكين الأسر من الولوج إلى الكهرباء، أدى برنامج الكهربة القروية الشامل إلى تطوير الأنشطة المدرة للدخل، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والإدارية المحلية مع إدماج سكان المناطق المستهدفة، وكذلك المساهمة في التنمية المحلية، والإدماج الاقتصادي لسكان القرى بخلق أنشطة جديدة مع تحسين ظروفهم المعيشية من خلال رفع نسبة التمدرس والولوج إلى الخدمات الصحية.

يتجه المغرب بشكل كبير نحو الطاقات المتجددة

منذ سنة 2009، أطلق المغرب ديناميكية جديدة لتنمية الطاقات المتجددة في إطار إستراتيجية وطنية للطاقة،

وبذلك بلغت القدرة الكهربائية المنشأة من المصادر المتجددة 3700 ميغاواط في 2019، وتتألف من 710 ميغاواط من الطاقة الشمسية، و1220 ميغاواط من الطاقة الريحية و1770 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية، وهو ما يمثل أكثر من 34% من القدرة الكهربائية المنشأة الوطنية.

يمثل إنتاج الكهرباء المتجددة 20% من إجمالي إنتاج الكهرباء خلال سنة 2019، بدلا من 16,5% في سنة 2016 و9,7% في سنة2012. بالإضافة إلى ذلك، بلغت حصة استهلاك الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة 3,3% في سنة 2018 مقابل 2,6% في سنة 2016؛ وهذا يعكس تحسن حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة.

المبيان 10: حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة (باستثناء الكتلة الحيوية)

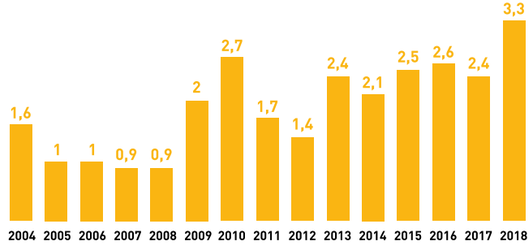

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والبيئة.

وبالموازاة مع ذلك، عرفت القدرة الكهربائية المنشأة لحضيرة الطاقة المتجددة لكل فرد تحسنا بعد إنجاز العديد من المشاريع الكهربائية. يوضح الرسم البياني أدناه الاتجاه التصاعدي لحصة كل فرد في القدرة الكهربائية المنشأة من الطاقة المتجددة؛ هذا التطور الإيجابي هو نتيجة حتمية لاستثمار المغرب في تعزيز الطاقات النظيفة.

المبيان 11 : القدرة المنشأة للطاقات المتجددة (بالواط لكل فرد)

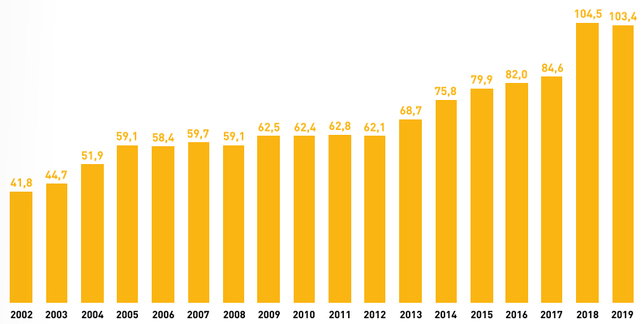

المصدر : حساب المندوبية السامية للتخطيط

انخراط المغرب في مشروع النجاعة الطاقية

جعل المغرب من النجاعة الطاقية أولوية وطنية منذ عدة سنوات. ونتيجة لذلك، انخفضت كثافة الطاقة الأولية في المغرب من 27,8 طن مقابل بترول لإنتاج مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي (1ط.م.ب / 1مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي) في سنة 2004 إلى 24,8 طن مقابل بترول لإنتاج مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2018. ويعتبر هذا التطور ثمرة لاستغلال القدرات الكبيرة من حيث النجاعة الطاقية وسياسة إلغاء دعم الكهرباء التي دفعت كبار المستهلكين إلى عقلنة استهلاكهم.

المبيان 12: كثافة الطاقة الأولية (1ط.م.ب / 1 مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي)

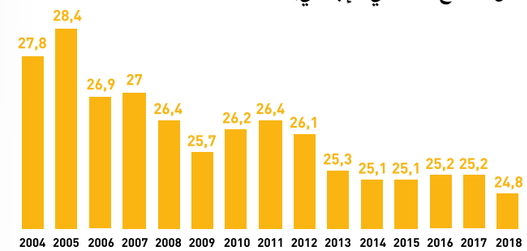

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والبيئة.

فضلا عن ذلك، يعتبر تحسين النجاعة الطاقية في المغرب كنتيجة لتفعيل التدابير المتخذة لتخفيض استهلاك الطاقة في القطاعات الرئيسية، وهي السكن والنقل والزراعة والصناعة. وتتمحور هذه التدابير حول الإجراءات المتعلقة بحظر استيراد السيارات القديمة، وتحسين الإطار التنظيمي للوائح الحرارية المطبقة على المباني الجديدة، مع إطلاق حملات تحسيسية للمغاربة، وكذلك إنشاء نظام توقيت غرينتش+1.

2. التحديات الرئيسية:

على الرغم من أهمية التدابير المتخذة، لا تزال بعض التحديات تواجه قطاع الطاقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأبعاد التالية:

- الحد من التبعية الطاقية للخارج؛
- التقليص من حصة الوقود الأحفوري التي لا تزال سائدة في المزيج الطاقي الوطني؛
- الصمود أمام تقلبات الأسعار العالمية للمحروقات الناتجة عن تداعيات أزمة كوفيد-19؛
- تلبية الطلب المتزايد على الطاقة للقطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة، خاصة النقل والصناعة؛
- تنمية الاستثمار في البحث والتطوير من أجل مواكبة الوتيرة المتسارعة للابتكارات في هذا المجال؛
- الرفع من جاذبية الاستثمارات الأجنبية التي تظل حساسة للوضع الاقتصادي الدولي؛
- مكافحة آثار تغير المناخ، ولا سيما، على توفر الموارد المائية كمصادر لإنتاج الطاقة الكهرومائية.

3. تطور مؤشرات الهدف السابع:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول أفق 2030	1.1.7	نسبة السكان الذين يلجون إلى خدمة الكهرباء (%)	97,3	97,8	97,8	98,1	98,6	100
2.7 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول أفق 2030	1.2.7	حصة استهلاك الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة	2,5	2,6	2,4	3,3		-
3.7 مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول أفق 2030	1.3.7	كثافة الطاقة (نسبة الطاقة الأولية في الناتج الداخلي الإجمالي)	25,1	25,2	25,2	24,8		12,5
7.ب تعزيز البنية الأساسية وتحسين التكنولوجيا من أجل توفير خدمات طاقية حديثة ومستدامة لسكان البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نموا ودول الجزر الصغيرة النامية، والبلدان النامية بدون ساحل، مع احترام برامج الدعم الخاصة بهم.	1.ب.7	القدرة المنشأة للطاقات المتجددة (بالواط لكل فرد)	79,94	82,00	84,59	104,51	103,44	-

المصدر: وزارة الطاقة، والمعادن والبيئة، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تحت التأثير المشترك للجفاف والجائحة، عرف الاقتصاد الوطني انكماشا بنسبة 6,3% وارتفاعاً في معدل البطالة وصل إلى 11,9% سنة 2020

جعل المغرب تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام أولوية وطنية. وقد بذل مجهودات تهدف إلى تسريع تحديث وتنويع نظام الإنتاج الوطني وإنشاء البنيات الأساسية وتعزيز رأس المال البشري. ورغم ذلك، فإن جائحة كوفيد-19 لسنة 2020 قد أحدثت تحولات عميقة أدت إلى تباطئ وتيرة الاقتصاد الوطني مع آثار سلبية على سوق الشغل. وقد تم اتخاذ تدابير مستعجلة لاستئناف نشاط المقاولات وتحفيز الطلب على اليد العاملة والحفاظ على الوظائف القائمة، بغية تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والشغل اللائق للجميع.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

النمو الاقتصادي

أثرت أزمة جائحة كورونا بشكل كبير على الاقتصاد العالمي متسببة في أعمق أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير لثلاثينيات القرن الماضي. وكان رد فعل المغرب مبكرا نسبيا للتخفيف من آثار هذه الأزمة من خلال العديد من التدابير، لاسيما الحجر الصحي وتعليق الرحلات الجوية الدولية، إلخ.

ومع ذلك، شهدت المملكة ركودًا اقتصاديا حادا سنة 2020، هو الأسوأ منذ أكثر من عقدين، نتج عن كل من الجفاف الذي شهدته البلاد وكذا انتشار الجائحة. فحسب نتائج الحسابات الوطنية، عرف الاقتصاد الوطني انكماشا بنسبة 6,3% خلال سنة 2020 تحت تأثير انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 8,6% والأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,8%.

وفي نفس السياق، سجل معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد انكماشا بلغ حوالي 7,2-% سنة 2020، مقارنة بمعدل نمو بلغ 1,5% سنة 2019. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى أزمة جائحة كوفيد-19 وإلى الظروف المناخية غير المواتية التي تميزت بقلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها الزمني.

المبيان 13: تطور معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)

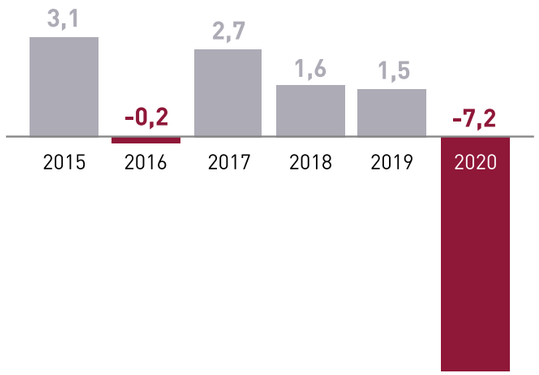

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

كما مثلت السياحة، التي تحتل مكانة هامة في الاقتصاد المغربي، ما يقارب 7% من الناتج الداخلي الإجمالي و19% من صادرات السلع والخدمات سنة 2019. إلا أنه في سنة 2020، كان قطاع السياحة في المغرب من الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضررا من جائحة كوفيد-19، نظرا للأثر المهم على العرض والطلب، بعد تعليق الرحلات الجوية من طرف

عـدد مـن الـدول وإغـلاق الحـدود وتجميـد أنشـطة النقـل والصناعـة التقليديـة بالإضافـة إلى إغـلاق المطاعـم والفنـادق والمواقـع السـياحية، نتـج عنـه تراجـع ملحـوظ في النشـاط السـياحي والسـفر. في الواقـع، تعـرض قطـاع السـياحة لخسـائر ثقيلـة: فقـد انخفـض عـدد الوافديـن عـلى المراكـز الحدوديـة بشـكل حـاد وصـل إلى 79 -% سـنة 2020 مقارنـة مـع سـنة 2019 ب 2,8 مليـون سـائح فقـط. وبالمثـل، شـهدت الليـالي المسـجلة في مؤسسـات الإيـواء المصنفـة اتجاهـا تنازليـا منتقلـة مـن 25,2 مليـون ليلـة سـنة 2019 إلى 7 ملايـين سـنة 2020، بانخفـاض قـدره 72 -% خـلال هـذه الفـترة. بالمـوازاة مـع ذلـك، بلغـت إيـرادات السـفر 36,4 مليـار درهـم لسـنة 2020، مسـجلة خسـارة قدرهـا 54 -% مقارنـة بسـنة 2019.

التشـغيل والعمل اللائق

مكـن تنفيـذ المخطـط الوطنـي للنهـوض بالتشـغيل مـن تسـجيل نتائـج مرضيـة يمكـن تلخيصهـا عـلى النحـو التـالي:

- خلـق 660000 منصـب شـغل: 486435 منصبًـا في القطـاع الخـاص المهيـكل خـلال الفـترة 2017-2019 (عـدد الأشـخاص الجـدد المسـجلين في الصنـدوق الوطنـي للضمـان الاجتماعـي دون احتسـاب التعديـلات)، و 172148 منصبًـا في القطـاع العـام لسـنوات 2017، 2018 و2019 و2020 والتـي تمثـل 55% مـن الهـدف المتوقـع للوظائـف وفـرص العمـل المقـدرة بنحـو 1,2 مليـون منصـب شـغل في مختلـف الاسـتراتيجيات والمخططـات القطاعيـة؛
- تحسـين قابليـة التشـغيل ل 770000 باحـث عـن العمـل حتـى دجنـبر 2020، أي بمعـدل إنجـاز 77% مقارنـة بالأهـداف المحـددة في تحسـين قابليـة التشـغيل ل 1000000 باحـث عـن عمـل؛
- دعـم الشـغل المـؤدى عنـه لـ 406000 باحـث عـن عمـل حتـى نهايـة دجنـبر 2020، أي بنسـبة إنجـاز 81% مقارنـة بالأهـداف المحـددة في 500000 باحـث عـن عمـل (تطويـر مكاسـب البرامـج النشـطة للتشـغيل مـع تجـاوز سـقف 100000 إدمـاج سـنويا (108953 و118308 عـلى التـوالي خـلال سـنتي 2018 و2019))؛
- مواكبـة إحـداث 13 ألـف وحـدة اقتصاديـة حتـى نهايـة سـنة 2020 وهـو مـا يمثـل 65% مـن معـدل إنجـاز الهـدف المتوقـع.

في سـياق اتسـم بالجفـاف والأزمـة الصحيـة المرتبطـة بجائحـة كوفيـد-19، تدهـورت أوضـاع سـوق الشـغل خـلال سـنة 2020، حيـث اتسـمت بفقـدان مناصـب الشـغل وتراجـع حـاد في عـدد سـاعات العمـل وارتفـاع في البطالـة والشـغل الناقـص.

وقـد أدى تقلـص النشـاط الاقتصـادي إلى فقـدان حـوالي 432 ألـف منصـب شـغل سـنة 2020 مقابـل خلـق 165 ألـف منصـب سـنة 2019. وقـد همـت هـذه الخسـارة وسـطي الإقامـة (295000 بالوسـط القـروي و137000 بالوسـط الحـضري) وجميـع قطاعـات النشـاط الاقتصـادي، حيـث فقـد قطـاع «الخدمـات» 107000 منصـب شـغل وقطـاع «الفلاحـة والغابـات والصيـد» 273000 منصبـا وقطـاع «الصناعـة بمـا فيهـا الصناعـة التقليديـة» 37000 منصبـا وقطـاع «البنـاء والأشـغال العموميـة» 9000 منصبـا.

بالإضافـة إلى فقـدان مناصـب الشـغل، فقـد انخفـض إجـمالي عـدد سـاعات العمـل في الأسـبوع بنسـبة 20% منتقـلا مـن 494 مليـون سـاعة عمـل إلى 394 مليـون سـاعة. وهـو مـا يعـادل فقـدان 1,2 مليـون منصـب شـغل بـدوام كامـل[10]. وانخفـض متوسـط عـدد سـاعات العمـل في الأسـبوع مـن 45,2 إلى 37,5 سـاعة.

في نفـس السـياق، بلـغ عـدد العاطلـين عـن العمـل عـلى الصعيـد الوطنـي 1429000 عاطـل، بزيـادة قدرهـا 322000 عاطـل. وبذلـك انتقـل معـدل البطالـة مـن 9,2% إلى 11,9% عـلى الصعيـد الوطنـي ومـن 12,9% إلى 15,8% بالوسـط

[10] *باعتبار الشـغل بدوام كامل يوافق العمل لمدة 48 ساعة في الأسـبوع*

الحـضري ومـن 3,7% إلى 5,9% بالوسـط القـروي. وارتفـع معـدل البطالـة بـــ 2,9 نقطـة لـدى الذكـور، منتقـلا مـن 7,8% إلى 10,7% وبـــ 2,7 نقطـة لـدى النسـاء، مـن 13,5% إلى 16,2%. وارتفـع معـدل البطالـة لـدى حامـلي الشـهادات، مـن جهتـه، بـــ 2,8 نقطـة مـن 15,7% إلى 18,5% ولـدى الشـباب المتراوحـة أعمارهـم بـين 15 و24 سـنة ب6,2 نقطـة منتقـلا مـن 24,9% إلى 31,2%.

بلـغ عـدد النشـيطين المشـتغلين في حالـة الشـغل الناقـص إلى 1127000 شـخص سـنة 2020 مقابـل 1001000 شـخص في السـنة السـابقة. وانتقـل معـدل الشـغل الناقـص مـن 9,2% إلى 10,7% عـلى المسـتوى الوطنـي ومـن 8,3% إلى 10,1% بالوسـط الحـضري ومـن 10,4% إلى 11,6% بالوسـط القـروي.

بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن فئـة الشـباب الذيـن لا يعملـون ولا يدرسـون لا زالـت تشـكل تحديـا كبـيرا للمغـرب مـن حيـث التعليـم والتكويـن والإدمـاج السوسـيومهني. وقـد انتقلـت نسـبة الشـباب المتراوحـة أعمارهـم مـا بـين 15 و24 سـنة، الذيـن لا يعملـون ولا يدرسـون مـن 29,3% سـنة 2017 إلى 26,6% سـنة 2020. وهـذه النسـبة مرتفعـة بشـكل خـاص بـين الإنـاث، حيـث بلغـت 39,7% مقابـل 13,9% عنـد الذكـور.

مـن ناحيـة أخـرى، انخـرط المغـرب في الاتفاقيـات الدوليـة في هـذا المجـال والتـزم بمحاربـة جميـع أشـكال العنـف ضـد الأطفـال. ويندرج التـزام المغـرب مـن أجـل القضـاء عـلى تشـغيل الأطفـال في إطـار سياسـة عموميـة مندمجـة لحمايـة الأطفـال تتكـون مـن تدابـير الوقايـة والمواكبـة والدعـم والمراقبـة والزجـر.

إذ تـم إثـراء الترسـانة القانونيـة والتنظيميـة بالقوانـين والنصـوص التطبيقيـة التـي صـدرت في السـنوات الأخـيرة، ولا سـيما القانـون 27-14 المتعلـق بمكافحـة الاتجـار بالبـشر (2016) الـذي يحظـر العمـل القسـري، مـن خـلال تجريـم كل مـن يجـبر الرجـال والنسـاء والأطفـال عـلى العمـل. بالإضافـة إلى ذلـك، يضمـن القانـون رقـم 19.12، الـذي يحـددشروط الشـغل والتشـغيل المتعلقـة بالعامـلات والعـمال المنزليـين (2016)، حمايـة النسـاء والفتيـات القاصرات مـن الاسـتغلال الاقتصـادي والعنـف في مـكان العمـل، الـخ.

بالإضافـة إلى ذلـك، تشـير نتائـج البحـث الوطنـي حـول التشـغيل لسـنة 2020 إلى أن 147 ألـف طفـل نشـيطون اقتصاديـا مـن بـين 7469000 طفـل تـتراوح أعمارهـم بـين 7 سـنوات و17 سـنة. حسـب وسـط الإقامـة، يبلـغ هـذا العـدد 119000 طفـل (3,8%) بالوسـط القـروي مقابـل 28000 طفـل (1%) بالوسـط الحـضري. وانخفضـت حصـة جميـع الأطفـال هـذه الفئـة العمريـة في الشـغل مـن 3,3% سـنة 2018 إلى 2% سـنة 2020. وتهـم هـذه المشـاركة في الأشـغال الذكـور أكـثر مـن الإنـاث حيـث انتقلـت هـذه الحصـة عـلى التـوالي مـن 4,6% إلى 3,0% لـدى الذكـور ومـن 1,8% إلى 0,8% لـدى الإنـاث.

مسـتويات الولوج إلى الخدمـات البنكية

وضـع المغـرب اسـتراتيجية للإدمـاج المـالي تهـدف إلى تعزيـز «الولـوج العـادل لجميـع الأفـراد والمقـاولات إلى المنتجـات والخدمـات الماليـة الرسـمية لاسـتخدام مناسـب لاحتياجاتهـم وإمكانياتهـم».

انخفـض عـدد الشـبابيك الآليـة البنكيـة انخفاضـا طفيفـا إلى مـا يقـدر ب 6367 شـباكا آليـا سـنة 2020 مقابـل 6406 سـنة 2019. بالإضافـة إلى ذلـك، ارتفـع عـدد السـكان بالنسـبة لـكل شـباك آلي مـن 5500 سـنة 2019 إلى 5600 نهايـة سـنة 2020. كـما بلـغ معـدل الولـوج إلى الخدمـات البنكيـة في المغـرب إلى 78% في يونيـو 2020 مقابـل 79% عنـد متـم دجنـبر 2019.

2. التحديات الرئيسية:

لتحسين آفاق التشغيل بالمغرب، لابد من الرفع من التحديات المتعلقة بإقلاع النمو الاقتصادي الوطني بعد التأثير المشترك لجائحة كوفيد-19 والجفاف. يتعلق الأمر بالاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال وضع سياسات عمومية مناسبة، خاصة في مجالات التعليم والتكوين والتشغيل والصحة ودمج القطاع غير المهيكل في القطاع المهيكل من أجل تعزيز الشغل اللائق والنمو الاقتصادي الدامج والمستدام وتحقيق المساواة المهنية ما بين النساء والرجال والحد من تشغيل الأطفال والتقليص من فئة الشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون.

3. تطور مؤشرات الهدف الثامن:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.8 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نمواً	1.1.8	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.	2,5	1,2	3,1	-0,2	2,7	1,6	1,5	-7.2	-
2.8 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة الشغل.	1.2.8	معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد مشتغل	2,6	2,5	4,2	1,4	3,7	2,1	1,1	-2,4	-
3.8 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، فرص العمل اللائق، مباشرة الأعمال الحرة، القدرة على الإبداع والابتكار، والتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، وذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية	1.3.8	نسبة الشغل غير المهيكل بالقطاعات غير الفلاحية، حسب الجنس.(%)	-	(2013) 36,3	-	-	-	-	-	-	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
5.8 تحقيق الشغل الكامل والمنتج وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول أفق 2030	2.5.8	معدل البطالة حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	9,1	9,9	9,7	9,9	10,2	9,5	9,2	11,9	(2025) 3,9(**)
6.8 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالوظائف أو التعليم أو التدريب بحلول سنة 2020	1.6.8	نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة غير متمدرسين وبدون شغل وتكوين (%)	-	28,9	27,9	27,5	29,3	27,5	26,5	26,6	
7.8 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر وانهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول سنة 2020	1.7.8	نسبة الأطفال الذين يعملون وتتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة، حسب الجنس والعمر. (%)	-	-	-	-	-	3,3	-	2,0	
9.8 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول أفق 2030	1.9.8	نسبة الناتج الداخلي لقطاع السياحة من الناتج الداخلي الإجمالي (%)	-	6,7	6,5	6,6	6,8	6,9	7,1	-	
10.8 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	1.10.8	أ-عدد فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف بالغ	20,8	24,1	24,6	24,8	24,9	24,9*	24,6*	-	
	2.10.8	ب-عدد آلات الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ	19,7	25,0	26,3	26,8	27,2	27,8	28,6*	-	

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل.

(*) معطيات البنك الدولي

(**) المصدر: تقرير الإستراتيجية الوطنية للتشغيل للمملكة المغربية، التقرير التلخيصي، 2015، وزارة الشغل والإدماج المهني.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

كان لأزمة كوفيد-19 وقع كبير على قطاعي النقل و الصناعة رغم المجهودات التي بذلت لتقوية صمودهما

لقد فرضت الأزمة الصحية كوفيد-19 ضغوطًا كبيرة على القطاع الصناعي، كما هو الحال بالنسبة للأنشطة الوطنية الأخرى. ومع ذلك، فقد أظهر القطاع الصناعي نوعا من المرونة تحت قيادة السلطات الوصية، كما أظهر قدرته على التكيف مع الوباء. وقد استجاب القطاع بسرعة للاحتياجات الجديدة المرتبطة بالوباء، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى تحسين الابتكار في هذا القطاع. من جهة أخرى، أثبت التمويل، خلال فترة الجائحة وما بعدها، أنه أحد العوامل الرئيسية في التخفيف من صدمة الوباء.

أما قطاع النقل فقد تأثر بدوره بشكل كبير بجائحة كوفيد-19 ولا سيما قطاع الركاب خاصة في ظل القيود الصارمة المطبقة على السفر. وعرفت أيضا الاستثمارات في البنية التحتية للنقل سنة 2020 تراجعا ملحوظا إلا أنه من المنتظر إعادة تنشيطها ابتداءا من سنة 2021 بفضل دعم صندوق محمد السادس للاستثمار.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

البنية التحتية للنقل

فرضت جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبوقة أمام كافة القطاعات على مستوى العالم، وكان قطاع النقل من أبرز المتضررين بتداعيات هذه الأزمة، خاصة إثر الإجراءات التي طبقها بلدنا للحد من تفشي الفيروس إضافة إلى انخفاض الصادرات بسبب تراجع الطلب الخارجي. وبالتالي، فقد شهدت حركة نقل الركاب بالسكك الحديدية والنقل البحري وحركة الموانئ المغربية والنقل الجوي للركاب انخفاضًا حادا وخسارة كبيرة إثر هذه الأزمة الصحية. وفي ظل هذه الظروف، سجلت القيمة المضافة لقطاع النقل انخفاضًا بنسبة 25,8% في عام 2020 بعد زيادة بنسبة 6,6% في عام 2019.

فيما يخص قطاع الطيران، الذي يعد محركا للتنمية الاقتصادية, فقد تعرض إلى أكبر تراجع في تاريخه. خلال الفترة بين 2016-2019، سجلت الحركة الجوية تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 18.237.272 إلى 25.059.840 مسافر أي بمعدل نمو سنوي متوسط يعادل 11,17%. لكن خلال الأزمة الصحية, عانت الحركة الجوية من انخفاض حاد سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 يقدر ب 71,47%.

شملت الأزمة الصحية كذلك الاستثمارات العمومية التي عرفت تباطؤا ولا سيما بالنسبة للبنية التحتية للنقل بسبب القيود التي شهدتها الميزانية.

إلى جانب التأثير المؤكد للأزمة الصحية على القطاع (فقدان الشغل، توقف المقاولات، إلخ)، أظهر القطاع صمودا قويا تجلى خصوصا في تأمين الإمدادات ومواصلة المشاريع الكبرى مثل ربط موانئ الناظور وآسفي بالشبكة الطرقية و شبكة الطرق السيارة، وإنجاز الطريق السريع تزنيت-العيون-الداخلة، بالإضافة إلى تشييد مقاطع طرقية أخرى تهدف إلى تعزيز البنية التحتية للنقل في الأقاليم الجنوبية من خلال التحضير لتعزيز النقل الدولي للبضائع نحو بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وتواصلت المجهودات أيضا لفك العزلة عن السكان القرويين من خلال برنامج الحد من الفوارق الترابية والاجتماعية الذي تم إطلاقه سنة 2015. ويبلغ معدل الولوج إلى الطرق القروية حاليا حوالي 80%.

بالنسبة لقطاع اللوجستيك، فقد تواصلت المجهودات والإجراءات الهادفة إلى تطوير المناطق اللوجستيكية. إلا أن القطاع مطالب بتجاوز آثار هذه الأزمة عبر اندماج أكبر في التوجهات العالمية الجديدة لسلسلة الإمداد والاندماج في العملية اللوجيستيكية الذكية التي تقوم على رقمنة العمليات لتحسين الأداء اللوجستيكي المحلي والدولي.

قطاع الصناعة

خلال سنة 2020، تسبب ظهور جائحة فيروس كورونا والإجراءات المتخذة من لدن السلطات للحد من انتشارها، في آثار سلبية كبيرة على مستوى عدة فروع صناعية. أظهر

البحث الأول[11] الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط لدى الشركات حول تأثيرات كوفيد-19، والذي تم إجراؤه في الفترة ما بين 1 و 3 أبريل 2020، النتائج الأولى للوباء حيث أن الصناعات النسيجية والجلدية والمعدنية والميكانيكية كانت الأكثر تضررا (بلغت نسبة الشركات التي أعلنت عن توقف أنشطتها بشكل دائم أو مؤقت 76% و73% على التوالي). وتأثرت جميع قطاعات الصناعة الأخرى بمستوى قريب من المتوسط الوطني (57%). إلا أنه يبقى فرع الصناعات الغذائية الأقل تضررا(بنسبة 34%). سلطت الجولة الثانية من هذا البحث الاحصائي[12]، خلال شهر يوليوز2020، الضوء على تفاقم آثار الوباء حيث تراوحت معدلات توقف النشاط (الدائم أو الجزئي) بين 99,4% للصناعات النسيجية والجلدية و78,1% للصناعة الغذائية. من جهة أخرى، عرف قطاع السيارات، أحد القطاعات الرئيسية في الصناعة المغربية، انخفاض إنتاجه في سنة 2020 بنسبة 30% مقارنة بسنة 2019، حيث أنتج فقط 277474 مركبة.

في هذا السياق المتردي، تأثرت الصادرات، مع انخفاض ملموس أثناء الحجر الصحي، لكن الوضع تحسن بعد فتح الأسواق الدولية الرئيسية. على صعيد الشغل، بلغ معدل تسريح العمال ذروته (43%) في شهر مايو 2020، قبل أن يتراجع إلى 20% في شهر يونيو، وهو الشهر الذي تزامن مع تخفيف الحجر الصحي. ويجب الإشارة هنا أن قطاع النسيج والجلد كان هو القطاع الأكثر تأثرا في هذا الشأن.

لقد سمح دعم الدولة، سواء من جانب العرض أو الطلب، بالعودة التدريجية للحركة الاقتصادية. يتضح هذا من خلال البحث الثالث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في دجنبر2020. أظهر هذا الأخير أن 23% فقط من شركات النسيج والجلد لا زالت في حالة إغلاق مؤقت أو دائم. بالنسبة للفروع الصناعية الأخرى، لم يتجاوز هذا المعدل 12%. بالإضافة إلى ذلك، تظهر إحصاءات وزارة الصناعة أنه قد تم استعادة 96% من فرص الشغل بمتم أكتوبر 2020.

المبيان 14 : نسبة المقاولات المتوقفة نهائيا أو مؤقتا نتيجة الأزمة الصحية

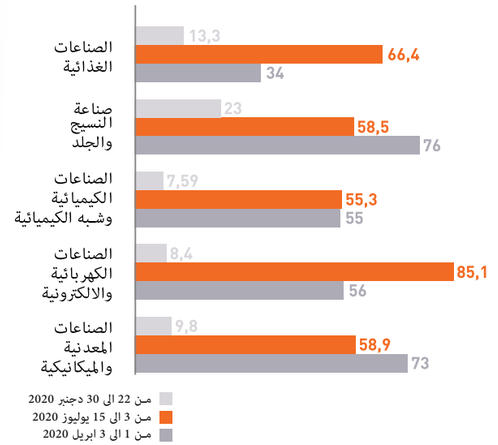

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

على الرغم من هذا الانتعاش الذي سجل في نهاية سنة 2020 فإنها تبقى على العموم سنة صعبة للغاية بالنسبة للصناعة المغربية. على المستوى الإجمالي، انخفضت القيمة المضافة التي حققها القطاع بنسبة 5,3% خلال هذا العام. من جهة أخرى تظهر أرقام الإنتاج الصناعي أن تراجع النشاط (6,3%) يكاد يكون معمما في القطاع باستثناء أربعة فروع فقط تمكنت من تحسين نتائجها خلال سنة 2020، وهي الصناعات الكيماوية (بزيادة إنتاجها ب 8,6%) والأدوية (2,9%)، وبدرجة أقل، صناعة الورق والكرتون (2,1%) والصناعات الغذائية (0,9%).

هذا الوضع أثر على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في هذا الميدان، حيث انخفضت القيمة الصناعية المضافة حسب الفرد من 4826 درهما في 2019 إلى 4628 درهما سنة 2020، أي بمعدل 4,1%، بسبب الانخفاض الحاد في الناتج الداخلي الإجمالي، في حين انتعشت شيئا ما حصة القيمة المضافة الصناعية إلى 15,3% سنة 2020 بعدما استقرت في 14,9% سنة من قبل.

[11] التفاصيل في : https: //www.hcp.ma/Principaux-resultats-de-l-enquete-de-conjoncture-sur-les-effets-du-Covid-19-sur-l-activite-des-entreprises_a2499.html

[12] التفاصيل في : https: //www.hcp.ma/file/217089

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن المغرب قد نجح في تعبئة نسيجه الصناعي من خلال إعادة توجيه بعض الأنشطة نحو تلبية الاحتياجات الجديدة التي فرضها الوباء. حيث مكنت هذه التعبئة من إنتاج الأقنعة الواقية (ارتفع عدد الشركات المنتجة من 2 في مارس 2020 إلى 118 في يونيو 2020)، والمواد المُعَقِّمَة والمعدات الطبية. وجب الاشارة هنا إلى أن المغرب تمكن بفضل الابتكار من إنتاج أول جهاز تنفس صناعي وأول سرير طبي مغربيين 100%.

على صعيد التمويل، قامت الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة من جانبها، بوضع برامج تتماشى مع كل مرحلة من مراحل جائحة كوفيد-19. شهدت المرحلة الأولى من بداية الأزمة إطلاق برنامج «امتياز تكنولوجيا كوفيد-19» لتشجيع الاستثمار في المعدات اللازمة لمواجهة الوباء. أما في المرحلة الثانية، التي تزامنت مع استئناف النشاط الاقتصادي، تم إطلاق برنامج للاستشارة والخبرة التقنية لدعم المشروعات المتوسطة، الصغيرة والصغيرة جدا في إدارة الصعوبات التي سببها الوباء وإعداد خطط استئناف الأعمال، في حين تم في المرحلة الثالثة من مرحلة الانتعاش، إطلاق الجيل الجديد من برامج الدعم التي توفر العديد من الامتيازات ويسهل الولوج إليها مواكبة مرحلة التعافي الاقتصادي.

قبل ظهور وباء كوفيد-19، واصل برنامج التسريع الصناعي سنة 2019 بنفس الدينامية التي عرفها منذ إطلاقه. ويتضح ذلك من خلال تطوير منظومتين صناعيتين لقطاع السيارات (رونو-نيسان وPSA)، مع إنتاج أكثر من 394000 مركبة سنة 2019، 89% منها موجهة للتصدير (أكثر من 74 وجهة)، وخلق ما يقرب من 3250 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. كما شهد قطاع الطيران توقيع عقد تفاهم (SABENAوSpiritAerosystems) وإنشاء مشروع صناعي مخصص لتفكيك الطائرات. في قطاع النسيج والجلد، تم توقيع 19 اتفاقية استثمار بمبلغ يقارب 650 مليون درهم بالإضافة إلى مراجعة اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا من خلال زيادة الرسوم الجمركية بنسبة 90% من الرسم العام للاستيراد. كما رأت النور مشاريع استثمارية أخرى في قطاعات صناعية أخرى، مثل الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية والصناعات المعدنية و الميكانيكية. هذا وسمحت المشاريع الاستثمارية المختلفة التي تم إطلاقها في إطار برنامج التسريع الصناعي بإنشاء 504953 فرصة عمل بين عامي 2014 و2019، وهو ما يمثل تجاوزا لهدف برنامج التسريع الصناعي قبل سنة واحدة من اكتماله.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت الجهود المتعلقة بالتخفيف من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ومثل قطاع الصناعة 14,7% من إجمالي انبعاث هذه الغازات في المغرب سنة 2018، أي ما يعادل 13387,3 جيجا جرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون. هكذا انخفضت الانبعاثات من الصناعة التحويلية بنسبة 0,1% خلال الفترة من 2010 إلى 2018.

ولوج المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل

تلعب الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة دورا رئيسيا في خلق الثروة والتشغيل وقد مثلت سنة 2018 حوالي 99,5% من جميع الشركات النشيطة في المغرب (94,3% منها شركات صغيرة جدا و5,2% صغيرة ومتوسطة)[13]. ساهمت هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة ب 36,7% من إجمالي حجم المبيعات، وشغلت ما يقرب من 73% من اليد العاملة المسجلة مع مساهمة بنسبة 90,1% في خلق فرص العمل. على مستوى الصناعات التحويلية، بلغت نسبة مساهمة الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في خلق 26% من إجمالي القيمة المضافة الصناعية سنة 2018.

أعادت وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي تشكيل برامج «استثمار» و «مواكبة»، بمعدلات دعم أكثر تفضيلية وشروط ولوج ميسرة. مما ساهم في ارتفاع عدد المشاريع التي استفادت من دعم الاستثمار في إطار

[13] المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، تقرير 2018

برنامج «استثمار» سنة 2020 بنسبة 50% لتصل إلى 229 مشروعا، ما يمثل استثمارا إجماليا قدره 2,8 مليار درهم و25357منصب شغل مباشر وغير مباشر. كما ارتفع عدد مشاريع المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة المستفيدة من برنامج دعم الخبرة التقنية والاستشارة «مواكبة» إلى 590، بزيادة قدرها 58% سنة 2020.

بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات من طرف الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة سنة 2020 لمواجهة انعكاسات جائحة كوفيد-19. همت هذه الإجراءات 77 مشروعا استثماريا على مستوى المعدات بريادة شركات وطنية، بعدما استفادوا من الدعم المالي، مما سمح برصد استثمار إجمالي قدره 544 مليون درهم وإحداث 4325 منصب شغل مباشر وغير مباشر. ولدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في استئناف أنشطة ما بعد الحجر الصحي، تم تفعيل 624 عملية مواكبة في مجال الاستشارة والخبرة التقنية.

كما تم إيلاء اهتمام خاص للدعم لإدماج القطاع غير المهيكل، عبر إنشاء إطار المقاول الذاتي (إطار ضريبي مناسب، تغطية اجتماعية، مواكبة وتمويل). في هذا الإطار، وصل عدد المقاولين الذاتيين المسجلين في السجل الوطني نهاية شهر يونيو 2020 إلى 286020 شخصا بعد أن كان قد بلغ 130 ألف شخصا في نهاية عام 2019، بزيادة تقدر 120%.

الابتكار والتكنولوجيات الجديدة

لقد أعطت أزمة كوفيد-19 دفعة لتسريع وتيرة الابتكار والبحث العلمي بالمغرب. وفي الواقع، أصبحت هذه الوتيرة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لاستباق التغييرات وزيادة المرونة في مواجهة هذه الأزمة الكبرى.

وهكذا رأت النور العديد من الابتكارات، التي نفذها القطاع الخاص ومراكز البحوث الجامعية، مثل جهاز التنفس الصناعي المغربي 100% المسمى «Sircos» أو القناع الذكي للكشف التلقائي عن بعد ل كوفيد-19 المسمى«Midad». ويمكننا أيضا أن نذكر Kit المغربي الصنع 100% كمجموعة أدوات لتشخيص كوفيد-19 أو حقيبة النظافة لضمان الامتثال للتدابير الصحية.

بالإضافة إلى ذلك، تم خلال السنة الدراسية 2019-2020 بذل الكثير من الجهود لتعزيز وتطوير وتقييم البحث العلمي والابتكار، بما في ذلك على وجه الخصوص: تمويل53 مشروعا في مرحلة أولى متبوعا ب 88 مشروعا في مرحلة ثانية في إطار برنامج دعم البحث العلمي والتكنولوجي الخاص بـ كوفيد-19 الذي أطلق في شهر أبريل بميزانية 10 ملايين درهم؛ الإعلان عن طلبات لمشاريع في إطار برنامج «الخوارزمي» بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي لتمويل مشاريع بحث في ميدان الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بمبلغ يناهز 50 مليون درهم و تعزيز نتائج البحث العلمي والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص، من خلال دعم وتشجيع براءات الاختراع: إذ بلغ العدد الإجمالي لطلبات البراءات 108 طلب مقدم من الجامعات ومراكز البحث من أصل 192 طلب من أصل مغربي خلال سنة 2019.

كما بذل المغرب جهودا حثيثة تروم تيسير الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميمها وتقليص الفجوة الرقمية، مما ساهم في تحسين مستويات التغطية بشبكات الاتصالات وتعميم خدمة الهاتف النقال. وقد شكلت سنة 2020 منعطفا هاما لأداء القطاع، إذ أسهمت تدابير الحجر الصحي المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في ارتفاع وثيرة استعمال القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وكذا الأفراد لخدمة الإنترنت والأدوات الرقمية، لضمان سيرورة بعض أنشطة الحياة اليومية والقطاعات الحيوية (التعليم والعمل وتقديم خدمات صحية واجتماعية عن بعد). وقد بلغت حظيرة المشتركين في خدمة الأنترنت 29,80 مليون مشترك أي ما يعادل نسبة نفاذ تصل إلى 83%[14]، واستأثر الأنترنت المتنقل بالمركز الأول ب 27,74 مليون مشترك متبوعا بخدمة الأنترنت الثابت من نوع «ADSL» وخدمة الأنترنت بالألياف البصرية اللتين استقطبتا على التوالي 1,6 مليون و218.035 مشترك. كما عرفت

[14] *تحليل تطور قطاع الاتصالات في المغرب في نهاية دجنبر 2020. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات*

نسب تغطية السكان بشبكات الهاتف المحمول نفس المنحى التصاعدي حيث سجلت 99,8% بالنسبة ل 2G و99% بالنسبة ل 3G و 98,8% بالنسبة ل 4G.

بالإضافة إلى ذلك، تميزت سنة 2020 بمواصلة الإعداد لإطلاق تكنولوجيات إنترنت الأشياء والجيل الخامس، إذ يرتقب إطلاق هذه الأخيرة في نهاية 2021، وإعداد المواصفات التقنية لتهيئة المناطق الجديدة بوسائل وتجهيزات الاتصالات ومواصلة تجهيز الدواوير والمناطق النائية والبيضاء بالبنيات التحتية وخدمات الاتصالات ذات الصبيب العالي جدا.

2. التحديات الرئيسية:

قطاع البنية التحتية للنقل

يظل الحفاظ على رصيد البنية التحتية هو التحدي الرئيسي الذي يجب التغلب عليه بسبب حجم احتياجات التمويل التي غالبًا ما تؤمن من المصادر العامة. وسيستمر تزايد هذه الاحتياجات بشكل أكبر في ظل تأثيرات تغير المناخ على البنية التحتية للنقل.

التحدي الآخر للقطاع هو سوق الخدمات اللوجستيكية، الذي لا يزال يعاني من ضعف الهيكلة. فاستمرار القطاع غير المهيكل، وقلة العقار المخصص لإنشاء مناطق الخدمات اللوجستيكية، وكذلك نقص المهارات، تشكل عقبات أمام نمو القطاع. هذاوتظل التكاليف اللوجستيكية مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى، مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي.

قطاع الصناعة

العديد من التحديات التي تعهد المغرب بمواجهتها في إطار سياسته الصناعية لا تزال قائمة. على الرغم من إنجازات السياسات العمومية في هذا الميدان، فمن الواضح أن القدرة التنافسية للقطاع الصناعي تضل غير كافية، بسبب عدم قدرتها على ولوج أسواق دولية جديدة.

للاستفادة بشكل أفضل من السياسات الصناعية، وجب تحسين الاندماج المحلي للصناعة المغربية، لا سيما في القطاعات الصناعية الحديثًة والتي تعد جزءًا أساسيا من التجارة الخارجية للمغرب. وهذا يستوجب أيضا مضاعفة الجهود من أجل تكوين أكثر ملائمة للمتطلبات الجديدة للقطاعات الصناعية وإدماج أكثر للقطاع الغير المهيكل.

هذه التحديات تضل أكثر حدة على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل الجزء الأكبر من النسيج الصناعي. إذ لا تزال هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه في الواقع مجموعة من المشاكل التي تعوق تنميتها وتقلل من مساهمتها في القيمة المضافة الصناعية. ولا يزال تحديثها، سواء من حيث موارد الإدارة أو استخدام التقنيات الحديثة، يمثل تحديا كبيرا، وكذلك تمويل أنشطتها والوصول إلى موارد بشرية عالية الجودة.

الابتكار والتكنولوجيات الجديدة

مع هذا الوباء، أصبح البحث والتطوير والابتكار ضروريين وأثبتا أنهما عاملان للبقاء والخروج من الأزمة. ومن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى إقامة حكامة جيدة لنظام البحث والتطوير، لا سيما من خلال إنشاء هيئة اتحادية تضم مختلف المتدخلين (مركز، جامعات، منظمات، الخ) ؛ وضع البحث بجودة أفضل كأولوية للتكوين الجامعي؛ تنويع مصادر التمويل وأخيرا تقوية هيئة التدريس.

3. تطور مؤشرات الهدف التاسع:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2005	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.9 إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك هياكل أساسية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة	1.1.9	نسبة السكان القرويين الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال طوال السنة (%)	54	-		79		79,3	79,6	80		
	2.1.9	عدد المسافرين وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل:										
		-النقل السككي (بمليون مسافر-كلم)				5208		4923	4475	4803		
		النقل السككي(بمليون طن -كلم)				3831		3888	3485	3069		
		النقل البحري(بمليون طن)				121,06			137,5	153,15		
		-النقل البحري (بمليون مسافر)				4,97			5,37	5,32		
		-النقل الجوي (بمليون مسافر)							20,36			
2.9 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في التشغيل وفي الناتج الداخلي الإجمالي، تمشيا مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.	1.2.9	أ-القيمة المضافة الصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	-	16,5	-	15,7	16,1	15,7	14,9	15,3		
		القيمة المضافة الصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد	-	-		4606	4672	4788	4826	4628		
	2.2.9	نسبة حصة قطاع الصناعة من اليد العاملة (%)	-	-		11,3	11,2	11,7	12,0	12,1		
3.9. زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية صغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	1.3.9	نسبة المقاولات الصغرى من مجموع القيمة المضافة للقطاع الصناعي (%)	-	-	-	-	-	-	26	-	-	
	2.3.9	نسبة المقاولات الصغرى التي لها قرض أو خط الائتمان (%)	-	-	-	-	-	-	5,2	-		-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2005	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
4.9 تحسين البنيات التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.	1.4.9	انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO2 لكل وحدة من القيمة المضافة	(2010) 15,2		-	11,9	-	14,7			-
5.9 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير. بحلول أفق 2030	1.5.9	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة الناتج الداخلي الإجمالي	-	0,8	0,79	0,78	0,78	0,8			
	2.5.9	عدد الباحثون (موازي كامل الوقت(لكل مليون نسمة		1024	-	1074	1800	-			-
9.ب دعم أنشطة التطوير والبحث والابتكار في التكنولوجيا المحلية في البلدان النامية، بوسائل منها كفالة وجود بيئة مناسبة من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.	1.ب.9	نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة (%)	-	21,6	22,4	23,3	22,6	24,3			-
9.ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول سنة 2020	1.ج.9	نسبة السكان المشمولين بشبكة المحمول، حسب نوع التكنولوجيا (%)	97,5	99,2	99,2	99,6	99,6	99,7	99,7	99,8	-
		3G	-	80,0	80,0	95,0	96,0	98,0	99,0	99,0	-
		4G	-	-	45,4	68,0	93,0	96,0	98,8	98,8	-

.المصدر: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

10 الحد من أوجه عدم المساواة

لا تزال التفاوتات الاجتماعية والمجالية كبيرة بالمغرب وكادت تتفاقم تحت تأثير كوفيد-19 لولا المساعدات العمومية

بالموازاة مع عملها على تعزيز التنويع والتحول الهيكلي لاقتصادها، تعتبر بلادنا الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية أحد الأبعاد الرئيسية لسياساتها العمومية، وقد تم في هذا الصدد إحراز تقدم في العديد من المستويات. وبالرغم من الاضطرابات الناجمة عن ظهور جائحة كوفيد-19، يفرض تعزيز الصمود المجتمعي وتقليص التفاوتات نفسه كخيار أولوي. وهكذا، فضلا عن اتخاذ تدابير عاجلة للحد من آثار الوباء، فإن بلدنا كان له الفضل في الشروع في إجراءات هيكلية كفيلة بالمساهمة في تقليص التفاوتات.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

التفاوتات في مستوى المعيشة

على الرغم من التحسن الملموس لمستوى معيشة الأسر، أظهرت تفاوتات نفقات استهلاك الأسر، باستعمال مؤشر جيني، منذ فترة طويلة، مقاومة قوية للانخفاض. غير أنه، انطلاقا من سنة 2007، بدأت هذه التفاوتات تعرف اتجاها تنازليا واضحا، حيث انخفضت من 40,7% إلى 39,5% سنة 2013 ثم إلى 38,5% سنة 2019، الأمر الذي يعكس نجاعة السياسات العمومية المعتمدة لمكافحة الفقر والهشاشة والتفاوتات.

ومع ذلك، كان من الممكن أن يعرف هذا الاتجاه التنازلي للتفاوتات منحى معاكسا تحت تأثير الوباء، قد تصل معه إلى مستوى متفاقم يناهز 44,4%. غير أن التدخل العمومي الاستباقي والتدابير العاجلة التي اتخذتها بلادنا قد ساعدت في الحد من تفاقم التفاوتات الاجتماعية لتظل في حدود 38,4% بعد تحويلات المساعدات العمومية، أي بتقليص 6 نقاط.

ينعكس تقليص التفاوتات الاجتماعية من خلال زيادة مستوى المعيشة الفردي ل 40% من الأسر الأكثر حرمانا بوتيرة أسرع من تزايد المعدل الخاص بمجموع السكان (3,6% و3,8% خلال الفترتين 2001-2007 و2007-2014 للفئة الأولى مقابل 3,3% و 3,6% على التوالي لمجموع السكان). وحسب وسط الإقامة، كان التحسن لدى هذه الفئة من الأسر الأكثر حرمانا أكثر وضوحا في الوسط القروي مقارنة مع الوسط الحضري (انتقل بين الفترات نفسها من 3,5% إلى 3,9% في القرى ومن 3,5% إلى 3,7% في المدن).

التفاوتات في الدخل

أظهرت نتائج البحث المباشر لدى الأسر حول توزيع الدخل، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط لأول مرة، خلال الفترة الممتدة من 1 دجنبر 2019 إلى نهاية مارس 2020، أن التفاوتات في الدخل تفوق التفاوتات في الإنفاق، ففي حين بلغ مؤشر جيني لهذه الأخيرة 38,5%، سجل مستوى التفاوتات في الدخل نسبة 46,4% متجاوزا بذلك العتبة المقبولة اجتماعيا (42%).

وحسب مصادر الدخل، تساهم التفاوتات في الأجور بنسبة أكبر في مجموع تفاوتات الدخل الإجمالي حسب مؤشر جيني تقدر بحوالي 40% سنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من نصف متوسط الدخل، بلغت 11,7% سنة 2014، حسب مقاربة الإنفاق (مقابل 12,6% سنة 2001). وتعرف هذه النسبة تباينا كبيرا بالوسط القروي حيث ترتفع إلى 22,1% مقابل 4,7% فقط، بالوسط الحضري.

من جهة أخرى، بلغت نسبة العمل في الناتج الداخلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور والتحويلات الاجتماعية، 30,79% سنة 2019، تقريبا نفس المستوى المسجل قبل عقد من الزمن (30,62% سنة 2008).

المبيان 15 : تطور حصة العمل في الناتج الداخلي الإجمالي (%)

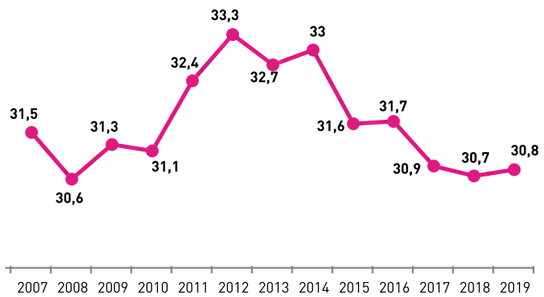

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

التفاوتات المجالية

على المستوى الاقتصادي، استحوذت ثلاث جهات فقط على 58% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019 وهي جهات الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة بنسب 31,8% و15,3% و10,9% على التوالي. ويتراوح وزن المساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الإجمالي الوطني لنفس السنة بين 31,8% في جهة الدار البيضاء-سطات و1,3%في جهة الداخلة وادي الذهب. فيما يخص التنمية البشرية، سجل متوسط النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية على مستوى الجهات، بين سنتي 2004 و2014، مستويات متفاوتة تتراوح بين 1,3% في الجهات الجنوبية و2,3% في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

إذا كان تأثير الأزمة الصحية المقترن بفترة الجفاف، قد أدى إلى تفاقم البطالة، ليصل معدلها إلى 11,9% سنة 2020 بدلا من 9,2% سنة 2019، فتجدر الإشارة إلى أن الفارق في هذا المعدل بين الجهات انتقل من 10,9 نقطة سنة 2019 إلى 13,8 نقطة سنة 2020. وقد كان انتشار البطالة أكثر تجليا في الجهة الشرقية (20,7%) وجهات الجنوب (19,8%) وجهة الدار البيضاء-سطات (13,4%).

فضلا عن ذلك، وحسب البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول الدخل، فإن الأسر القروية التي تستحوذ فقط على 26,5% من إجمالي دخل الأسر، تسجل هشاشة قوية بالمقارنة مع نظيرتها الحضرية، كان من الممكن أن تتفاقم خلال فترة الحجر الصحي في غياب المساعدات العمومية. وهكذا، كان من الممكن أن يرتفع معدل الفقر إلى 19,8% في الوسط القروي مقابل 7,1% في الوسط الحضري، ونسبة الهشاشة إلى 20,2% في الوسط القروي مقابل 14,6% في الوسط الحضري.

التفاوتات بين الجنسين

في ما يتعلق بالمساهمة في النشاط الاقتصادي، استمر معدل نشاط الإناث في الانخفاض ليسجل بالكاد 19,9% سنة 2020 (مقابل 70,4% لدى الرجال). في مجال التعليم، على الرغم من التحسن الملحوظ في تمدرس الفتيات كما يتبين من خلال تطور المعدلات الخاصة بين سنتي 2008-2009 و2018-2019، فإن هذه المعدلات تبقى أدنى من نظيرتها المسجلة لدى الذكور خاصة في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12و14 سنة بمعدل تمدرس خاص لا يتجاوز 89,3% مقابل 94,2% للذكور.

كما يبدو أن الأسر التي تعيلها النساء[15] عانت أكثر من تلك التي يعيلها الرجال أثناء فترة الحجر الصحي، لا سيما في مجال الولوج إلى الخدمات الصحية، والتعليم عن بعد، والنشاط. فعلى سبيل المثال، بلغ الفارق في الولوج إلى الخدمات الصحية بالوسط القروي، مع نظيرتها التي يعيلها رجل، 46 نقطة بالنسبة للصحة الإنجابية، و31,6 نقطة لخدمات الرعاية ما قبل الولادة وبعدها.

سياسة الهجرة

انتقل المغرب من مرحلة تسوية وضعية الأجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية، التي استفاد منها ما يقارب 50 ألف مهاجر في سنتي 2014 و2017، إلى مرحلة إدماج المهاجرين واللاجئين بشكل يكفل لهم الولوج إلى الخدمات العمومية على غرار المغاربة. في هذا الإطار، عرفت السنة الدراسية 2019-2020 تسجيل 3207 طفلا مهاجرا في التعليم المنظم، كما استفاد 302 مهاجرا من برنامج التعليم غير النظامي. في ما يتعلق بالإدماج في سوق الشغل، وفضلا عن فتح باب ولوج الأجانب إلى بعض المهن المنظمة (الممرضات، والمولدات، والأطباء)، حرص المغرب على تسهيل منح تأشيرة لعقود عمل الأجانب من خلال الإعفاء من شهادة النشاط بالنسبة للمهاجرين النظاميين واللاجئين، وإحداث 6 شبابيك للقرب (تم التأشير على 271 عقد عمل برسم سنة 2020).

وفي ما يتعلق بالفئة الخاصة باللاجئين[16] في المغرب، ونتيجة فرض الحجر الصحي الناجم عن الوباء، توقف 87,1% من أرباب أسر اللاجئين النشيطين المشتغلين عن العمل أثناء الحجر، وحصل 6,1% منهم فقط على مساعدة من المشغل أو من الدولة. بشكل عام، تلقى 78,4% من اللاجئين تحويلا واحدا على الأقل من مصادر مختلفة، خصوصا من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

فيما يخص الولوج إلى الخدمات الطبية، استطاع 62,8% من اللاجئين الذين يعانون من أمراض مزمنة و73,8% ممن يعانون من أمراض عابرة، الولوج إلى الخدمات الصحية خلال هذه الفترة.

[15] التقرير حول «تحليل تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر حسب النوع الاجتماعي» الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط.
[16] حسب البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط في يونيو 2020 بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئي

2. التحديات الرئيسية:

على الرغم من التقدم الذي أحرزته السلطات العمومية في مجال الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، لا بد من الاعتراف بضرورة مواجهة العديد من التحديات والمتمثلة في:

- تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تغطية الضمان الاجتماعي المقدرة بنحو 51 مليار درهم في سياق صعب يتسم بعدم اليقين بشأن وتيرة الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة، على الصعيدين الوطني والدولي؛
- الإسراع في تفعيل آلية السجل الاجتماعي الموحد لاستهداف أفضل للسكان المستفيدين من البرامج الاجتماعية العمومية؛
- تعزيز السياسات العمومية الهادفة إلى الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، كأحد أبعاد النموذج التنموي الجديد الكفيل بالاستجابة لتطلعات العدالة الاجتماعية المنصفة؛
- تسريع الارتقاء الاجتماعي للجهات المحرومة وتدعيم هياكلها الاقتصادية من أجل إدماج ساكنتها وتثمين إمكاناتها ومؤهلاتها؛
- الاستفادة من فرصة جائحة كوفيد-19 لتسريع ورش الجهوية المتقدمة من خلال تعزيز دور الجماعات الترابية والمجتمع المدني في تعزيز آليات التخطيط الترابي مع ضمان التقائية برامج التنمية الجهوية مع المخططات القطاعية والتفعيل السريع لإصلاح اللاتركيز؛
- الإسراع في إنشاء مراكز صاعدة في الوسط القروي لتقديم مختلف الخدمات للسكان القرويين والحد من تأثير الأزمات التي قد تؤدي إلى تدفق موجات الهجرة نحو المدن.

3. تطور مؤشرات الهدف العاشر:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2007	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.10 التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول أفق 2030	1.1.10	معدل نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40% من السكان ومجموع السكان	3,6	3,8	-	-	-	-	-	-
2.10 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الاثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول أفق 2030	1.2.10	نسبة السكان الذين يعيشون دون 50% من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة (%)	-	11,7	-	-	-	-	-	-
4.10 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا	1.4.10	نصيب العمل من الناتج الداخلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور والتحويلات الاجتماعية (%)	-	32,99	31,63	31,67	30,9	30,67	30,79	-

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تحسن مستمر في ظروف عيش الساكنة المغربية

تعرف بلادنا تمدنا سريعا أفضى إلى تزايد أعداد قاطني الدور غير الصالحة للسكن، وزيادة الضغط على الموارد والبنيات التحتية والخدمات الاساسية بالإضافة إلى زيادة تدهور جودة الهواء. وتساهم الكثافة العالية للسكان في تسريع انتشار بعض الأزمات كما حدث بالنسبة لوباء كوفيد 19 الذي اجتاح العالم منذ بداية سنة 2020.

إن تحسين ظروف المعيشة في الوسط الحضري وجعل المدن مستدامة يتطلب تكثيف الجهود وبلورة تخطيط حضري ومؤسسات فعالة قادرة على رفع التحديات والمتعلقة أساسا بإدارة الأزمات، و ضمان السكن الملائم بأسعار معقولة و توفير وسائل نقل عام عصرية وصديقة للبيئة. كما يستلزم توفير إطار سليم للعيش يضمن الأمن والاستقرار والتنمية الثقافية.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

بمعدل تمدن بلغ 63.4% سنة 2020 ومساهمة تناهز 75% في خلق الثروة، تشكل المدن المغربية، على غرار مدن العالم، المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ورافعة للحد من الفقر. إلا أنها مع ذالك، لا زالت تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية مهمة. لكونها لا زالت تأوي عددا كبيرا من السكان الذين يعيشون في الأحياء الصفيحية ويقطنون مساكن غير لائقة، كما تعرف ضغوطات على الموارد الطبيعية والبنية التحتية. وتتسم الخدمات الأساسية بها في كثير من الأحيان بكونها غير كافية، ولا سيما في مجال النقل الجماعي وجمع النفايات مما يفاقم ازمة تلوث الهواء والمخاطر الصحية على السكان.

وتجدر الإشارة أن أزمة كوفيد-19 زادت من تعقيد التحديات بفعل زيادة الهشاشة الاجتماعية والصحية، والانهيار الاقتصادي. مما أدى إلى إجهاد أنظمة الصحة والتعليم والإنتاج والإمداد.

في مواجهة هذه الأزمة والتقليص من اثارها السلبية، فإن أجوبة المغرب كانت متعددة الجوانب همت تعزيز الخدمات الصحية ودعم الاقتصاد والمساعدات المباشرة للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم والسكان في وضعية هشاشة.

بالإضافة إلى ذلك، أعاد كوفيد-19 إطلاق النقاش حول مرونة المدن، والتفاوتات المجالية، وقدرة الفاعلين المحليين على إدارة الأزمات، وقدرتهم على اقتراح حلول وبدائل قابلة للتطبيق بهدف انعاش الاقتصاد المحلي وضمان استمرارية خدمات القرب بالتنسيق التام مع الجهات الحكومية المعنية.

وبالفعل، عمقت أزمة فيروس كورونا مشكلة السكن غير اللائق والأحياء ناقصة التجهيز، سواء في المدن أو في القرى. وقد شرعت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في دعم الجماعات الترابية في إجراءاتها التنموية من خلال المساعدة في تمويل برامج التنمية التي تقوم بإطلاقها.

لقد شكلت مواصلة أوراش التنمية المفتوحة أولوية بالنسبة للوزارة. وللتذكير فإن 70% من مشاريع التأهيل الحضري كانت متوقفة تماما وأن 6% فقط من الأوراش حافظت على وتيرة إنجاز عادية.

وفي إطار مواكبة التمدن السريع تواصل الوزارة مجهوداتها الهادفة لتحسين القدرة على الادماج والمرونة للمجالات، من خلال إجراءات المواكبة التي تروم تحسين ظروف عيش الساكنة خاصة الساكنة المعوزة، حيث يتم تنفيذ مشاريع لتغيير حجم شبكات الصرف الصحي وتهيئة الطرق، وإعادة تأهيل وتعزيز النسيج القديم، وتهيئة المساحات الخضراء، وغرس الأشجار، والإنارة العمومية.

وقد شرعت الوزارة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين بسياسة المدينة، في تنفيذ العديد من برامج التنمية المندمجة في جميع أنحاء المملكة.

تهدف هذه البرامج التنموية القائمة على الشراكة والتعاقد، إلى الحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي وإفساح المجال للمدن لتعزيز التماسك الاجتماعي والازدهار الفردي

والجماعي بالشكل الذي يمكن المدن من توفير جودة الحياة والولوج إلى الخدمات والمرافق.

تعتبر مسألة السكن أولوية وطنية، ويظهر ذلك جليا في الاهتمام الذي أولته الحكومة لهذا القطاع، من خلال الاستراتيجيات التي اعتمدتها، والبرامج التي نفذتها، وخاصة البرامج ذات الأبعاد الاجتماعية الكبرى، وكذا من خلال تعبئة جميع الفاعلين والشركاء المعنيين.

وقد واكبت هذه الديناميكية إصلاحات كبرى همت المؤسسات المكلفة بالإنجاز وآليات التمويل وتعبئة العقار الملائم وأدوات الدعم للمواطنين، بهدف تحسين ظروف عيش المواطنين مع وضع العدالة الاجتماعية والمجالية في صلب اهتماماتها.

هذه البرامج مكنت من تقليص العجز السكني بنسبة 42% وتحسين الظروف السكنية لأكثر من 1,5 مليون نسمة ومكنت أكثر من 66% من السكان من الولوج إلى الملكية.

وقد مكن تنفيذ البرنامج الوطني « مدن بدون صفيح» من إعادة إسكان 301.914 أسرة في منازل جديدة إلى نهاية 2020، وتجري معالجة الباقي المقدر حاليا بنحو154.000 أسرة، مما انعكس على نسبة السكن البدائي بالوسط الحضري الذي شهد انخفاضا ملموسا حيث انتقل من 8,4%سنة 2004 إلى 4% سنة 2016 ومن ثم إلى 3,3% سنة 2019.

المبيان16: تطور نسبة السكن البدائي بالوسط الحضري(%)

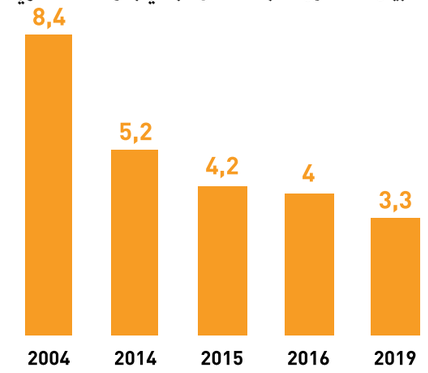

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تعرف ظاهرة الدور الآيلة للسقوط وتدهور الأنسجة العتيقة تطورا مضطردا، يؤثر سلبا على ساكنيها. وفي هذا الإطار، تم توقيع العديد من الاتفاقيات وبلورة عدد من البرامج بهدف معالجة هذه الإشكالية، وهمت هذه الاتفاقيات 35.518 بناية سكنية مهددة بالانهيار تقطن بها 68.890 أسرة بتكلفة إجمالية تبلغ 5,46 مليار درهم،

من جهة أخرى، وفي إطار مقاربة استباقية، تمت المصادقة على القانون 12-94 المتعلق بالدور الآيلة للسقوط وإحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط والتي تقوم بتنفيذ برامجها باعتماد منهجية مبتكرة تقوم على عمليات جديدة في خلق الفضاءات واحترام مبادئ التنمية المستدامة.

في ما يخص إنعاش السكن الاجتماعي، فإن حصيلة برنامج السكن المنخفض التكلفة (ب 140.000 درهم) همت توقيع 82 اتفاقية تتوخى إنجاز 40.010 وحدة سكنية، وحصلت 28.053 وحدة منها على شهادة المطابقة إلى غاية 2020. في حين عرف برنامج السكن الاجتماعي (ب 250.000 درهم) توقيع 1507 اتفاقية تتوخى إنجاز 2.107.243 وحدة سكنية وحصول 517.201 وحدة على شهادة المطابقة.

كما استفاد من برنامج التأهيل الحضري الهادف إلى تجهيز وإدماج الأحياء غير القانونية والمهمشة ما يناهز 1,2 مليون أسرة مما ساعد على تحسين ظروف معيشتهم.

في ما يتعلق بالنقل الحضري، اتجه المغرب نحو المشاريع المهيكلة ذات الأثر البيئي الكبير والرامية إلى تحقيق تنقل مستدام يحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري. وقد شكلت المشاريع الرائدة مبادرات محلية حقيقية تكريسا للرؤية الجديدة للمملكة ويتعلق الامر بمشاريع ترامواي الرباط-سلا والدار البيضاء ومشاريع الحافلات ذات خدمة عالية إضافة إلى مشاريع النقل اللين.

في إطار تنفيذ المخطط الوطني لتحسين جودة الهواء، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات همت تكثيف شبكة محطات قياس جودة الهواء وتعزيز الترسانة القانونية والمؤسسية المتعلقة بجودة الهواء.

في ما يتعلق بتدبير النفايات، وضعت السلطات العمومية برنامج تدخل يتعلق بالمطارح العشوائية حيث تم بالفعل إعادة تأهيل 52 مطرحا عشوائيا و تم إغلاق مطارح أخرى.

وإدراكا منها لأهمية الفضاءات العمومية على الصحة النفسية والجسدية، فقد قام قطاع سياسة المدينة بصياغة دليل مرجعي لتهيئة الفضاءات العمومية لضمان شروط الولوج المتكافئ وتلبية احتياجات الجميع. يهدف هذا الدليل إلى تزويد السلطات والجهات المتعهدة بإرشادات عملية تمكنهم من جعل هذه الفضاءات أكثر إمتاعا وولوجية. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الجهات المسؤولة عن تهيئ الفضاءات العمومية وقطاع سياسة المدينة والتي بموجبها تتعهد الأطراف الموقعة، كل من موقعه، بالعمل معا لضمان إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع سياسة المدينة.

في ما يتعلق بحماية التراث، مكن البرنامج التجريبي للتثمين المستدام للقصور والقصبات من خلال مقاربة تشاركية، من تحسين ظروف العيش لما يقرب من 22000 نسمة، كما أنه سمح بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني والخبرة المتجذرة في ما يتعلق باستخدام المواد المحلية في بناء وصيانة هذه المباني التقليدية كما تم أيضا جرد 466 عنصر من التراث الأثري والمعماري، و600 من الأعمال الأثرية والإثنوغرافية فضلا عن 16 من عناصر التراث غير المادي ونشرها على البوابة الإلكترونية المتعلقة بالتراث الثقافي المغربي. و تمت إضافة 8 معلمات أثرية على قائمة التراث الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز الصمود في مواجهة آثار التغيرات المناخية، وضع المغرب استراتيجيته الوطنية لتدبير المخاطر 2020-2030 ومخطط تنفيذي لفترة 2021-2026. من بين أهم الإجراءات لهذه الخطة نجد تحسين تغطية المناطق الترابية بواسطة «خرائط قابلية التعمير» كمراجع فنية أساسية لإعداد مختلف وثائق التخطيط والتدبير الترابي. حاليا تم إطلاق 31 خريطة منها 24 صفقة موقعة، 02 في طريق التوقيع و05 في مرحلة طلب العروض.

أما نسبة تغطية الجماعات بواسطة وثائق التعمير فقد بلغت 78% في 2020 مقابل 74% في 2019 و53.3% في عام 2016.

في إطار تعزيز الصمود الحضري، تم اتخاذ العديد من الإجراءات من أجل تدعيم الجودة والسلامة والاستدامة في جميع مراحل سلسلة البناء، ولا سيما :

- تعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بالسلامة والاستدامة في البناء (ضابط البناء المضاد للزلازل، ضابط الأداء الطاقي، مشروع ضابط الأداء الصوتي، مشروع القانون المتعلق بتنظيم عمليات البناء «قانون البناء»، إدراج ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة وما إلى ذلك) ؛
- إدراج الاهتمامات الطاقية والبيئية في عملية البناء؛
- تعزيز الترسانة المتعلقة بتقييس مواد ومناهج البناء ؛
- إعداد دلائل تقنية موجهة لمهنيي القطاع.

2. التحديات الرئيسية:

تعاني المدينة من وطأة آثار التوسع الحضري والزحف العمراني وذلك تحت تأثير النمو الديمغرافي والهجرة القروية نحو المدن.

وأمام الاحتياجات المتزايدة الناتجة عن هذا النمو والمتعلقة بالخدمات والتجهيزات الاجتماعية وبالنظر إلى قلة الموارد المالية وغياب التنسيق بين الجهات المعنية، تضطر السلطات العمومية إلى تحديد الأولويات من أجل تدخل أنجع.

من جهة أخرى، فإن مختلف الجهات الفاعلة المعنية، مطالبة بالتوفر على الخبرة والمعرفة اللازمتين للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب الاختصاصات التي تم تفويضها إليها في إطار الجهوية المتقدمة : المهارات من حيث التنسيق والإدارة، تطوير الرؤية التنموية، إعداد تركيبات المشاريع، البحث عن التمويل، وتنفيذ وتتبع وتقييم المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، وبحكم التغيرات المناخية التي تؤثر على المجالات فإنه يتم طرح العديد من الإشكالات المتعلقة بالبيئة لذا يجب وضع إجراءاتداعمة واستباقية.

لقد أظهرت جائحة فيروس كوفيد-19 أنه يجب على المجالات الترابية تقوية قدراتها على الصمود نظرا لأن عزلة وهشاشة المجالات وساكنتها تزداد حدة في أوقات الأزمات.

بخصوص برامج محاربة السكن غير اللائق، وخاصة منها برنامج «مدن بدون صفيح» فإن العراقيل الذي تواجهه ترتبط عمومًا بأربعة جوانب رئيسية: جانب تقني (العقار، العمليات المالية، والانجازات)، وجانب تجهيزات القرب، وجانب تنسيق تدخلات مختلف الجهات المعنية بالبرنامج، إضافة إلى الجانب الاجتماعي (تدبير الشكايات، إحصاء وتحديد المستفيدين وعمليات الهدم، إشكالية ترحيل الساكنة..).

في ما يتعلق ببرامج انعاش السكن الاجتماعي، وعلى الرغم من التدابير التي تم وضعها قبل الجائحة وبعدها، فإن العراقيل التي تحول دون ولوج الجميع للسكن تتعلق بالأساس ببرمجة المشاريع من قبل المنعشين العقاريين وذلك لأسباب تتعلق بتسيير المشاريع (اقتناء العقار)، وتقنية، ومالية وتسويق المشاريع، إضافة إلى الوقع الذي خلفه وباء كوفيد-19.

3. تطور مؤشرات الهدف الحادي عشر:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.11 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	1.1.11	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة (%)	5,2	4,2	4,0	4,0	3,6	3,3	0
6.11 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاءاهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.	1.6.11	نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها على نحو كاف من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة (%)	(2008) 44	-	-	77,5	86	95	-

المصدر: وزارة الداخلية والمندوبية السامية للتخطيط.

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

جهود متواصلة من أجل تسريع الانتقال نحو أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة لتحقيق نمو أخضر ومستدام

تبنى المغرب سلسلة من الإجراءات الاستراتيجية والتنظيمية والمؤسساتية، الهادفة إلى بناء نموذج تنموي أكثر حفاظا على البيئة وضمانا لتحسين إطار عيش المواطنين، وذلك وعيا منه بأهمية أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في تحقيق النموالاقتصادي المستدام. ويبقى اعتماد هذه الأنماط مقرونا ببعض التحديات المتعلقة أساسا بنقص وسائل التنفيذ الفعالة من حيث التمويل والتكنولوجيات وبناء القدرات. كما ساهمت، إلى حد ما، جائحة كوفيد-19 في زيادة حدة هذه الصعوبات. وقد كثف المغرب بذلك جهوده لتعزيز انتعاش اقتصادي قوي ومستدام لما بعد الجائحة.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

اتخذت المملكة المغربية عدة إجراءات للتصدي لتداعيات هذه الأزمة، وذلك من خلال الشروع في تدابير مبتكرة للتخفيف من الآثار السلبية على الأسر والشركات من جراء الوباء. وقد أظهرت أزمة كوفيد-19 صحة رهان المغرب على الطاقات المتجددة، حيث لعبت هذه الأخيرة،خلال الأزمة، دورا مهما في الحد من خضوع الاقتصاد الوطني لتقلبات سوق الطاقة، مما ضمن استقرار تزويد الشبكة الوطنية للكهرباء.

و في هذا السياق، يؤكد المغرب التزامه بالنمو الأخضر والمستدام، والذي تهتم رؤيته بشكل أساسي ب (1) تعزيز الحكامة البيئية والتنمية المستدامة (2) الحفاظ على الموارد الطبيعية (3) تعزيز التحسيس و التوعية و التربية البيئية (4) تشجيع المواطنين والشركات على نهج أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

الإطار الوطني لأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة

يساند المغرب تنفيذ الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدام، الذي اعتمده المجتمع الدولي، سنة 2012، خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو20+). و لتفعيل هذا الإطار العشري، تم سنة 2015،إعداد أول إطار وطني لأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة بفضل التعاون بين المغرب وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كجزء من برنامج "سويتش ميد"[17] الممول من طرف الاتحاد الأوروبي.

و يتم التحضير لمرحلة ثانية من هذا البرنامج ("سويتش ميد" 2)، للفترة 2019-2023، وذلك اعتمادا على النتائج والتجارب والقدرات المكتسبة من المرحلة الأولى (2013-2018). كما تم تصميم هذه المرحلة بإتباع نهج شامل وهيكلة عامة حول ثلاث محاور: (1) تعزيز الفرص الاقتصادية للصناعات والشركات الناشئة في ميدان الاقتصاد الأخضر؛ (2) تهيئ الظروف المواتية لتشجيع الاقتصاد الدائري ؛ (3) تقوية التواصل و التنسيق على الصعيد الجهوي.

[17] *سويتش ميد" هو برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي يهدف دعم ثمانية بلدان من جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. https: //switchmed.eu/*

تدبير النفايات الصلبة

تم العمل على تعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي يهدف إلى تحسين أنظمة جمع النفايات وتدبيرها ومعالجتها والذي يرتكز أساسا على البرنامج الوطني للنفايات المنزلية. وفي سنة 2019، بلغ معدل الجمع المهني لهذه النفايات 95% مقابل 44% في 2008، في حين بلغ معدل طمرها 63% مقابل 11% في 2008. كما بلغ معدل إعادة التدوير المسجل 10% مقابل 6% فقط سنة 2015. وخلال نفس السنة، تم أيضا إنشاء 26 مطرحا مراقبا ومركزا لطمر وتثمين النفايات وفقا للقوانين المعمول بها، بينما تتم برمجة اعداد مطارح مراقبة أخرى.

وفي نفس الإطار، يمثل البرنامج الوطني لتثمين النفايات امتدادا للبرنامج الوطني للنفايات المنزلية حيث يتضمن من بين أهدافه تطوير الفرز وإعادة التدوير وتثمين النفايات. وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات لإنشاء مراكز لفرز وتثمين النفايات في المطارح المراقبة، وذلك لتثمين البطاريات والإطارات المستعملة، وزيوت التشحيم المستعملة، والورق المستعمل والكرتون والزيوت الغذائية المستعملة. وفي نفس السياق، تم تمويل حملة جمع الأكياس البلاستيكية والتخلص منها.

الحد من التلوث الصناعي

من أجل مكافحة التلوث الصناعي، تم تخصيص أكثر من 27 مليون درهم، سنة 2020، كمساهمة في تحقيق مشاريع إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي للوحدات الصناعية مثل المسالخ أو مراكز تعليب الأسماك. ولنفس الهدف وخلال نفس السنة، تم تخصيص 12 مليون درهم لتنفيذ مشاريع لتثمين وإعادة استخدام مخلفات معاصر زيت الزيتون.

ومن أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال مشاريع مكافحة التلوث، تم إجراء دراسة لإعداد برنامج جديد لمكافحة التلوث والحد منه للفترة 2021-2030، يهدف بشكل خاص إلى إعادة التأهيل البيئي للمناطق الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم ومراكزحرف الصناعة التقليدية وكذا الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تؤثر سلبا على البيئة.

التدبير المستدام للموارد الطبيعية

تلعب المراقبة البيئية دورا مهما في التدبير المستدام للموارد الطبيعية. ولهذه الغاية، انخرط المغرب في عملية إعداد التقارير عن الحالة البيئية على المستويين الوطني والجهوي حيث تم خلال سنة 2020 إعداد التقرير الرابع عن الحالة البيئية في المغرب بالإضافة إلى 8 تقارير جهوية. كما تم، خلال نفس السنة، الشروع في إنجاز التقييم الوطني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذي سيشكل تحليلا مفصلا للمعلومات المتوفرة في هذا الميدان على الصعيد الوطني وكذا تصنيفا وتقييما للأنظمة البيئية وخدماتها.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

تبنى الاتحاد العام لمقاولات المغرب مقاربة نظيفة في استخدام الموارد حيث يمنح علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات الخاصةلمدة ثلاث سنوات بناء على رأي لجنة منح هذه الميزة، وذلك بعد تقييم إداري يجريه أحد الخبراء المعتمدين لدى الاتحاد. ويهدف هذا التقييم إلى ضمان امتثال المقاولات في نظام تدبيرها إلى الأهداف المرجعية لميثاق المسؤولية المجتمعية التي حددها الاتحاد. وبالتالي، تبنت العديد من الشركات ممارسات مسؤولة ومجتمعية (على غرار ايزو26000 وايزو 14000....). ومع ذلك، لا زالت قلة الوعي بضرورة الاستغلال المعقلن للموارد الطبيعية تشكل نقائص مهمة في تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

التربية والتوعية البيئية

تم إطلاق مبادرات مختلفة من قبل الإدارات المعنية، منها توزيع الوسائط السمعية والبصرية والمكتوبة (المواقع، والكتيبات، وما إلى ذلك)، وكذلك تنظيم معرض البيئة، والاحتفاء بالأيام الوطنية والدولية للبيئة، والتنوع البيولوجي، وشجرة الأركان وكذا تنظيم وحدات متنقلة للتربية والتوعية البيئية مثل «القوافل الخضراء».

في نفس السياق، يتم سنويا تنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة لمكافأة و تشجيع جميع الإجراءات والمبادرات التي تساهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وخصوصا في المجالات التالية: البحث العلمي والتقني، والإعلام، والعمل الجمعوي، ومبادرات المقاولات، ومبادرات الجماعات الترابية. كما تعززت دورة سنة 2021 بإدراج مجال جديد للمنافسة يتعلق بمثالية الإدارة في التنمية المستدامة.

2. التحديات الرئيسية:

يواجه اعتماد نمط الاستهلاك والإنتاج المستدامين العديد من التحديات، خصوصا ضرورة (1) دمج الاهتمام برأس المال الطبيعي والمحافظة على البيئة في صلب عمل الشركات ذات الإمكانات المهمة في المساهمة في الاقتصاد الدائري (2) دمج القطاع غير المهيكل الذي يفتقد إلى التنظيم والاستغلال الأمثل، وخصوصا في ميدان تدبير وإعادة تدوير النفايات (3) تعزيزالممارسات المستدامة بالنسبة للصفقات العمومية وكذا معايير ايزو الدولية (4) تجاوز المعيقات التكنولوجية وكذا (5)تطويروإغناء البيانات الإحصائية لا سيما تلك المتعلقة بالمحاسبة البيئية وبالنفايات والخسائر الغذائية وكذا بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

3. تطور مـؤشرات الهدف الثاني عشر:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2008	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030(*)
5.12: الحد من إنتاج النفايات بشكل واضح عن طريق الوقاية و التخفيض و إعادة التدوير و إعادة الاستعمال و ذلك بحلول سنة 2030	1.5.12	معدل الجمع بطريقة مهنية للنفايات المنزلية (%)	44˚	-	-	-	--	95˚	-
		معدل طمر النفايات المنزلية (%)	11˚	-	-	-	-	63˚	-
		معدل إعادة تدوير النفايات المنزلية (%)	-	6˚	-	-	-	10˚	(**)
12.أ: دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة	1.أ.12	القدرة المنشأة للطاقات المتجددة (بالواط لكل فرد)	-	79,94***	82,00***	84,59***	104,51***	103,44***	-

(*)**المصدر**: وزارة الداخلية

(**)يهدف البرنامج بشـكل أسـاسي إلى تحقيق معدل جمع بنسـبة 90% وتطوير قطاع «الفرز وإعادة التدوير والتثمين» لتحقيق نسـبة إعادة التدوير تصل إلى 20% من جميع النفايات المنتجة في سـنة 2022

(***)**المصـدر** : وزارة الطاقة،المعـادن و البيئـة، المكتـب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب-المندوبية السـامية للتخطيط، البحث الوطني حول الشـغل

١٣ العمل المناخي

مكافحة آثار التغير المناخي: طموحات كبيرة في مجالي التخفيف والتكيف إلا أن تحقيقها يظل رهينا بدعم مالي دولي

ترتكز رؤية المغرب في ما يخص مكافحة التغير المناخي على جعل ساكنته و ترابه وحضارته أكثر مقاومة و قدرة على التصدي لآثار التغير المناخي مع ضمان الانتقال السريع إلى اقتصاد منخفض الكربون. ولا زال النشاط الوطني في هذا الميدان يواجه مجموعة من التحديات تتعلق أساسا بمحدودية التمويل ونقل التكنولوجيا. وقد ساهم في تفاقم هذه العراقيل كل من الظروف المناخية المتمثلة أساسا في الجفاف الذي شهدته البلاد، وكذا وباء كوفيد-19، الذي تسبب في خسائر بشرية فادحة تجاوزت 10000 حالة وفاة (وذلك منذ بداية الجائحة إلى الآن) كما شكل عبئا ماليا إضافيا. ولمواجهة هذه التحديات، يعمل المغرب على اعتماد نموذج تنموي أكثر صلابة واستدامة بالنسبة لساكنته و ترابه.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

تكتسي التعبئة ضد تغير المناخ أولوية كبيرة في المغرب وذلك في سياق عالمي خاص يتميز، من جهة، بتطور وباء كوفيد-19، الذي لازال يستحوذ على الإهتمام لمواجهة حالة الطوارئ، ومن جهة ثانية، بتفاقم الظواهر المناخية القصوى على المستوى العالمي. وبالنسبة للمغرب،تشير توقعات النماذج المناخية الى احتمالات تفاقم موجات الجفاف خلال القرن الحادي والعشرين[18]، مما يهدد بالتأثير سلبا على العديد من القطاعات الحيوية، لا سيما القطاعات المتعلقة بالموارد المائية والفلاحة والنظم البيئية. ويبقى المغرب بذلك ملتزما على أعلى مستوى بالجهود الدولية لمكافحة هذه المشكلة المتعددة الأبعاد.

السياسة الوطنية في مجال المناخ

على المستوى الاستراتيجي، وضع المغرب مخططه الوطني للمناخ للفترة 2020-2030 الذي يهدف إلى الاستجابة بشكل استباقي وطموح للتحديات التي يفرضها تغير المناخ على الصعيد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، قام المغرب بتحيين مساهمته المحددة وطنيا للفترة -2020 2030، وفقا لأحكام والتزامات اتفاق باريس. كما يوجد المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف طور الإنهاء، والذي يتضمن إجراءات ذات أولوية للتكيف في القطاعات والأنظمة البيئية الأكثر تأثرا بالتغير المناخي.

و من أجل تعزيز الحكامة الوطنية في هذا المجال، تم إنشاء لجنة وطنية للتغير المناخي والتنوع البيولوجي سنة 2020 كمنصة للتبادل والتشاور وتتبع تنفيذ السياسة الوطنية في هذه المجالات.

الإطار 1: أهم عناصر المساهمة المحددة وطنيا

في مجال التكيف

يكتسي التكيف أولوية كبرى بالنسبة للمغرب، نظرا للآثار السلبية لتغير المناخ خاصة على القطاعات الحيوية كقطاع المياه والفلاحة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات والصحة وكذا النظم البيئية الهشة مثل الواحات والسواحل والجبال. و تجدر الاشارة الى أن تنفيذ إجراءات التكيف مع التغير المناخي في المناطق الأكثر تضرر‌ايستلزم تعبئة حوالي 40 مليار دولار أمريكي.

في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الإحتباس الحراري

رفعت المملكة المغربية من طموح مساهمتها باستهداف تخفيض إجمالي لانبعاث غازات الدفيئة يصل إلى 45,5%

[18] الوضع والتأثيرات وسياسات الاستجابة في قطاعي المياه والزراعة -مشروع نمذجة نفذته مديرية الدراسات والتوقعات المالية والوكالة الفرنسية للتنمية والمديرية العامة للأرصاد الجوية، ومديرية البحث والتخطيط المائي ومؤسسة مبادرة تكيف الفلاحة في إفريقيا، وكذلك المعهد المتوسطي للتنوع البيولوجي والبيئة البحرية والقارية.

بحلول سنة 2030 بما في ذلك هدف غير مشروط بالدعم الدولي بنسبة 18,3%مقارنة بالسيناريو الأساسي، والذي يتوافق مع تغيير في الانبعاثات وفقا لـ «المسار الطبيعي للأعمال». ويعتمد سيناريو التخفيف المؤدي إلى الهدف الرئيسي على 61 مشروعا منها 34 مشروعا غير مشروط و27 مشروعا مشروطا بالتمويل الدولي.

التمويل والاستثمار

تقدر التكلفة الإجمالية لإجراءات التخفيف المدرجة في المساهمة المحددة وطنيا بـ 38,8مليار دولار أمريكي منها 21,5 مليار دولار ضمن المشاريع المشروطة.ويتطلب تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا استثمارات كبيرة تتجاوز الإمكانيات المالية لفاعل واحد بل تستوجب تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية بما في ذلك الآليات المالية الجديدة للمناخ وخاصة الصندوق الأخضرللمناخ والأدوات المالية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف.

المصدر: المساهمة المحددة وطنياللمغرب-يونيو 2021

تنزيل العمل المناخي على المستوى الترابي

في إطار تنفيذ السياسة المناخية على المستوى الترابي، يقوم المغرب بوضع تصاميم مناخية جهوية لجميع جهات المملكة، مع الاستفادة من تجربة الجهوية المتقدمة. وقد تم إطلاق دراسات لإعداد 7 تصاميم مناخية جهوية سنة 2020، لفائدة كل من جهات بني ملال-خنيفرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، والدار البيضاء-سطات، ودرعة-تافيلالت، والشرق، وكلميم-واد نون والعيون-الساقية الحمراء.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تمكين الجماعات الترابية من تعزيز قدرتها على العمل في مجال التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدته، تم التوقيع على اتفاقية برنامج الخبرة لتمويل المناخ على الصعيد المحلي في مارس 2021 بين كل من المديرية العامة للجماعات الترابية وجمعية جهات المغرب والجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية من ناحية وبين الصندوق العالمي لتنمية المدن من ناحية أخرى،وذلك للفترة 2021-2023. وسيعمل المتعاقدون، بشكل مشترك، على تنظيم وتخطيط وتنفيذ «برنامج الدعم المؤسساتي والاستراتيجي والتقني لدمج وإعداد وتمويل المشاريع المحلية والإقليمية للتكيف مع تغير المناخ»

كما سيقدم الصندوق العالمي لتنمية المدن الدعم اللازم في مجال تدبير المشاريع، وذلك من خلال تعبئة الخبرة الضرورية، على المستوى الداخلي والخارجي، لمواكبة الجماعات الترابيةالمغربية وباقي الشركاء، في إعداد وتنفيذ وتتبع البرنامج.

تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر المناخية القصوى والكوارث الطبيعية

بناء على تاريخ الظواهر المناخية القصوى التي أثرت على المغرب خلال العقود الأخيرة، تصنف الفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية كأهم المخاطر من حيث الأضرار البشرية والاقتصادية التي تسببها. وتعتبر الفيضانات أخطر هذه الكوارث سواء من حيث الخسائر البشرية أو الأضرار الاقتصادية. ويهدد هذا الخطر مجموع التراب المغربي حيث تم تحديد قائمة تضم حوالي 1000 موقعا معرضا لخطر الفيضانات من قبل مديرية البحث المائي والتخطيط.

و يبقى خطر حدوث زلازل موضعيًا بدرجة أكبر، إلا أنه قد يكون مدمرا على المستوى المحلي. وخلال السنوات الأخيرة، لم يتم تسجيل وقوع إصابات في اعقاب الزلازل. ومن جهة أخرى، يتركز خطر الانهيارات الأرضية في شمال المملكة نظرا لطبيعة التربة و المنحدرات الشديدة المرتبطة بتضاريسها،حيث تم تسجيل العديد من حالات الانزلاقات الأرضية بالمنطقة.

كما لا تزال مخاطر الكوارث الأخرى قائمة، بما في ذلك مخاطر حرائق الغابات وموجات الحرارة والبرودة والجفاف وغزو الجراد أو المخاطر الصناعية.

وفي ما يتعلق بحرائق الغابات، انخفض متوسط المساحة المحروقة من 5396 هكتارا خلال الفترة 2004-2007 إلى 2270 هكتارا خلال الفترة 2016-2019[19].وبالنسبة لمصالح الوقاية المدنية، تعد هذه الحرائق من بين مخاطر الكوارث التي تتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة سنويا وتتطلب تعبئة موارد بشرية ومادية مهمة. فعلى سبيل المثال، تدخلت عناصر الوقاية المدنية سنة 2020 في 367 حريق غابات تسببت في تدمير 5477 هكتارا لتقضي بذلك على جزء مهم من التراث الغابوي الوطني.

التربية والتوعية

أعلنت صاحبة السمو الملكي الأميرة لا حسناء، رئيسة مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، خلال قمة العمل المناخي،الذي عقدته الأمم المتحدة سنة 2019، عن إطلاق مبادرة مهمة جديدة تروم تعبئة شباب دول الجنوب لمكافحة التغيرات المناخية. وترتكز هذه المبادرة التي أطلق عليها "شبكة الشباب الإفريقي من أجل المناخ"، على تشجيع الأفكار وتقديم الحلول المبتكرة من لدن الشباب الأفارقة لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري بكوكب الأرض. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة هي وليدة شراكة بين مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة بالمغرب وهيئة الأطفال والشباب لدى الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي، وجامعة محمد السادس المتعددة التخصصات التقنية، وكذا المجمع الشريف للفوسفاط.

2. التحديات الرئيسية:

بغية تدبير أمثل لأثار كل من الأزمة المناخية والصحية، و بهدف بناء نظام قوي قادر على مواجهة الصدمات المستقبلية، يتوجب على المغرب مواجهة بعض التحديات، ولا سيما (1) تعزيز قدرة الساكنة والمجالات والبنى التحتية على الصمود؛ (2) إنجاح التحول الطاقي للمملكة؛ (3) الرفع من تعبئة الجماعات المحلية والقطاع الخاص؛ (4) تعزيز الوصول إلى مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل مكافحة آثار تغير المناخ؛ (5) تحسين جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالمناخ و(6) تعزيز الوعي وتنمية القدرات من حيث التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.

أما في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، فبالإضافة إلى ضرورة توفيرالبنية التحتية الازمة، من الضروري البحث أيضا على الموارد المالية الازمة وتكوين الطاقات البشرية وذلك للاستجابة للمعايير الدولية في هذا المجال، كما يتوجب تعزيز أنظمة المراقبة والرصد وكذا الإنذار المبكر على جميع المستويات، وذلك من أجل استجابة فعالة وتحسين التصدي لمخاطر الكوارث الطبيعية.

[19] المصدر : قطاع المياه و الغابات - 2019

3. تطور مـؤشرات الهدف الثالث عشر:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات			2010	2012	2014	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق2030
1.13. تعزيز القدرة،في جميع البلدان، على الصمود و على التكيف مع آثار التغيرات المناخية و على التصدي للكوارث الطبيعية الناتجة عنها*	1.1.13	عدد الوفيات، المفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص	الفيضانات / الأضرار البشرية الناجمة عنها	الوفيات	-	-	-	26	4	4	38	9	-
				الجرحى	-	-	-	485	10	7	30	4	-
			انهيار الأراضي	الوفيات	-	-	-	5	0	1	15	2	-
				الجرحى	-	-	-	9	0	0	0	1	-
			انهيارالمباني	الوفيات	-	-	-	5	7	8	--	19	-
				الجرحى	-	-	-	22	3	6	--	52	-
			حرائق الغابات	المساحات المحروقة بالهكتار	-	-	-	2477	2221	829	2709	5477	-
2.13. إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات و الإستراتيجيات والخطط الوطنية**	2.2.13	إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في السنة (بالجيغا غرام مكافىء ثاني أكسيد الكربون)			73855,7	81586,5	83522,0	86123,7	-	-	-	-	-

(*) المصدر: وزارة الداخلية

(**) المصـدر: التقريـر الثـاني حـول وضعية الإنبعاثات بالمملكة في إطار الإتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشـأن تغير المناخ-دجنبر2019

١٤ الحياة تحت الماء

المجال البحري الوطني، الذي يزخر بإمكانيات هائلة للتنمية المستدامة للبلاد، يواجه مجموعة من التهديدات الطبيعية والبشرية

تقدم الإمكانيات البحرية والموقع الجغرافي الملائم للمغرب، مزايا كثيرة لا حصر لها على الصعيد الجيوستراتيجي والسياسي والاقتصادي والبيئي. ونظرا لامتداده على واجهتين بحريتين بطول 3500 كلم، يتميز المجال البحري بثروة سمكية تعزز تربية الأحياء البحرية.

إلا أن هذا المجال يواجه تهديدات مرتبطة بالتلوث الصادر عن حركة الملاحة البحرية والأنشطة الاقتصادية، وكذا المخاطر الطبيعية والبشرية. ومع انتشار جائحة كورونا، واجهت أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمجال البحري تأثيرات، مؤكدة دوره الاقتصادي الهام.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

إمكانيات بحرية هامة للاستغلال، تحت تهديدات كبيرة

في سياق يطبعه تهديد للموارد البحرية، باشر المغرب مجموعة من البرامج والإجراءات تخص قطاع الصيد البحري والساحل، ونذكر في هذا الصدد أ) حفظ وحماية المنطقة الاقتصادية البحرية الوطنية الخاصة الممتدة على 1,2 مليون كلم²، من التحمض، ب) وإدماج مسألة الاستدامة في مجال تدبير الموانئ وفقا لبنود اتفاقية «ماربول» الدولية، ج) وإنجاز دراسات لتشخيص وضعية المناطق الساحلية والبحرية.

ومن جهة أخرى، بذلت مجهودات متواصلة من طرف السلطات العمومية لضمان أنشطة الصيد خلال فترة ظهور جائحة كورونا. وبالفعل لعب كل من المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد، خلال فترة الجائحة، دورا أساسيا لضمان استمرارية أنشطة الصيد البحري رغم الاختلالات التي شهدتها مع بداية الجائحة.

وفيما يخص وصول المستهلك للتغذية، أبان البحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط حول آثار جائحة كورونا على نفقات التغذية، أن أسرة واحدة ضمن أربعة أسر قلصت النفقات المخصصة للسمك (27%). وفيما يخص الطلب الأجنبي، استفادت بعض منتجات الصيد البحري من تزايد مهم للطلب الخارجي.

ترسانة قانونية مهمة لضمان استغلال مستدام للموارد السمكية

من أجل تأمين استدامة الموارد السمكية، عزز المغرب إطاره القانوني لمكافحة الصيد المفرط والصيد غير المصرح به والغير قانوني. بالإضافة إلى منع استعمال الشباك الخيشومية لحماية الأحياء البحرية الهشة.

انتعاش الصيد البحري التقليدي والساحلي

يساهم قطاع الصيد البحري، كمكون أساسي للنشاط الاقتصادي، بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للبلاد، سواء منه التقليدي والساحلي أو بأعالي البحار، حيث عرف إنتاج الأسماك ارتفاعا من 1,37 مليون طن سنة 2018 إلى 1,46 مليون طن سنة 2019. كما سجل القطاع مساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 1,02%و0,98%و1%خلال سنوات 2018 و2019 و2020 على التوالي ومساهمة في إجمالي الصادرات بنسبة 0,80%سنة 2018 و0,94%سنة 2019، دون احتساب المواد البحرية المصنعة.

بالإضافة إلى ذلك، يتوفر المغرب على بنيات تحتية هامة للتفريغ، سواء تعلق الأمر بقرى الصيادين أو نقط الإفراغ المهيئة. ووصل عدد مراكب الصيد التقليدي والساحلي المسجلة إلى 17332 و2524 وحدة بالتتابع، منها 98% و71%على التوالي استمرت في أنشطتها برسم سنة 2019.

2. التحديات الرئيسية:

بالرغم من الإنجازات الهامة لتطوير الصيد البحري والحفاظ على الساحل، لا تزال العديد من التحديات التي يجب التصدي لها على المدى القريب، وبالأخص أ) التحكم في الامتداد العمراني بالمناطق الساحلية ومكافحة آثاره البيئية، ب) ومكافحة الاستغلال المفرط للموارد السمكية والصيد الغير مصرح به والغير قانوني ج) وتحسين نجاعة الأسطول الوطني من جهة، ومساهمة تربية الأحياء البحرية في العرض الوطني من السمك، من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات أخرى يمكن تجاوزها على المدى المتوسط والبعيد، و نذكر في هذا الصدد أ) مرونة المناطق الساحلية ب) والنهوض بالبحث والتنمية ج) وتحسين مستوى الاستهلاك الداخلي للسمك. وعلاوة على ما سبق، هناك تحديات أخرى تتطلب قرارات للسلطات العمومية، نذكر منها ملائمة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتلوث البحري وتعزيز الحكامة.

الدور الجيو استراتيجي للمغرب للحفاظ على المحيطات والتراث الثقافي للساحل

نظرا لدوره النشيط على الساحة الدولية، يلتزم المغرب بالاتفاقية الدولية، والتي تحدد كهدف لها تشكيل شبكة من الفضاءات المحمية تغطي ما لا يقل على 10%من المحيطات. إلا أن نسبتها بالمغرب لا تقدر سوى بحوالي 0,0007%سنة 2016. كما صادق المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتراث الثقافي اللامادي المتعلق بالساحل، ونذكر على سبيل المثال اتفاقيات 1972 و2001 و2003. وقد قام قطاع الثقافة سنة 2020 بتصنيف مواقع دونا بلانكا وأتروك بالداخلة ضمن المواقع الأثرية، وإنشاء مركز للتوضيح خاص بالتراث الثقافي لموقع ما قبل التاريخ لسيدي عبد الرحمان و كاريان طوما بالدار البيضاء.

مجهودات عمومية هامة لضمان أنشطة الصيد البحري خلال فترة وباء كوفيد-19

من أجل الحد من التهديدات التي تمس استدامة المناطق الساحلية والصيد البحري، وضع المغرب إجراءات لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19. وفي هذا الاتجاه، حرص المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد، منذ بداية الجائحة، على تأمين السلامة الصحية للصيادين وفضاءات الموانئ، وكذا استئناف واستمرارية أنشطة الصيد البحري، والحفاظ على الحد الأدنى من الوظائف بالقطاع. بالإضافة إلى ذلك، حافظت التدخلات الحكومية في القطاع على الجدول الزمني المقرر لها ما قبل الجائحة.

3. تطور مؤشرات الهدف الرابع عشر:

الغايات	رمز المؤشر	المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
2.14 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول سنة 2020	1.2.14	نسبة المناطق الاقتصادية الوطنية الخاصة التي تدار باستخدام مقاربة قائمة على النظام الإيكولوجي (مليون كلم مربع)	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	-
5.14 حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول سنة 2020	1.5.14	نطاق المناطق المحمية مقابل إجمالي مساحة المناطق البحرية (%)	-	0,0007	-	-	-	-	حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بحلول سنة 2020.
7.14 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بجملة وسائل منها الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء البحرية، والسياحة، بحلول 2030	1.7.14	نسبة أنشطة صيد الأسماك بطريقة قانونية في الناتج الداخلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا وجميع البلدان (%).	1,0	1,08	1,06	1,02	0,98	-	-

المصدر: قطاع الصيد البحري، المندوبية السامية للتخطيط.

١٥ الحياة في البرّ

تشكل النظم البيئية البرية تراثا طبيعيا مهما للتنمية المستدامة للبلاد، مما يتطلب تقوية حمايتها ضد الضغط البشري والطبيعي

يمثل التدبير المستدام للغابة المغربية التي تمتد على ما يناهز 9 ملايين هكتارا، تحديا للمملكة حيث تؤدي ثلاثة وظائف رئيسية اجتماعية واقتصادية وبيئية. وتقدر المساهمة الاجمالية للقطاع الغابوي بحوالي 17 مليار درهم سنويا، ويبقى البعد البيئي للغابات هو الأهم حيث يكمن في الحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية التربة وتنظيم دورة المياه ومكافحة التصحر. إن أهمية هذه الوظائف والتدبير المستدام لهذه النظم البيئية، تمثل أولوية وطنية.

ومقابل هذه الوظائف الحيوية، تخضع هذه النظم البيئية الطبيعية لضغط مزدوج منه ما هو طبيعي وما هو ناجم عن التدخل البشري، مما يؤدي إلى تباطئ وتيرة تطورها وتنميتها. فمنذ سنة 2019، شهدت عملية تنزيل أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بقطاع الغابات اضطرابات ناجمة عن سنتين متتاليتين من الجفاف، موازاة مع آثار انتشار جائحة كورونا.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

يبذل المغرب جهودا عديدة ومتنوعة لتنزيل أجندة 2030، لا سيما في ما يتعلق بإشكاليات النظم البيئية البرية. وتتعلق التدابير المتخذة بالجوانب المؤسساتية والتشريعية وكذلك الجوانب التقنية والمالية من أجل تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة للتنفيذ الفعال للبرامج والمشاريع.

نحو جيل جديد من النصوص التنظيمية لتدبير المجال الغابوي

تتعلق التدابير التشريعية للسياسة العامة الخاصة بالنظم الإيكولوجية الطبيعية، والتي تتماشى تماما مع رؤية استراتيجية « غابات المغرب 2020-2030 »، بجوانب التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية للغابات، والجبال والمناطق المحمية. وتشمل هذه التدابير الإجراءات الرئيسية التالية 1) وضع سياسة غابوية ناجعة وتعزيزها بشكل مستمر، 2) والإعداد والتحديث الدوري لبرامج العمل، 3) وتعزيز إطار الحكامة للسياسة الغابوية، 4) وتحديث وتكييف الترسانة القانونية التي تنظم تدبير واستخدام الموارد الغابوية.

تم تحديد مجمل المجال الغابوي

بذلت جهود كبيرة للحفاظ وإعادة بناء النظم الإيكولوجية البرية وكذا المتعلقة بالمياه العذبة وإدارتها المستدامة، مع ضمان وقف استنزاف الغابات ورفع وتيرة إعادة التشجير. وفي هذا الصدد، ركزت الإنجازات بالأساس على 1) إعادة بناء النظم الإيكولوجية للغابات على مساحة 35000 هكتار في السنة، 2) وتحديد 98% من الأملاك الغابوية، 3) وتحسين مساهمة الغابات ومنتجاتها في الاقتصاد.

ومكّنت هذه الجهود من تحسين طفيف لنسبة مساحة المناطق الغابوية بالنسبة لمساحة سطح الأرض بالمغرب بنسبة 0,06% بين سنتي 2015 و2019 (8,06% سنة 2019)، كما شهدت نسبة الغابات التي تتوفر على مخطط تدبير ارتفاعا بنسبة 31 نقطة خلال نفس الفترة.

التنوع البيولوجي الوطني فريد من نوعه

تشكل الغابة المغربية العنصر الأساسي للثروة البيئية للبلاد. فهي موطن لثلثي النباتات وثلث الأنواع الحيوانية. وبُذلت جهود كبيرة للحفاظ على هذا التنوع البيولوجي، سواء من حيث إصلاح الإطار القانوني أو من خلال تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وتم تحديد مجموعة من الأوساط الطبيعية الوطنية وتصنيفها ضمن شبكة مكونة من 154 موقعا ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية والتي تغطي ما يقارب 2,5 مليون هكتار. تحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت ادارة المياه والغابات على تحويل هذه المواقع تدريجيا إلى محميات طبيعية مع تبني مخططات لتطويرها وتدبيرها المناسب. ومكنت هذه الجهود من تحسين طفيف لنسبة مواقع التنوع البيولوجي البري والمياه العذبة التي تتواجد في مناطق محمية بنسبة 1,05% بين سنتي 2015 و2019 (9,90% سنة 2019).

المناطق الجبلية منبع المياه العذبة بالمغرب ومركز محميات التنوع البيولوجي

تتميز المناطق الجبلية الممتدة على أكثر من ربع التراب الوطني بإمكانيات كبيرة، حيث تتشكل من أكثر من 60% من الغابات وأكثر من ثلث المساحة الصالحة للزراعة. وهي تمثل مصدر المياه العذبة في المغرب حيث تنبع منها جل الأنهار وتتواجد بها 26 بحيرة ومجرى مائي وتأوي محميات كبيرة من التنوع البيولوجي خاصة الأصناف المحلية، حيث تضم 7 منتزهات وطنية و83 موقعا ذات أهمية بيئية وإيكولوجية. وبذلك يقدر مؤشر الغطاء النباتي الجبلي بـ 63,88% لسنة 2017. ولكن تبقى هذه المناطق خاضعة لضغوطات مستمرة وللاستغلال المفرط.

لازال المغرب تحت تأثير ظاهرة التصحر

يؤثر التصحر على مناطق شاسعة من البلاد، حيث يتواجد 93% من التراب الوطني تحت تأثير مناخ جاف أو شبه جاف، مما يشكل تهديدا مستمرا على القطاع الفلاحي، وكذا البنى التحتية. وامام استفحال ظاهرة التصحر، تم تنفيذ العديد من البرامج واسعة النطاق، منها **1)** تكييف برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر مع خصائص المناطق، **2)** وتفعيل نظام الرصد وإنشاء مركزين تقنيين لرصد ظاهرة التصحر، **3)** وتهيئة الأحواض المائية على مساحة 000 800 هكتار، **4)** ومكافحة زحف الرمال في المناطق القارية والساحلية على أكثر من 41000 هكتار، **5)** وتنزيل برنامج تنمية المراعي وتنظيم الترحال والذي يهدف إلى زراعة شجيرات الأعلاف على أكثر من 650.000 هكتار. و تمثل نسبة الأراضي المتدهورة مقارنة بإجمالي المساحة حوالي 5,35% بين سنتي 2000 و2015.

ولرصد أفضل لظاهرة التصحر، تم إبرام اتفاقية شراكة بين القطاع الوصي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال سنة 2021 بهدف إعداد دراسة لتحسين نظام رصد وتقييم التصحر بالمغرب.

تعزيز الترسانة القانونية لمكافحة الصيد الجائر

بُذلت جهود كبيرة لمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار في الأنواع النباتية والحيوانية المحمية من خلال 1) إنشاء أنظمة مراقبة الحياة البرية وإنشاء 19 وحدة مراقبة ورصد، 2) والتنسيق مع مختلف المتدخلين في مكافحة الصيد والاتجار غير المشروع في أنواع الأحياء البرية، 3) وتعزيز الترسانة القانونية بموجب القانون رقم 29-05. بالإضافة إلى دمج أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في لائحة الأنواع المهددة عالميا المدرجة في اتفاقية التجارة الدولية.

وفي هذا السياق هناك العديد من الجهود المبذولة من قبل مختلف القطاعات، بما فيها المديرية العامة للأمن الوطني، من خلال معالجة 11 حالة ما بين 2019 و2021 تتعلق بالصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في الأنواع النباتية والحيوانية المحمية.

جهود مالية كبيرة لتنمية الغابات

خلال العقد الماضي، شهدت الميزانية المخصصة لقطاع الغابات زيادة صافية تجاوزت 70%، مع مساهمة الصندوق الوطني للغابات بما يقارب 80%. وفي إطار التعاون الدولي، بلغت التمويلات التي تم اعتمادها في تنمية الغابات ما يقارب 200 مليار دولار أمريكي خلال العقدين الماضيين.

2. التحديات الرئيسية:

رغم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ما زالت هناك تحديات رئيسية متعلقة أساسا بتدبير النظم الإيكولوجية للغابات وتكمن في 1) تعزيز الحفاظ على النظم الإيكولوجية المختلفة للغابات، 2) والتحكم في تدبير الغابات المنتجة، 3) وتعزيز البحث والتنمية ونقل المعرفة في هذه المجالات 4) وتشجيع تنظيم السكان مستخدمي المجالات الغابوية.

3. تطور مؤشرات الهدف الخامس عشر:

الغايات	رمز المؤشر	المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.15 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية، بحلول سنة 2020.	1.1.15	نسبة المناطق الغابوية من مجموع مساحة اليابسة (%).	8	-	-	-	8,06	-
	2.1.15	نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة التي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي (%).	8,85	-	-	-	9,90	-
3.15 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول أفق 2030	1.3.15	نسبة الأراضي المتدهورة في مجموع مساحة اليابسة (ما بين 2000 و 2015) (%).	5,35	-	-	-	-	-
4.15 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.	2.4.15	مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي (%).	-	-	63,88	-	-	-

المصدر: قطاع المياه والغابات.

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

في ظل الاستقرار والسلام اللذان ينعم بهما، يسرع المغرب وثيرة الإصلاحات المؤسساتية لتجسيد القيم الدستورية التي شكلت أساس مشروع مجتمع مدمج ومستدام

يشكل إقامة السلام، والاستقرار، وتعزيز حقوق الإنسان والحكامة الجيدة عوامل أساسية في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يؤكد المغرب مواصلته لخيار بناء دولة الحق والقانون والالتزام بالمبادئ والحقوق والالتزامات المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 قد أبرزت التحديات الكبرى التي تواجه المغرب، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز الحقوق الاجتماعية، فقد بذل المغرب جهودا كبيرة واعتمد حلولا مبتكرة من أجل التكيف مع آثار هذه الجائحة.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

ترسيخ سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان

في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل، وفي إطار تنفيذ برنامج «حماية» بتعاون مع اليونسيف، تم استكمال خلق فضاءات خاصة بالطفل في أقسام قضاء الأسرة سنة 2020. كما تم إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بثمانية أقاليم نموذجية. وتهدف هذه الأجهزة الترابية إلى تعزيز منظومة حماية الطفولة على المستوى الإقليمي في مجالات الرعاية الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية وإعادة التأهيل والإدماج للأطفال.

إن انتخاب المملكة المغربية لمنصب نائب رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يشكل اعترافا دوليا بالمساهمة الكبيرة للمملكة في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وفي منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية. كما أن افتتاح مكتب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب بإفريقيا بالرباط خلال يونيو2021، يدخل ضمن إطار التزام المغرب تجاه إفريقيا تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

كما يواصل المغرب تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتقوية تفاعله وتعاونه مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، إذ قام بتقديم التقرير الوطني لتقييم المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإطلاق مشروع «مدرسة حقوق الإنسان» بالإضافة إلى إدماج بُعد «حقوق الإنسان» في برامج محو الأمية.

وفي ما يتعلق بتحليل القضايا الجنائية، كشفت مصالح الشرطة أن الجرائم المرتبطةبالدم قد انخفضت بنسبة 4,33% مقارنة مع سنة 2019.كما انخفضت نسبة المعتقلين الاحتياطيين من 14,9% إلى 14,84% ما بين سنتي 2017 و2018. إلا أن الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية في بلادنا أدى إلى حدوث نوع من البطء في تصفية القضايا، بالنظر إلى الصعوبات التي رافقت انطلاق المحاكمات عن بعد. الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل الاعتقال الاحتياطي ليبلغ 18%سنة 2020.

مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات

واصل المغرب جهوده لتعزيز مكتسباته وتحسين منهجيته في مجال الحكامة الجيدة في الإدارة وذلك باعتبارها أولوية سياسية وتنظيمية ومؤسساتية نظرا للالتزام الذي تم التعهد به على أعلى مستوى في البلاد في السنوات الأخيرة. وفي هذا الإطار، تعمل المملكة المغربية على اعتماد وتنفيذ ميثاق المرافق العمومية وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في تنظيم وتسيير عمل الإدارات العمومية، حيث تم تحقيق إنجازات مهمة على هذا المستوى خلال سنة 2020 والنصف الأول من سنة 2021، نذكر منها على وجه الخصوص:

- مواكبة مسطرة المصادقة على مشروع القانون 19-54 بمثابة ميثاق المرافق العمومية الذي يحدد مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة التي يتوجب على المرافق العمومية الالتزام بها؛
- إعمال القانون 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية من أجل خلق علاقة جديدة بين المرتفق والإدارة ؛
- إطلاق البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية، والتي تشكل الواجهة المعلوماتية الرسمية والموحدة والمتكاملة ومتعددة الفضاء، والتي تضع المعلومات الإدارية رهن إشارة المرتفق؛
- اعتماد القانون 19-46 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي يهدف إلى تعزيز دور الهيئة الوطنية في مجال الوقاية ومحاربة الرشوة؛
- تنزيل برنامج تحسين الاستقبال على مستوى عدة وحدات نموذجية : مستشفى محمد الخامس بالجديدة، ومركز تسجيل السيارات بالرباط؛
- تنفيذ المخطط التوجيهي للتحول الرقمي لمنظومة العدالة والذي يهدف إلى إرساء عدالة ميسرة، فعالة، شفافة ومنفتحة؛
- تفعيل المحاكمات عن بعد.

وفي نفس الإطار، يهدف إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تم تحديده كأولوية وطنية، إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية من أجل ضمان التكامل والاتساق الأمثل لمهامها، وبالتالي، تعزيز نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، دعا جلالة الملك محمد السادس إلى إحداث وكالة وطنية مهمتها ضمان التدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة ومراقبة أداء المؤسسات العمومية.

تعزيز المشاركة والانفتاح

بذل المغرب مجهودات مهمة من أجل إجراء إصلاحات و وضع برامج قطاعية تهدف إلى ضمان مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وفي صياغة السياسات العمومية وكذلك في إعداد برامج التنمية. وفي هذا الإطار تم تحقيق الانجازات التالية:

- تفعيل تنفيذ التزامات المملكة المغربية الواردة في خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة 2018-2020 والتي بلغت نسبة إنجازها 84% رغم الإكراهات التي فرضتها جائحة كوفيد-19؛
- إطلاق خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2022 باعتماد منهجية تشاركية مدعمة بخطة تواصلية من أجل ضمان مشاركة واسعة للفاعلين المعنيين.

ضمان الحق في الحصول على المعلومات

تعتبر المعلومات العمومية أداة أساسية لتفعيل مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام. وفي هذا الإطار، فان القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، قد دخل حيز التنفيذ بجميع مقتضياته يوم 12 مارس 2020. ومن أجل مواكبة تفعيل هذا القانون، فقد تم وضع خارطة طريق تتمحور حول خمسة محاور: الحكامة، والتكوين، والتحسيس والمواكبة، وأدوات التنفيذ، وملائمة الإطار القانوني. وفي هذا السياق تم القيام بالتدابير التالية:

- تعيين 1235 شخص مكلف بتقديم المعلومات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية؛
- إطلاق البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات (www.chafafiya.ma) يوم 12 مارس2020 ؛
- إحداث شبكة الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 17 يونيو 2020 ؛
- تنظيم دورات تكوينية للمكونين في مجال الحق في الحصول على المعلومات ؛
- إصدار دليل والعديد من المواد التدريبية حول هذا القانون ؛
- تنظيم سلسلة لقاءات توعوية وتواصلية حول هذا القانون على المستوى المركزي والإقليمي.

2. التحديات الرئيسية:

تتلخص التحديات الرئيسية المتعلقة بالهدف 16 في ما يلي:

التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان

- ترسيخ فعلية الحقوق ودعم إرساء سياسة عمومية قائمة على حقوق الإنسان ؛
- دعم مشاركة المواطنين من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية والرفع من دور المجتمع المدني.

تحديات تخص بناء مؤسسات فعالة

- التزام محدود من قبل بعض الجهات الحكومية على الرغم من الإرادة السياسية القوية المعلنة على أعلى مستويات الدولة ؛
- اختلالات وقصور في الإطار القانوني والمؤسساتي وضعف الأداء المؤسساتي في هذا المجال؛
- التفاوت في التفعيل والتطور بين مختلف مستويات الإدارة ؛
- إعادة توجيه وتسريع عملية نزع الصبغة المادية على الإجراءات.

تحديات متعلقة بمكافحة الفساد

- ترتيب غير مُرضٍ على المستوى الدولي إذ استمر المغرب في التأرجح على مدى السنوات العشر الماضية؛
- عدم الوضوح في ما يتعلق بتحديد الأدوار والمسؤوليات وأفق الانجاز؛
- عدم وجود آليات فعالة للرصد ومراقبة النتائج وتقييم الآثار؛
- ضعف القدرة على تعبئة الإعتمادات لإنجاز البرامج المبرمجة.

تحديات خاصة بالمشاركة في صنع القرار

- مواصلة تعبئة المجتمع المدني في إطار مهامه المرتبطة بتنشيط التواصل المدني بشأن الحكومة المنفتحة بالمغرب؛
- الإشراك الفعال لجميع الفاعلين في تنفيذ التزامات المغرب حول مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة وخلق الاتساق والتكامل بين الإجراءات الفرعية؛
- خلق مناخ من الثقة بين جميع المتدخلين

3. تطور مؤشرات الهدف السادس عشر:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات		2009	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.16 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	1.1.16	عدد ضحايا القتل العمد لكل100000 نسمة بحسب الجنس والعمر		-	1,34	1,6	-	-	-	-
	3.1.16	نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الإثنى عشر شهرا السابقة	رجال						42	
			نساء	63	-	-	-	-	57	-
		أ. نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني خلال الإثنى عشر شهرا السابقة	رجال						10,5	
			نساء	15,2	-	-	-	-	12,9	-
		ب. نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف النفسي خلال الإثنى عشر شهرا السابقة	رجال						37,1	
			نساء	58	-	-	-	-	47,5	-
		ج. نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف الجنسي خلال الإثنى عشر شهرا السابقة	رجال						1,9	
			نساء	8,7	-	-	-	-	13,6	-
2.16 إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب	3.2.16	نسبة الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 29 سنة اللواتي تعرضن للعنف الجنسي قبل سن 18 سنة		4,1	-	-	-	-	0	

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2009	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
3.16 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة	1.3.16	نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميا (بالنسبة للنساء) (%)	3,0	-	-	-	-	10,5	
	2.3.16	المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء (%)	-	-	-	14,9	14,84	-	-
6.16 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	2.6.16	نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة (%)	-	-	16,1	-	-	-	-
7.16 كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.	1.7.16	نسبة تأنيث الوظيفة العمومية (باستثناء موظفي المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الأعلى للحسابات والقوات المساعدة والوقاية المدنية)(%)	-	39,0	39,3	39,8	39,8	40,0	-
9.16 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد	1.9.16	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر. (%)	-	-	-	-	96,9	-	100
16 -أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بجملة أمور منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	16 -أ-1	وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس		1	1	1	1	1	1

المصدر: وزارة العدل، وزارة الصحة/المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، قطاع إصلاح الإدارة، المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول تصورات الأسر لبعض مرامي أهداف التنمية المستدامة الرئيسية لسنة 2016، والبحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء لسنوات 2009 و 2019 .

IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

سياسة تعاون دولي نشيطة وخاصة مع إفريقيا

في ظل جائحة كوفيد-19، يبقى التعاون الدولي القوي والشراكات الشاملة ضروريان أكثر من أي وقت مضى لضمان تعافي جميع البلدان من الأزمة وإعادة البناء في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تزداد حاجيات المملكة للاستثمار وتبرز أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التمويل. كما يعد تحريك العمل التضامني من المتطلبات الأساسية لتجاوز التحديات المتعددة بالإضافة إلى ضرورة إنعاش التعاون العلمي والتقني والتعاون المتعدد الأطراف وتنمية التجارة الدولية.

1. التطورات الرئيسية في سياق وباء كوفيد-19

التمويل

في سياق يتسم بانخفاض المساعدة العمومية للتنمية[20] (ODA) ووزن هام للدين العمومي، إضافة إلى ما يستوجبه تحقيق أهداف التنمية المستدامة من إنفاق، يظل تحريك العائدات الضريبية من بين الضرورات الملحة للمغرب.

في ما يتعلق بتعبئة الموارد المالية الوطنية، بلغت نسبة الإيرادات العمومية حوالي 21,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020. ورصد المغرب ما يقرب من 198,793 مليار درهم من الإيرادات الضريبية[21] (أي ما يعادل 18,6% من الناتج الداخلي الإجمالي).

وتشكل الإيرادات الضريبية[22] المصدر الرئيسي لتمويل نفقات الميزانية العامة للخزينة، حيث غطت حوالي 71,9% من هذه النفقات سنة 2019 بدلاً من 75,8% سنة 2018.

أما بالنسبة للمداخيل الجمركية فقد بلغت 91 مليار درهم سنة 2020، بالرغم من السياق الاقتصادي والضريبي الصعب.

المبيان 17: الإيرادات العمومية كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

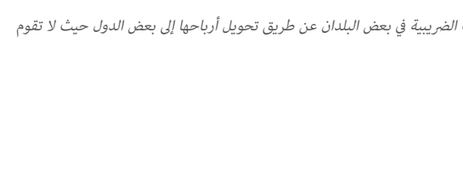

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

يشارك المغرب بنشاط في مشاريع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (BEPS).

حقق المغرب تقدما كبيرا في ما يتعلق بالامتثال الضريبي، ولا سيما في ما يخص الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المالية والقانونية الهادفة إلى مكافحة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (تدابير مكافحة.BEPS[23]). وفي

[20] *758 مليون دولار سنة 2019 مقابل 2.4 مليار دولار سنة 2017*

[21] *باستثناء ضريبة القيمة المضافة للجماعات المحلية*

[22] *باستثناء ضريبة القيمة المضافة للجماعات المحلية*

[23] *يشير مشروع BEPS إلى الوسائل المختلفة التي تستخدمها الشركات الدولية لاستغلال الثغرات الضريبية في بعض البلدان عن طريق تحويل أرباحها إلى بعض الدول حيث لا تقوم بأعمال تجارية وحيث تدفع ضرائب قليلة.*

هذا الصدد، تم استكمال أحكام المدونة العامة للضرائب لتدابير مكافحة التآكل في إطار قانون المالية 2020، من أجل تحديد التزام مجموعات الشركات متعددة الجنسيات بتقديم[24] ما يسمى «إعلان كل بلد على حدة».

تدهور وضع الميزانية خلال الأزمة الصحية لكوفيد-19

أدى انخفاض الإيرادات الضريبية[25] (باستثناء ضريبة القيمة المضافة للجماعات الترابية) من 212,638 مليار درهم سنة 2019 إلى 198,793 مليار درهم سنة 2020، إلى تفاقم عجز الميزانية (7,7%من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 3,6% سنة 2019)[26]. وقد تجاوز هذا العجز بشكل كبير متوسط العجز السنوي المسجل بين 2012-2019، والذي كان في حدود 4,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

صمود تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وانخفاض الحاجة التمويلية للاقتصاد الوطني

بالرغم من الركود الذي اتسم به المحيط العالمي، لا سيما في منطقة اليورو، أبانت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج عن صمود قوي سنة 2020، إذ عرفت ارتفاعا بنسبة 5% مقارنة بالسنة الماضية، لتستقر عند 68 مليار درهم. ويبرهن هذا التطور على روح التضامن والمسؤولية الأسرية التي تسود بين المغاربة المقيمين بالخارج وبلادهم. وبالتالي، أدى الأداء الجيد للتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وانخفاض الواردات إلى الحد من الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني إلى 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 مقابل 3,7% سنة 2019. وظلت احتياطيات النقد الأجنبي أعلى بكثير من مستواها في السنة الماضية بفضل السحب الذي تم إجراؤه بموجب خط الاحتراز والسيولة (PLL) لصندوق النقد الدولي في أبريل 2020 وزيادة اللجوء إلى التمويل الخارجي.

زيادة الدين الخارجي العمومي

في سنة 2020، بلغ الدين الخارجي العمومي المستحق ما يقرب من 42 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 34,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل حوالي 35,4 مليار دولار أمريكي 2019، أي بزيادة قدرها 10%. أما إجمالي خدمة الدين الخارجي العمومي، فقد بلغ 4,374 مليار دولار أمريكي مقابل3 مليار دولار أمريكي سنة 2019، وهو ما يمثل 9,3% من الإيرادات الجارية لميزان المدفوعات وحوالي 11,7% من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات.

المبيان 18: نسبة خدمة الدين العمومي الخارجي في صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية

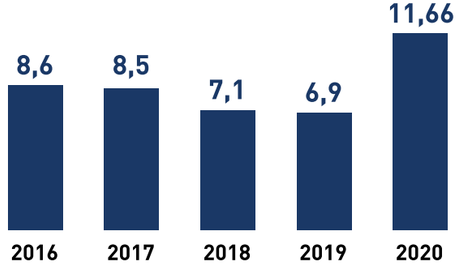

المصدر: مكتب الصرف، مديرية الخزينة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب: مصدر تمويل أجنبي

انخفضت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب من 34,5 مليار درهم سنة 2019 إلى 27,5 مليار درهم في 2020، موزعة على النحو التالي: يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى بحصة تبلغ 33% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، يليه قطاع العقارات الذي حافظ على حصته (21%) خلال الفترة 2007-2020، فيما شهدت السياحة التي كانت تحتل المرتبة الأولى انخفاضا ملحوظا (من 32,7% إلى 6,3%خلال هذه الفترة).

[24] تم تقديم هذا الإعلان وفقًا للمعايير الدولية، وستكون المعلومات التي يحتوي عليها موضوع التبادل التلقائي مع إدارات الضرائب في البلدان التي أبرمت اتفاقية أواتفاقية مع المغرب، » المدونة العامة للضرائب« ، 2020.

[25] نظرًا لأن الزيادة في إنفاق القطاع العام يتم تمويلها من خلال المساهمات الطوعية الخاصة والعامة لصندوق مكافحةCOVID-19

[26] المندوبية السامية للتخطيط

وعلى عكس الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات وقطاع السياحة الذي عرف انخفاضا، فقد عرفت إيرادات صناعة السيارات نموا ملحوظا إذ بلغت 4 مليارات درهم سنة 2020 مقابل 664 مليون درهم سنة 2010.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر المغربي في الخارج، فقد سجلت تدفقاتها انخفاضا بنسبة 53% لتصل إلى 4,7 مليار درهم سنة 2020 مقابل9,9 مليار درهم سنة 2019.

التكنولوجيات الجديدة والابتكار

في سياق كوفيد-19، يعد دور التعاون العلمي الدولي وتعزيز الاستثمار في العلوم أمرا بالغ الأهمية. من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز تبادل البيانات والحصول على نطاق أوسع ومفتوح للوصول إلى المعرفة العلمية لتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات موثوقة والتحكم بشكل أفضل في الجائحة وكذلك لتسريع وضمان الوصول العادل إلى اللقاحات.

وفي هذا السياق نلاحظ مساهمة المغرب في المبادرة العالمية «الاستجابة العالمية لفيروس كورونا» التي أطلقتها المفوضية الأوروبية لمكافحة فيروس كورونا ومشاركة باحثين مغاربة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إنشاء شبكات مشاريع بحثية دولية ذات الصلة ب كوفيد-19.

كما أن التعاون بين المغرب والصين في المجال الصحي تجلى في عقد سلسلة من الندوات واللقاءات الافتراضية بين خبراء طبيين من البلدين بهدف تبادل المعلومات والخبرات حول مكافحة الوباء، طرق التشخيص والعلاج وإدارة المستشفيات وحماية الكوادر الطبية. ولم يتوان البلدان عن تقديم دعمهم وتضامنهم، خلال هذا السياق الوبائي، للعديد من البلدان في القارة الإفريقية. إضافة إلى دعم الوكالة الكورية للتعاون الدولي (كويكا)، بالشراكة مع منظمة «غلوبال كير» غير الحكومية، لمشروع «الاستجابة لفيروس كوفيد-19 في المغرب» من أجل مساعدة المملكة في حربها ضد الوباء.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة 2019-2020 إطلاق عدد من المشاريع الهيكلية في إطار تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي. كما وقع المركز الوطني للبحوث العلمية والتقنية العديد من اتفاقيات التعاون مع مؤسسات أجنبية مماثلة مثل CSIC وAECI (إسبانيا) وCNRI (إيطاليا) و GRICES (البرتغال) وCSIR (الهند).

وفي هذا السياق، وعلى سبيل المثال، دخلت الإدارة المكلفة بالبيئة في عدة شراكات مع منظمات متعددة الأطراف وثنائية (مرفق البيئة العالمية، البنك الدولي، الصندوق الأخضر للمناخ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وبلدان (ألمانيا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، إلخ) بهدف تبادل الخبرات ونقل المعرفة والمساعدة الفنية وتطوير المشاريع في مختلف مجالات البيئة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

عرف استخدام الإنترنت ارتفاعا كبيرا خلال هذه السنة، وذلك من أجل ضمان استمرارية الأنشطة اليومية في ظل ما فرضته تدابير الحجر الصحي التي تم اتخاذها لاحتواء جائحة كوفيد-19.

بشكل عام، يتسم نمو حظيرة الإنترنت في المغرب بتقدم الإنترنت المتنقل على الإنترنت الثابت، ويعزى ذلك لضعف حظيرتي الإنترنت الثابت من نوع «ADSL» والإنترنت بالألياف البصرية، إذ بلغ عدد المشتركين في كل منهما 1,6 مليون و218.035 مشتركا على التوالي خلال سنة 2020. كما تواصل تقلص الاشتراكات في خدمة الإنترنت الثابت بصبيب أقل من 2 ميجابايت في الثانية وارتفاع تلك المتعلقة بصبيب يعادل أو يفوق 2 ميجابايت في الثانية. هذا وقد بلغت نسبة الاشتراكات في خدمة الأنترنت الثابت من نوع «ADSL» بصبيب أقل من أو يعادل 4 ميجابايت في الثانية55,33% من الحظيرة الإجمالية لهاته الخدمة[27].

[27] تحليل تطور قطاع الاتصالات في المغرب في نهاية دجنبر 2020. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

جدول رقم 1: الاشتراكات في خدمة الإنترنت الثابت لكل 100 نسمة حسب سرعة الصبيب[28]

سرعة الصبيب	2019	2020
[256 Kbits/s -2 Mbits/s[	0,01	0,003
[2 Mbits/s -10 Mbits/s[	3,06	3,41
>= 10 Mbits/s	1,72	2,43
المجموع	**4,79**	**5,84**

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

كما تواصل نسبة استخدام المغاربة للإنترنت تسجيل منحى تصاعدي سنة تلو الأخرى، حيث تراوحت ما بين 58,3% و74,4% خلال سنتي 2016 و2019[29].

المبيان 19 نسبة مستخدمي الانترنيت (%)

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

التجارة الخارجية

إذا كان العرض التصديري بالمغرب قد عرف تغيرا هاما خلال العشرية الأخيرة، يتجلى من خلال ارتفاع المنظومات الصناعية، صمود قطاع الصناعات الغذائية، وتراجع قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة المنخفضة (المنسوجات) فإن العجز التجاري المغربي لا يزال يعرف ارتفاعا هيكليا، وذلك بالنظر إلى ضرورة استيراد المواد الطاقية والحبوب خاصة في سنوات الجفاف وكذا نظرا لاستيراد المدخلات الخاصة بالمنظومات الصناعية.

إلا أن أزمة كوفيد-19 أثرت على الواردات أكثر من الصادرات، التي انخفضت بنسبة 14,1% و7,5% على التوالي. مما أدى في النهاية إلى خفض العجز التجاري بنسبة 23%، حيث انخفض من 206,45 مليار درهم سنة 2019 إلى 159 مليار درهم سنة 2020، أي 14,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

نحو تعريفة جمركية أكثر تبسيطا

بتعاون وطيد بين إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والإدارات المعنية، تم حذف 762 تصنيفا إلى 10 أرقام للنظام المنسق في فاتح يناير 2021 على ضوء إحصاءات استعمالهم وكذا سعر الضريبة المطبق عليهم[30].

ومن جهة أخرى، فإن مستوى معدل التعريفة المرجحة المطبق[31] منخفض نسبيا ويستمر في الانخفاض في المغرب (كما يتضح من الرسم البياني أدناه)، مما يدل على درجة النجاح الذي تحقق في المفاوضات متعددة الأطراف وتمسك المملكة بنظام التجارة الدولي الشامل العادل والمفتوح تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.(WTO)

[28] *الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.*
[29] *البحث الوطني السنوي حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.*
[30] *التقرير السنوي 2020، إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة*
[31] *يتم تطبيق السعر مع مراعاة الأسعار التفضيلية المطبقة (والمتاحة) على مستوى الرمز المكون من 6 أرقام للنظام المنسق.*

المبيان 20: الرسوم الجمركية المطبقة على استيراد المنتجات غير الفلاحية وغير البترولية، 1988-2019 مؤشر: معدل التعريفة المرجحة. نوع التعريفة: MFN (Most Favoured Nation)

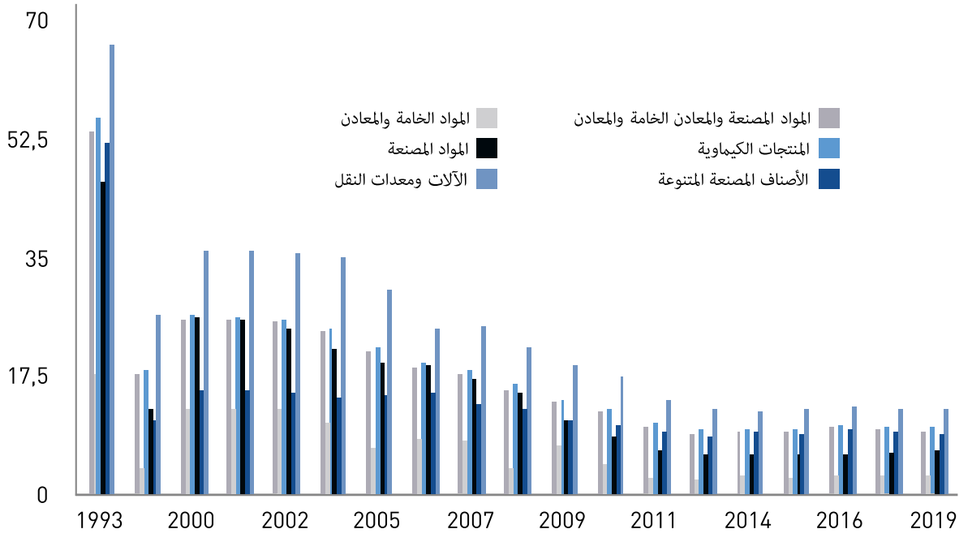

المصدر: قاعدة المعطيات UNCTAD

وقد نص قانون المالية لسنة 2020 على زيادة الرسم العام للاستيراد من 25% إلى 40%. وعلى الرغم من الزيادة في هذه الرسوم، لا يزال المغرب متوافقا مع التزاماته الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث أن التعريفات الجمركية المفروضة على الرسوم الجمركية المطبقة تظل أقل من تلك المقيدة على مستوى منظمة التجارة العالمية (انظر الجدول أدناه).

جدول رقم 2: التعريفات الجمركية المقيدة وMFN (Most Favoured Nation) المطبقة %.

	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط التعريفات المقيدة	41,3	41,3	41,3	41,3	41,3
متوسط التعريفات المطبقة MFN	11,5	11,5	11,4	-	11,4
متوسط التعريفات المرجحة بحجم التجارة	9,3	10,4	9,9	9,7	10,7

المصدر: منظمة التجارة العالمية، « الملف التعريفي العالمي 2020 »

خلال الفترة 2016-2019، شهد متوسط التعريفات الجمركية التي يطبقها المغرب على السلع القادمة من البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية اتجاها تنازليا، بينما تم تسجيل زيادة في هذه التعريفات سنة 2020 (8,9% للبلدان النامية، و11,1% للبلدان أقل نموا و4,9% للبلدان الجزرية الصغيرة النامية).

وقد عمل المغرب على تسريع التجارة عبر الحدود من خلال إرساء الدفع الإلكتروني لتكاليف الشحن وتنظيم الطابع اللامادي للإجراءات الجمركية وتمديد ساعات عمل الموانئ (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020).

ولمواجهة الجائحة كوفيد-19، اعتمد المغرب تدابير تجارية ضرورية لحماية صحة ورفاهية سكانه[32]. حيث كانت مجموعة من المنتجات موضوع ترخيص تصدير أو إذن محدد.

علاوة على ذلك، عملت الحكومة المغربية على وضع سياسة لاستبدال الواردات. وقد تم تحديد العديد من المنتجات[33] في «بنك المشاريع» في هذا الباب. ويمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية في هذه القطاعات من دعم صندوق الاستثمار الاستراتيجي، وذلك في إطار قانون المالية 2021 (الذي تم منحه 45 مليار درهم)[34].

وتم تعزيز سياسة الدفاع التجاري (تدابير مكافحة الإغراق، تدابير الوقائية، ونظام جديد للمراقبة للمنتجات الصناعية عند الاستيراد) مع استمرار عملية تيسير وتقنين التجارة.

الشراكة

مساهمة المغرب في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

كما صرح جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، فإن المغرب ملتزم «بالتعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف والشراكات المتوازنة والمفيدة لجميع الأطراف»[35]. وبالتالي، يواصل المغرب تأكيد استعداده للمساهمة في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة من خلال شراكاته الإقليمية ومن خلال سياسته الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي.

علاوة على ذلك، فإن التزام المغرب بمبادرة «الحزام والطريق» الصينية لا يمكن أن يكون إلا مفيدا لإفريقيا. وسيغطي هذا المشروع العديد من البنى التحتية والسكك الحديدية والطرق البحرية وسيساهم في إدخال منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيز التنفيذ.

ويعتبر مشروع «Link Up Africa» أول مشروع في إطار التعاون الثلاثي بين المغرب والاتحاد الأوروبي و إفريقيا. ويمثل فرصة للاتحاد الأوروبي لدعم جهود التعاون المغربية مع شركائه الأفارقة ويهدف إلى دعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية للوكالة المغربية للتعاون الدولي.

في ما يتعلق بالهجرة، فقد افتتح المغرب مرصد إفريقي للهجرة برعاية الاتحاد الإفريقي في دجنبر 2020. وسيمكن هذا المرصد من تغطية النقص الحاصل في إفريقيا من حيث البيانات الخاصة بالهجرة. ويشكل منصة لجمع وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات بين الدول الإفريقية الأعضاء والإدارة الشاملة للهجرة في أفريقيا.

في مجال البيئة، تم توقيع حوالي عشرين اتفاقية تعاون مع دول الجنوب، وخاصة في إفريقيا. إذ خصص المغرب ما يقرب من 250 ألف دولار أمريكي لتنفيذها خلال سنة 2021، في إطار برنامج المساعدة الفنية وبناء القدرات للبلدان الشريكة الجنوبية، وخاصة تلك الإفريقية التي تبلغ ميزانيتها الإجمالية 900 ألف دولار أمريكي تغطي الفترة 2018-2021.

وخلال قمة «العمل على المناخ»[36] في نيويورك (شتنبر2019)، تم اختيار المغرب من بين الدول التي قدمت التزامات طموحة لتحديد إمكانيات خفض غازات الاحتباس الحراري بنسبة 45% في البلاد في أفق 2030.

و في إطار دعم الجهوية المتقدمة، تم تنفيذ برنامج لدعم الحكامة المحلية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[32] تسمح قواعد منظمة التجارة العالمية لأعضائها بهذه المساحة للمناورة.

[33] (المواد الغذائية والصحية والمنسوجات والجلود والمواد والمعدات الصناعية وما إلى ذلك).

[34] المرسوم رقم528-20-2.12 BO غشت 2020

[35] وزارة الشؤون الخارجية و التعاون الإفريقي.

[36] بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة.

من أجل تعزيز القدرات الفردية والتنظيمية والإدارية للجهات والإدارة الترابية.

أما على الصعيد الثقافي، فقد تم اعتماد العديد من البرامج الدولية نذكر منها اتفاقيات تعاون ثقافي وعلمي بين مؤسسات مغربية للتعليم العالي ومؤسسات أجنبية، واتفاقيات لحماية وحفظ الممتلكات الثقافية المنقولة وغير المنقولة، غير المادية والسلع الطبيعية.

وأخيرا، من أجل دعم البلدان الإفريقية في جهودها لمكافحة وباء كوفيد-19[37]، قدم المغرب مساعدات طبية (8 ملايين كمامة،900 ألف قناع، 600 ألف من الأقنعة الواقية، 60 ألف سترة طبية، 30 ألف لتر من المطهرات الكحولية، بالإضافة إلى 75 ألف علبة من الكلوروكين و15 ألف علبة من أزيترومايسين) لفائدة 15 دولة أفريقية[38].

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعبئة موارد مالية جديدة

بهدف السلاسة والمرونة في عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تم استكمال وتعديل قانون عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (86.12) بقانون جديد (18-46)[39] في سنة 2020. ويندرج هذا القانون في إطار تعبئة موارد مالية جديدة ويقدم العديد من التعديلات بما في ذلك توسيع مجالات التطبيق (جماعات ترابية، شركات أو منظمات غير حكومية وما إلى ذلك التي تخضع للقانون العام)، وإرساء حكامة متوافقة مع الخصائص الجهوية والمحلية وكذلك لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدى رئيس الحكومة.

هذا وعمل المغرب على تطوير الإطار القانوني الذي يحكم استثماراته، لا سيما في إفريقيا. وبالتالي، فإن النموذج الجديد لاتفاقيات تشجيع الاستثمار وحمايته[40] يستند إلى أهداف عامة تتعلق بالتنمية المستدامة، والحد من الفقر، وخلق فرص العمل، ومحاربة الرشوة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ثلث هذه الاتفاقيات تم إبرامها مع دول إفريقية.

مجتمع مدني مجند أكثر من أي وقت مضى

تم وضع برامج شراكة طموحة لصالح المجتمع المدني البيئي، تهدف إلى تعزيز قدرات الجمعيات حتى تتمكن من لعب الأدوار المخولة لها دستوريا باعتبارها جهة فاعلة أساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، تم إطلاق البوابة الوطنية لإنشاء الجمعيات البعيدة «www.tacharokia.ma» بمناسبة اليوم الوطني للمجتمع المدني (13 مارس 2021). ويهدف إلى تعزيز قدرات الجمعيات على ممارسة مهامها الدستورية والمساهمة بشكل فعال في تنمية عالمية ومستدامة من خلال عروض تدريبية هادفة ومبسطة في مختلف المجالات.

بالإضافة إلى ذلك، في إطار الشراكة مع وفد الاتحاد الأوروبي وتنفيذ برنامج دعم المجتمع المدني «مشاركة مواطنة»، أطلقت الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان دراسة حول «تعزيز دور جمعيات المجتمع المدني في المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030».

تحديث متواصل للنظام الإحصائي الوطني ولإطار تتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة

تعمل المندوبية السامية للتخطيط باستمرار على تطوير استراتيجيتها لتأهيل نظامها الإحصائي وإطارها الخاص بتتبع وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما يساعد على إنارة اتخاذ القرار. فقد أنجزت عدة أشغال شملت تعزيز قدرة النظام الإحصائي الوطني على إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإنتاج المعطيات حول آثار كوفيد-19 على أبعاد مهمة من هذه الأهداف، التواصل حول التقرير الوطني لعام 2020 حول أهداف التنمية المستدامة، تعزيز الشراكات مع الجامعات ومنظومة الأمم المتحدة في المغرب، وإطلاق مسلسل إعداد تقارير جهوية حول أهداف التنمية المستدامة.

[37] بيان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، بتاريخ 14 يونيو 2020.

[38] بوركينافاسو، الكاميرون، جزرالقمر، الكونغو، إيسواتيني، غينيا،غ ينيابيساو، ملاوي، موريتانيا،النيجر،جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، تنزانيا، تشاد و زامبيا

[39] الجريدة الرسمية رقم 6870 أبريل 2020.

[40] بما يتماشى مع أحدث المعايير في ما يتعلق بمعاهدات الاستثمار الثنائية، على النحو الذي أوصى بهUNCTAD، فإن هذه المؤشرات تشمل أحكامًا تضمن حق التنظيم لمصلحة البلد المضيف، مع حماية الاستثمارات المخطط لها. وتحديث آلية تسوية المنازعات التي قد تنشأ

وهكذا، أجرت المندوبية السامية للتخطيط بحثا وطنيا جديدا لدى الأسر حول مصادر الدخل، مكنت نتائجه من تحيين مؤشرات الفقر والفوارق في مستوى المعيشة. كما أنجزت، بتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، بحثا وطنيا حول انتشار انعدام الأمن الغذائي، مما مكن من التوفر على مؤشر وطني لقياس هذه الظاهرة.

كما أنتجت معطيات ومؤشرات تتعلق بوقع كوفيد-19 على أبعاد مهمة لأهداف التنمية المستدامة، انطلاقا من بحوث ودراسات حول تأثير هذا الوباء على النمو الاقتصادي، ونشاط المقاولات والوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأسر وكذا على اللاجئين بالمغرب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جودة الحسابات الوطنية والبحوث البنيوية والظرفية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي يقوم بها المندوبية السامية للتخطيط، تشكل، حاليا، مرجعا أساسيا في بلورة السياسات العمومية وتتبع تنفيذها وتقييم نتائجها.

وفي هذا الإطار، تمكن سلاسل المعطيات التي تم إعدادها انطلاقا من نتائج البحوث الإحصائية والحسابات الوطنية، من التوفر على قاعدة معطيات شاملة ومحينة في خدمة تحليل السياسات العمومية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية وخاصة تتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، قامت المندوبية السامية للتخطيط بتطوير ترسانة من النماذج، من بينها النموذج شبه المحاسبي ونموذج الاقتصاد القياسي الكلي ونموذج التوازن العام الحسابي الذي تم استخدامه في محاكاة سيناريوهات تطور مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في أفق 2030.

بالإضافة إلى ذلك، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط أنشطة تواصلية حول التقرير الوطني الطوعي لسنة 2020 حول أهداف التنمية المستدامة، حيث تم إصدار هذا التقرير بثلاث لغات، العربية والفرنسية والإنجليزية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وعرض هذا التقرير في ندوات دولية، نظمتها، عن بعد، كل من غرفة التجارة السويسرية بالدار البيضاء وسفارة بلجيكا بالمغرب، وكذا في ندوة نظمها المغرب على هامش الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وحظي تعزيز الشراكات مع الجامعات ومنظومة الأمم المتحدة بأهمية كبيرة في عمل المندوبية السامية للتخطي، حيث تم تنفيذ، بتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، برنامج تكويني لتعزيز القدرات في مجال استخدام أدوات تقنية مندمجة لتتبع وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، إضافة إلى توقيع اتفاقيتي شراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية وجامعة شعيب الدكالي.

وتطبيقا لالتزامات المندوبية السامية للتخطيط ومنظومة الأمم المتحدة بالمغرب في مجال التتبع وإعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة ووفقاً لقرار اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تهيب بالمندوبية السامية للتخطيط بإعداد تقارير جهوية حول هذه الأهداف، شرعت المندوبية السامية في إعداد هذه التقارير بدءا بجهتي طنجة -تطوان -الحسيمة والدار البيضاء – سطات، في أفق تعميمها على باقي جهات المملكة.

2. التحديات الرئيسية:

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ما يلي:

- تطوير وتنويع مصادر التمويل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة و ذلك ممن خلال:
- ترشيد النفقات وتحديد أولوياتها؛
- زيادة تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل الاستثمار المنتج وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- اعتماد إطار ميزانية متوسط الأجل واضح وشفاف لدعم ثقة المستثمرين؛
- تسريع الجهود للحد من اعتماد المغرب على الطاقة المستوردة من خلال تطوير الطاقات المتجددة وتنفيذ إصلاح ضريبي أكثر حسما وشمولا، مع زيادة الجهود لاحتواء النفقات الجارية؛
- العمل على خفض الدين العام بالتوازي مع تنفيذ إصلاحات حاسمة جديدة لتحسين السياسة المالية وزيادة نجاعة الإنفاق العام؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار التكنولوجي وتعزيز الشراكة في هذا المجال بين الدولة والقطاع الخاص والجهات والجامعات؛
- تقليص الفجوة الرقمية بين الوسطين الحضري والقروي والفئات الغنية والهشة في ما يتعلق بالربط بالأنترنت ذو الصبيب العالي؛
- إقامة شراكات بين جميع الفاعلين (الدولة، السلطات المحلية، الجامعات، القطاع الخاص، المجتمع المدني)؛
- الاستفادة من استراتيجية الانفتاح المغربية وتعظيم فوائدها من حيث تطوير العرض القابل للتصدير وجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إجراء التحول الهيكلي الذي أصبح ضروريا لانطلاق اقتصادي ناجح؛
- الاستمرار في نهج وسائل مبتكرة لجمع وتحليل المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية الوطنية.

3. تطور مؤشرات الهدف السابع عشر:

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.17 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.	1.1.17	نسبة مجموع مداخل العمومية في الناتج المحلي الإجمالي،حسب المصدر.(%)	23,2	21,4	21,6	21,7	21,1	22	21,4	-
	2.1.17	نسبة الميزانية العامة الممولة من الضرائب الوطنية (%)	68,1	72,2	72,0	74,9	75,8	71,9	-	-
3.17 البحث عن موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	1.3.17	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الإجمالي (%) (التدفق الصافي)	3,2	3,2	2,1	2,4	3,0	1,4	1,5	-
	2.3.17	حجم التحويلات المالية (بالدولار الأمريكي) كنسبة من مجموع الناتج الداخلي الإجمالي.	6,2	6,1	6,2	6,2	5,9	5,6	6,3	-
4.17 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات التي تهدف إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.	1.4.17	نسبة خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات (%)	7,4	7,6	8,6	8,5	7,0	6,9	11,66	-
8.17 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.8.17	نسبةالسكان الذين يستعملون الإنترنت (%)	56,8	57,1	58,3	61,8	64,8	74,4		-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة المستهدفة في أفق 2030
10.17 إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد، مفتوح، غير تمييزي، منصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنطقة.	1.10.17	المتوسطات المرجحة للتعرفة الجمركية المطبقة من طرف المغرب في جميع أنحاء العالم (%)	-	9,3	10,4	9,9	9,7	10,7		-
11.17 تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول 2020	1.11.17	حصة المغرب في الصادرات العالمية (%)	-	0,14	0,14	0,15	0,15	0,15		-
12.17 تحقيق التنفيذ المناسب لتوقيت وصول منتجات جميع البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، عن طريق ضمان أن تكون قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات البلدان الأقل نمواً شفافةً وبسيطةً، والمساهمة في تيسير الوصول إلى الأسواق	1.12.17	متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية، البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية المطبقة من طرف المغرب(%)	-	-		-	-			-
		أ- على البلدان النامية	-	-	7,5	7,4	6,8	8,9		
		ب- على البلدان الأقل نموا	-	-	8,3	9,7	5,7	11,1		
		ج- على الدول الجزرية والصغيرة النامية	-	-	3,4	4,0	1,5	4,9		

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، المنظمة العالمية للتجارة، مكتب الصرف بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، البنك الدولي

الترابط بين الاستراتيجيات والبرامج مع أهداف التنمية المستدامة

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: جسدت بإنجاز أكثر من 43 ألف مشروع تنموي في مرحلتيها الأولى والثانية. في حين تهدف مرحلتها الثالثة (2019-2023) الى تعزيز المكتسبات وبناء المستقبل.وتتمحور حول 4 برامج ترتكز على تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية الاجتماعية خاصة في المناطق التي تعرف نقصا في التجهيزات ؛ محاربة سوء التغذية لدى الأطفال، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة ؛ تحسين الدخل والاندماج الاقتصادي للشباب ؛ الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري. كما يشكل دعم التعليم الأولي في المناطق القروية الهشة محور أولوية يهدف إلى دعم نمو الرأسمال البشري للأجيال القادمة. بالإضافة إلى ذلك، أولت هذه المبادرة اهتماما خاصا لمكافحة الهدرالمدرسي من خلال ارساء الية للدعم التعليمي لصالح تلاميذ المدارس الابتدائية في المناطق القروية وشبه الحضرية.	وزارة الداخلية	الهدف 1: القضاء على الفقر، الهدف 2: القضاء التام على الجوع، الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية، الهدف 4: التعليم الجيد، الهدف 5: المساواة بين الجنسين، الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.
صندوق دعم التماسك الاجتماعي (2012-2020): تم تصميمه في البداية من أجل المساهمة في تمويل العديد من البرامج الاجتماعية، مثل برنامج تيسير لمحاربة الهدر المدرسي، وعملية «مليون محفظة»، ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة، ودعم الأرامل، وبرنامج نظام المساعدة الطبية (RAMED). وقد تم خلال مشروع قانون المالية برسم سنة 2021 اقتراح تغيير تسمية «صندوق دعم التماسك االجتماعي ليصبح «صندوق دعم الحماية االجتماعية والتماسك االجتماعي» وكذا تعزيز موارد هذا الصندوق بمداخيل جديدة.	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الهدف 1: القضاء على الفقر، الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية، الهدف 4: التعليم الجيد، الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة.
أنظمة التغطية الصحية : تمكّن أنظمة التغطية الصحية، ولا سيما نظام المساعدة الطبية (راميد) ونظام التغطية الصحية الاجبارية، من بلوغ معدل تغطية طبية يصل الى 68.8% من سكان المغرب في عام 2019.	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الهدف 1: القضاء على الفقر، الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية.
السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب (2015-2025) والتي تشكل الاستجابة الوطنية لمكافحة جميع أشكال العنف والاعتداء واستغلال الأطفال.	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 4: التعليم الجيد الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
استراتيجية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير: تهدف إلى محاربة جميع أشكال التمييز ضد النساء وأرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والنساء والفتيات ذوي الحقوق وضمان ولوج هذه الفئة من السكان إلى الحقوق والخدمات والمزايا المخولة لها. وتبلغ ميزانية المندوبية 145.488.000 درهم برسم سنة 2020.	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	الهدف 1: القضاء على الفقر؛ الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه؛ الهدف 5: المساواة بين الجنسين؛ الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية (2021-2025): بغلاف مالي يصل الى 51 مليار درهم سنويا، يهدف هذاالمشروع الى: تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لتشمل 22 مليون مستفيد إضافي، تعميم التعويضات العائلية التي سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل وتوسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج حوالي 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة و كذا تعميم التعويض عن فقدان الشغل.	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الهدف 1: القضاء على الفقر، الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية، الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.
استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030: وتقوم على ركيزتين تتعلقان بإعطاء الأولوية للعنصر البشري ومتابعة دينامية التنمية الفلاحية من خلال انبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية وذلك بتحسين الدخل وحماية الفلاحين ودعم الادماج المهني للشباب. وتهدف هذه الاستراتيجية أيضًا إلى تحسين قنوات التوزيع للمنتجات الفلاحية وتطوير الفلاحة المستدامة والمرنة، لا سيما من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بمياه الشرب والري.	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: قطاع الفلاحة.	الهدف 1: القضاء على الفقر، الهدف 2: القضاء التام على الجوع، الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
برنامج التغذية الوطني الشامل والمندمج 2019-2030: يهدف هذا البرنامج إلى: • تحسين مؤشرات الحالة التغذوية للسكان طوال دورة الحياة، ولا سيما خلال 1000 يوم (الحفاظ على أقل من 5% من الهزال لدى الأطفال؛ عدم زيادة نسبة الأطفال والمراهقين الذين يعانون من زيادة الوزن والسمنة؛ تقليل التقزم بنسبة 40% عند الأطفال أقل من 5 سنوات)؛ • تعزيز أسلوب حياة صحي للوقاية من الاضطرابات التغذوية والأمراض المرتبطة بالتغذية (الوصول إلى نسبة 50% من النساء اللاتي يمارسن الرضاعة الطبيعية المبكرة والرضاعة الطبيعية الحصرية؛ وتقليل نقص الحديد بمقدار الثلث مقارنة بمستواه في سنة 2000؛ والقضاء على نقص فيتامين أ؛ والقضاء على اضطرابات نقص اليود؛ تقليل استخدام الملح بنسبة 10%)؛ • تعزيز المهارات المؤسسية والمهنية في مجال التغذية؛ • تعزيز التنسيق متعدد القطاعات؛ • تطوير البحوث والخبرة في مجال التغذية	وزارة الصحة	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 2: القضاء التام على الجوع الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
الاستراتيجية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها 2019-2029: وتهدف إلى الحد بنسبة 20% من انتشار التدخين الحالي بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر وبنسبة 10% من انتشار ارتفاع ضغط الدم وبنسبة 15% من انتشار مرض السكري. تصل الميزانية التقديرية (بدون احتساب الموارد البشرية) إلى 5.4 مليار درهم.	وزارة الصحة	الهدف3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 5: المساواة بين الجنسين
المخطط الاستراتيجي الوطني لمكافحة السيدا (مخطط التمديد لسنة 2023)، ويهدف إلى: • التقليص بنسبة 50% في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في سنة 2023 مقارنة بسنة 2019؛ • التقليص بنسبة 50% في الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية في سنة 2023 مقارنة بسنة 2019؛ • الحد من التمييز وتعزيز ولوج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إلى الدعم النفسي والاجتماعي؛ • تعزيز الحكامة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية لضمان تسريع الاستجابة واستدامتها.	وزارة الصحة	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 5: المساواة بين الجنسين
المخطط الوطني للصحة النفسية متعدد القطاعات 2020-2030: يهدف إلى تعزيز الرفاه النفسي، والوقاية من الاضطرابات النفسية، وتوفير الرعاية، وتحسين فرص الشفاء، وتعزيز الحقوق الأساسية وتقليل الوفيات والمراضة والإعاقة لدى الأشخاص المصابين باضطرابات عقلية.	وزارة الصحة	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 5: المساواة بين الجنسين
المخطط الاستراتيجي الوطني لمكافحة داء السل 2021-2023: ويهدف إلى تقليل عدد الوفيات المرتبطة بهذا المرض بنسبة 60% في سنة 2023 مقارنة بسنة 2015.	وزارة الصحة	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 5: المساواة بين الجنسين
الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية 2019-2029: وتهدف إلى الحد بنسبة 20% من انتشار التدخين الحالي بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر وبنسبة 10% من انتشار ارتفاع ضغط الدم وضغط الدم وبنسبة 15% من انتشار مرض السكري. تصل الميزانية التقديرية (بدون احتساب الموارد البشرية) إلى 5.4 مليار درهم.	وزارة الصحة	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 5: المساواة بين الجنسين
السياسة الوطنية المتكاملة لصحة الطفل لسنة 2030، يتم تنزيلها عبر مخطط عمل استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لصحة الطفل للفترة 2021-2025.	وزارة الصحة	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 2: القضاء التام على الجوع الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 5: المساواة بين الجنسين

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصحي 2021-2023: وتهدف إلى ما يلي: • زيادة التمويل الجماعي للصحة؛ • نحو نظام موحد للتأمين الصحي؛ • نجاعة أكثر في استخدام الموارد؛ •الحكامة والمساءلة وفعالية العمل الجماعي.	وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري واللجنة الفنية الوزارية للحماية الاجتماعية	الهدف 1: القضاء على الفقر -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية -الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي -الهدف 10: الحد من التفاوتات
الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030: تهدف إلى إرساء مدرسة جديدة قائمة على ثلاث دعامات رئيسية: الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع والرقي بالفرد والمجتمع. القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: يشكل إطارا تعاقديا وطنيا يهدف إلى ضمان استمرارية إصلاح منظومة التربية والتكوين واستدامته والتطبيق الكامل لأحكامه وتعبئة جميع الشركاء. أهم برامج الرؤية 2015-2030: البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (2018-2028): يهدف هذا البرنامج إلى تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028. برامج لتعميم التمدرس والتربية الدامجة: ويتعلق الأمر ببرامج دعم تمدرس الأطفال في وضعية هشاشة، لا سيما «المبادرة الملكية مليون محفظة» والنقل المدرسي والداخليات والمطاعم المدرسية وبرنامج تيسير. برامج التربية غير النظامية: ولا سيما برنامج «فرصة للجميع»، الذي يهدف إلى ضمان حصول كل شاب على تعليم أو تكوين جيد أو شغل بحلول سنة 2030. وبرنامج «من الطفل إلى الطفل» الذي يهدف إلى توعية الفاعلين التربويين الخارجيين والسلطات والمجتمع المدني وكذلك التلاميذ والأسر حول موضوع عدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة. برنامج جيني GENIE: الذي يروم دمج تكنولوجيا المعلومات والتواصل في المنظومة التربوية. البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة: يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الجميع من إمكانية الولوج إلى التعليم والشغل اللائق وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب. ومن المتوقع أن يصل معدل تغطية المدارس إلى 100% سنة 2028.	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	الهدف 4: التعليم الجيد

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 : التي تهدف إلى ضمان الحق في التكوين المهني وتحسين القدرة التنافسية للمقاولة والرفع من الإدماج المهني وإدماج التربية الوطنية والتكوين المهني وتعظيم الإدماج المهني للخريجين ودمج مساري التربية الوطنية والتكوين المهني وتقوية حكامة السياسة العمومية في مجال التكوين المهني.	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: قطاع التكوين المهني	الهدف 4: التعليم الجيد
البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد «رفيق»: ويهدف إلى تكوين 180 خبيراً و 3600 متخصصًا يمارسون في مجالات التعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية.	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الهدف 4: التعليم الجيد
برامج محو الأمية: موجهة للساكنة التي يفوق سنها 16 سنة والتي لا تعرف القراءة والكتابة. وتهدف إلى خفض معدل الأمية إلى 20% سنة 2021 ليصل إلى 10% بحلول سنة 2026.	رئيس الحكومة: الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	الهدف 4: التعليم الجيد
برنامج التكوين المستمر للأئمة وباقي القيمين الدينيين: الهدف هو مساعدة خريجي معهد محمد السادس لتدريب الأئمة والمرشدين والمرشدات على القيام بمهامهم وعلى تنمية قدراتهم المهنية فضلاً عن كفاءاتهم.	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الهدف 4: التعليم الجيد
خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني: وتهدف إلى إعطاء دفعة جديدة لقطاع التكوين المهني من خلال إصلاح المنظومة الحالية والانفتاح على مهن جديدة وساكنة مستهدفة وتحسين الجودة وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني متعددة القطاعات ومتعددة الوظائف وذات بعد جهوي (مدن المهن والكفاءات) بغلاف مالي يصل إلى 3,6 مليار درهم.	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: قطاع التكوين المهني	الهدف 4: التعليم الجيد
إستراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (2016-2020): والتي ترتكز على تقوية الهياكل المخصصة لتعزيز المساواة في الوظيفة العمومية، وإدماج المساواة بين الجنسين في النظام القانوني، وترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسة، والسلوك والثقافة التنظيمية للإدارة. المعدل المتوقع لإنجاز البرنامج في إطار مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية هو 15% سنة 2021، و15% سنة 2022، و 20% سنة 2023.	وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة – قطاع إصلاح الإدارة-	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
الخطة الحكومية للمساواة إكرام2 للفترة 2017-2021 : وتهدف إلى تعزيز فرص العمل والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز حقوق المرأة في ما يتعلق بالأسرة، وحماية المرأة وتعزيز حقوقها وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار. معدل تحقيق أهداف خطة إكرام 2 لسنة 2021: 100% **البرامج المنبثقة عن الخطة الحكومية للمساواة :** **1-برنامج مغرب التمكين أو البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030** والذي يهدف إلى تحقيق معدل الشغل للإناث بنسبة 30% ومضاعفة نسبة الخريجات من التعليم المهني، لتصل إلى 8%، وتعزيز بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء وحماية حقوقهن وتعزيزها. ويهدف معدل الإنجاز المتوقع للإجراءات المبرمجة في إطار برنامج «المغرب-التمكين» إلى 30% سنة 2021 و 45% سنة 2022 و 55% سنة 2023. **2.الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق سنة 2030**، والتي تندرج في إطار تنزيل أهداف برنامج «إكرام 2»، وتهدف إلى تعزيز الحماية من العنف والتمييز ضد النساء والفتيات؛ تحسين نظام منظومة التكفل بالنساء والفتيات، ضحايا العنف، تشجيع الإبلاغ وإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان إعادة تأهيل وإدماج مرتكبي أعمال العنف	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الهدف 1: القضاء على الفقر؛ الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة ؛ الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
برنامج مشاركة مواطنة: وهو برنامج دعم للمجتمع المدني في المغرب بتمويل من الاتحاد الأوروبي وهو يندرج ضمن خطة عمل الاتحاد الأوروبي والمغرب الذي يهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والجهوي مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء. ويعد الشباب والمساواة بين الجنسين والبيئة من المواضيع ذات الأولوية لهذا البرنامج.	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
برنامج «مرافقة»2015-2018: وهو برنامج دعم التعاونيات المنشأة حديثًا. لذا فإن نهج النوع الاجتماعي هو أحد الأبعاد التي ينهجها هذا البرنامج، والذي يدعم الأنشطة التي توفر المزيد من الفرص الاقتصادية للمرأة من خلال ممارسة نشاط مدر للدخل، من خلال مشاريع التحفيز. يهدف هذا البرنامج الذي مدته 5 سنوات إلى بناء قدرات 2000 تعاونية تم إنشاؤها حديثًا (500 كل سنة)، والتي ستعمل على تحسين واستدامة دخل حوالي 2000 مستفيد مباشر وغير مباشر.	مكتب تنمية التعاون	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
برنامج لإنشاء نظام دعم استثنائي للإبداع الثقافي والفني في سنة 2020: يهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد 19 إبان فترة الحجر الصحي.	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
برنامج ثقافي وفني تفاعلي: يشمل مختلف الأشكال الفنية كالموسيقى والمسرح والقراءة ورواية القصص والكتابة والفنون التشكيلية والرسم والخط العربي. ويركز على النقاشات حول عدد كبير من الكتب وتراتيل القرآن الكريم والمحاضرات والمقابلات. يوفر هذا البرنامج أيضًا اجتماعات ومنتديات جهوية ووطنية ودولية، ومساحة مخصصة لإبداعات الأطفال والشباب، ومعارض الفن والتراث وغيرها.	وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
إعلان مراكش 2020: للحد من العنف ضد المرأة: تم التوقيع عليه تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، في 8 مارس 2020 في مراكش، مع التزامات تهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة، وتحديد بروتوكول التكفل بالنساء ضحايا العنف. بجميع جهات المملكة، وإنشاء مبادرات مشتركة لوضع حد للزواج المبكر، وتطوير سلسلة من مراكز الحماية الاجتماعية لإيواء النساء ضحايا العنف، وضمان الشهادات الطبية المجانية والعلاج الطبي لهن.	تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، رئيسة الاتحاد الوطني لنساء المغرب	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الهدف1 : القضاء على الفقر الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
برنامج «من أجلك»: وهو برنامج مغربي-بلجيكي لدعم ريادة الأعمال النسائية في المغرب، تم تجريبه من 2013 إلى 2016 في ثلاث جهات (الدار البيضاء الكبرى، مكناس تافيلالت وطنجة تطوان بهدف تعزيز ريادة الأعمال، و إعداد برنامج تدريبي لصالح النساء.	APEFE (جمعية النهوض بالتعليم والتدريب في الخارج)	الهدف 5 : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء و الفتيات الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
برنامج (تكفل): هو برنامج تدريبي مدته ثلاث سنوات: وُضع كجزء من تنفيذ مشروع «دعم تعزيز محاربة العنف ضد النساء وتوفير الخدمات وجودتها» لصالح الموارد البشرية العاملة في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف. ويهدف إلى تملك الإطار المعياري والقانوني لحقوق المرأة على المستوى الوطني وتقوية القدرات للمهن المتعلقة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف.	وزارة التضامن و التنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الهدف 8: العمل اللائق و نمو الاقتصاد
البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج، وإعادة استعمال المياه العادمة: تم تعديل أهداف البرنامج إلى أفق 2040 على النحو التالي: • استمرار الاستثمار بالمدن والمراكز الحضرية لتحقيق معدلات الربط بشبكة الصرف الصحي ومكافحة التلوث بنسبة 100% في الوسط الحضري. • تجهيز 1207 مركزاً قرويا ومراكز رئيسية للجماعات بأنظمة للتطهير السائل لتحقيق معدل ربط يصل 80% ومعدل إزالة التلوث 60%. • تعبئة ما يناهز 573 مليون متر مكعب في السنة من المياه العادمة المعالجة.	وزارة الداخلية	الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
المخطط الوطني للماء 2020-2050: يشكل خارطة طريق لمواجهة التحديات المستقبلية في تدبير الموارد المائية والحفاظ عليها. ومن أهدافه ترشيد استهلاك هذا الموارد وتطوير العرض من خلال تعبئة الموارد غير التقليدية وتعزيز البنية التحتية المائية. (إنشاء 30 سدا كبيرا جديدا بحلول عام 2050).	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	الهدف 1: القضاء على الفقر؛ الهدف 2: القضاء التام على الجوع؛ الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ الهدف 8: العمل اللائق و نمو الاقتصاد
البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح الشرب والسقي 2020-2027: ويهدف بشكل أساسي إلى تسريع الاستثمارات في قطاع المياه لا سيما في المناطق التي تعاني من عجز مائي من خلال تطوير العروض التقليدية (السدود) والموارد المائية غير التقليدية (تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه. مياه الصرف الصحي وما إلى ذلك) وتأمين وتعزيز إمدادات مياه الشرب في المناطق الحضرية وتقوية إمدادات مياه الشرب الريفية ؛ وتوفير المياه في الري وشبكات توزيع مياه الشرب. تقدر استثمارات هذا البرنامج بـ 115 مليار درهم.	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	الهدف 1 القضاء على الفقر الهدف 2: القضاء التام على الجوع الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية الهدف 8: العمل اللائق و نمو الاقتصاد
الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2030: ترتكز على خمسة محاور رئيسية، والتي تتجلى في مزيج متنوع ومتطور حول خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية؛ تعبئة الموارد الوطنية من خلال تنمية الطاقات المتجددة،مما يمكن من تحقيق حصة هذه الطاقات في إنتاج الكهرباء تصل إلى نسبة 52% في أفق سنة 2030؛ وكذلك إرساء النجاعة الطاقية، التي تم تحديدها كأولوية وطنية، لترشيد استهلاك الطاقة بنسبة 15% بحلول سنة 2030 مقارنة مع الاتجاه العام؛ إضافة إلى التكامل الإقليمي من خلال تعزيز الترابط والتعاون الإقليمي، وأخيرا التنمية المستدامة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تأمين الإمدادات وإتاحة الطاقة؛ مع تعميم الولوج للطاقة بأسعار معقولة؛ وكذلك التحكم في الطلب والمحافظة على البيئة.	وزارة الطاقة و المعادن والبيئة	الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030: تشكل هذه الاستراتيجية إطارا استشرافيا شاملا ومتناسقا لتنمية منسجمة لموانئ المملكة، وحلقة هامة في السلاسل اللوجستية فيما يخص المبادلات الخارجية ورافعة هامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وترتكز على تنمية ستة أقطاب مينائية بالسواحل المغربية.	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك و الماء.	الهدف 8: العمل اللائق و نمو الاقتصاد؛ الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛ الهدف 14: الحياة تحت الماء.
الإستراتيجية الوطنية للطيران المدني "أجواء": وتهدف إلى بلوغ 70 مليون مسافر و182000 طن من السلع في أفق 2035، وتعزيز السلامة الجوية وحماية البيئة	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد التضامني	الهدف 8 : العمل اللائق و نمو الاقتصاد؛ الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛
الإستراتيجية الوطنية للتشغيل: يتمحور الهدف الرئيسي للإستراتيجية، للفترة 2015-2025، حول تعزيز العمل اللائق من خلال النمو الغني لفرص الشغل المنتجة والجيدة، والرفع من مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل، وتعزيز المساواة في الوصول إلى الشغل والتقليص من الفوارق الترابية في مجال التشغيل. تبلغ ميزانية وزارة الشغل والإدماج المهني 569.140.000 درهم برسم سنة 2020 من بينها 31,86% من ميزانية الاستثمار.	وزارة الشغل والإدماج المهني	الهدف 5: المساواة بين الجنسين الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
البرنامج التنفيذي لمخطط الوطني لإنعاش التشغيل 2019-2021: ركز على سلسة من التدابير الهادفة إلى تعزيز وضعية المرأة وتمكينها الاقتصادي من خلال برامج التشغيل التي تقدمها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وكذلك من خلال العمل في المؤسسات الإنتاجية بحلول سنة 2021.	وزارة الشغل والإدماج المهني	الهدف 5: المساواة بين الجنسين الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
الإستراتيجية الوطنية الإدماج المالي: توفر هذه الإستراتيجية الوصول العادل لجميع الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية(المعاملات والمدفوعات والمدخرات والتمويل والتأمين) لاستخدامها بما يناسب مع احتياجاتهم ووسائلهم.	وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
برنامج الابتكار في التقنيات النظيفة والتوظيف الأخضر (Cleantech Maroc): يهدف البرنامج إلى تعزيز الوظائف الخضراء من خلال دعم الابتكارات في التقنيات النظيفة وريادة الأعمال الخضراء من خلال تنظيم مسابقات سنوية تهدف إلى مكافأة المشاريع الأكثر ابتكارًا، وإنشاء برنامج تسريع ودعم شخصي للمشاريع، في ما يتعلق باستعادة النفايات؛ الاستخدام الرشيد للمياه وكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة والبناء الأخضر.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة -قطاع البيئة	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ الهدف 13 : التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ.
برنامج»الدعم مقاولتي للشباب المغرب» : يهدف هذا البرنامج إلى إنعاش روح المقاولاتي للشباب، وتحسين قدرات المقاولاتية للشباب المستهدفين وتحسين تشغيل الشباب.	وزارة الشغل والإدماج المهني	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
السياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية (2020-2024): تتمحور حول أربعة توجهات استراتيجية، وهي: تطوير نظام وطني للصحة والسلامة المهنية، وتعزيز الحوكمة والحوار الاجتماعي، وتعزيز ثقافة الوقاية وتطوير التدريب في مجال الصحة والسلامة المهنية. تنقسم هذه المبادئ التوجيهية إلى 22 هدفا، يستند تحقيقها إلى 70 إجراء وتدبيرا يتعين اتخاذها تؤثر على جميع جوانب الصحة والسلامة المهنية.	وزارة الشغل والإدماج المهني	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
خطة الانعاش الصناعي خلال الفترة بين2021 و2023 التي حددت لنفسها أهدافًا طموحة وتتطلب تعبئة القطاعات العامة والخاصة. **تضم هذه الاستراتيجية 3 محاور رئيسية**. يهدف المحور الأول إلى تأكيد المكانة الصناعية للمغرب وضمان فتح أسواقجديدة عن طريق تسريع استبدال الواردات بمنتوجات وطنية بنحو 34 مليار درهم وتعزيز الصادرات بنحو17 مليار درهم.يتعلق المحور الاستراتيجي الثاني بتحسين القدرة التنافسية للبلاد. يهدف المحور الاستراتيجي الثالث إلى جعل المغرب قاعدة صناعية دائرية وخالية من الكربون.	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
البرنامج التعاقدي لدعم وإقلاع القطاع السياحي 2020-2022. يطمح هذاالبرنامج لإنعاش قطاع السياحة في مرحلة ما بعد 19-Covid وإعطائه دفعة قوية وديناميية جديدة لمواكبة إعادة انطلاقه ويقوم حول 3 أهداف رئيسية: الحفاظ على النسيج الاقتصادي ومناصب الشغل؛ تسريع مرحلة الانطلاق؛ ووضع أسس التحول المستدام للقطاع. يتمحور عقد البرنامج حول النقاط التالية: الحفاظ على الشغل؛ الدعم الاقتصادي والمالي للانتعاش؛ تحفيز الاستثمار وتحويل أداة الإنتاج؛ تفعيل وتعزيز الطلب السياحي وأخيراً التدابير الأفقية.	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد التضامني	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 12: استهلاك وإنتاج مسؤولان
مخطط النهوض بالثقافة: تم برمجته للحد من انعكاسات الجائحة. يضم التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية ومقاومة الشركات من خلال رقمنة بطاقة الفنان والمساهمة في التبادل وشراء الاشتراكات من مجمعي المنصات و المكافئات وظروف العمل والفنانين و الاستعانة بمصادر خارجية لوكالات الأحداث لتنظيم بعض المهرجانات وتعزيز رقمنة الثقافة.	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه؛ الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد والهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
الاستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي بحلول عام 2025 والتي تهدف إلى رفع حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للبحث العلمي إلى 3%.	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	الهدف9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الرؤية استراتيجية للفترة 2018-2022 التي تم وضعها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) من أجل تعزيز موقعه في النظام الوطني للبحث والابتكار،وتطوير مناهج اشتغاله حتى يتمكن من مسايرة الديناميكية الوطنية والعمل في انسجام تام مع مختلف الشركاء. وتشمل هذه الرؤية المحاور الاستراتيجية الستة التالية: تعزيز آليات الحكامة الرشيدة؛دعم وتمويل البحث العلمي وتشجيع التميز؛تعزيز النظام الوطني لتقييم نتائج البحث والابتكار؛تعزيز التآزر وتشجيع التجميع؛تعزيز الشراكة والتعاون الدوليين في مجال البحث العلمي والمساهمة في إشعاع البحث العلمي الوطني وتحسين صورته.	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST)	الهدف9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الجيل الجديد من برامج دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية (نواة، تطوير، استمرار، مواكبة). و يهم كجزء أول تعديل بعض البرامج مع الأخذ بمعدلات دعم أكثر جاذبية وشروط ولوج ودفع مبسطة، في برنامجين في صيغة جديدة ISTITMAR و MOWAKABA. كما تم وضع برنامجين جديدين لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وهما برنامج تطوير لصالح الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في القطاعات الواعدة، لا سيما تلك المتعلقة بالنمو الأخضر والابتكار الصناعي والصناعة 4.0، وبرنامجNAWAT الذي يركز على الدعم من حيث المشورة والخبرة والمساعدة التقنية لفائدة الشركات الصغيرة جدًا المقاولين الذاتيين وحاملي المشاريع.	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
مذكرة التوجهات العامة للتنمية الرقمية في أفق 2025 : لها ثلاثة أهداف وهي رقمنة الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية للمواطنين والمقاولات بهدف الوصول إلى معدل رضا يتجاوز 85%، وجعل المغرب مركزا رقميا وتكنولوجيا مرجعيا على المستوى الإفريقي عبر تحقيق تقدم في مؤشر الأمم المتحدة للخدمات الإلكترونية على الإنترنت (ضمان مركز ضمن البلدان الثلاث الأوائل في إفريقيا والأربعين الأوائل عالميا) وخلق أكثر من 2500 مقاولة ناشئة خلال الخمس السنوات القادمة، وأخيرا جعل الرقمنة في خدمة مجتمع أكثر شمولية وعدالة مع تقليص الفجوة الرقمية، وتكوين 50.000 موهبة شابة قابلة للتوظيف وتطوير مبادرات خاصة في قطاعات مثل التعليم والصحة والفلاحة والصناعة التقليدية.	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف 17: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة.
المخطط المديري للسكك الحديدية في أفق 2040 ويهدف إلى بلوغ 133 مليون مسافر في السنة، وإنشاء خطوط جديد للقطار فائق السرعة ومحطات من الجيل الجديد	وزارة النقل والتجهيز واللوجيستيك والماء	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية ؛ الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ
الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية في أفق 2025 : وتهدف إلى تقليص عدد حوادث السير وعدد القتلى لكي لا يتجاوز 1900 ضحية في السنة في أفق 2025 أي بانخفاض يمثل 50 بالمئة مقارنة مع الوضعية الحالية	وزارة النقل والتجهيز واللوجيستيك والماء	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية ؛ الهدف 11: المدن المستدامة
الاستراتيجية اللوجيستيكة الوطنية: تهدف إلى ضمان سيولة أفضل للتبادلات والمساهمة في جذب الاستثمارات، وتحسين الخدمات اللوجستية الحضرية وتحسين القدرة التنافسية للشركات من خلال إنشاء منصات لوجستية تسمح بتنسيق وتوزيع الشحن بشكل أفضل بين المقاولات وبين وسائل النقل المختلفة.	وزارة النقل والتجهيز واللوجيستيك والماء	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية ؛ الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ.
البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة، الذي يدخل ضمن البرنامج الحكومي (2017-2021)،ويهدف إلى تحديد المجالات الترابية المتوفرة على مجموعة من عوامل التنمية والقادرة على تأطير ديناميكية الفضاءات المحيطة، والاستفادة من الاستثمار العمومي المخصص لهذه المجالات الترابية، وتقوية الروابط بين الوسط الحضري والعالم القروي، وهيكلة الوسط القروي حول مجالات التنمية الجذابة، والتقليص من الاختلالات والتفاوتات السوسيو-مجالية بين المدن والقرى،وتحسين مستوى عيش الساكنة القروية، وكذلك إنشاء آليات للتدبير تركز على الشراكة والتعاقد.	وزارة إعداد التراب الوطني و التتعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 10 : الحد من أوجه عدم المساواة

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة للمناطق الحساسة: شكلت المناطق الحساسة موضوع استراتيجيات وبرامج للتنمية الترابية المستدامة(الأطلس الكبير، والأطلس الصغير، وجبال الريف)تهدف إلى تثمين الموارد الترابية، وتحسين مستوى عيش الساكنة الجبلية والحفاظ على الموارد.وبالمثل، كانت واحة تافيلالت موضوع برنامج يهدف إلى مكافحة التصحر ومحاربةالفقر مع حماية أراضيها وتثمينها.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 10 : الحد من أوجه عدم المساواة.
برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية في الوسط القروي (2017-2022)، يهدف على وجه الخصوص إلى فك العزلة عن سكان العالم القروي والمناطق الجبلية وتحسين مستوى عيشهم وتعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالصحة، والتعليم، والكهرباء، والماء الصالح للشرب، والطرق القروية.	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.	الهدف 1: القضاء على الفقر، الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية، الهدف 4: التعليم الجيد، الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة.
– الإستراتيجية الوطنية للتجديد العمراني: هدفها هو وضع رؤية واضحة لتطوير وتنمية العقار وترشيد استهلاك الأراضي، بهدف بناء نماذج للتنمية المستدامة لمدن الغد وتعزيز قدرات التجديد الحضري	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة
– البرنامج الوطني» مدن بدون صفيح « الذي يهدف إلى القضاء على جميع أحياء الصفيح لفائدة 421.699 أسرة موزعة على 85 مدينة	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1: القضاء على الفقر ؛ الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة. الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة
برنامج التدخل في السكن غير القانوني: يهدف إلى تحسين ظروف السكن للأسر الأقل حظا.	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1 : القضاء على الفقر؛ الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة.
برنامج "المباني الآيلة للسقوط" الذي يهم التدخل في المساكن الآيلة للسقوط والأنسجة القديمة من أجل حماية الأسر من خطر الانهيار وتحسين ظروفها المعيشية	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1: القضاء على الفقر ؛ الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 11 مدن ومستوطنات بشرية مستدامة

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات: تهدف السلطات العمومية إلى إعادة تأهيل عشرات القصور والقصبات، وتحسين الظروف المعيشية لسكانها، وتوعية الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وكذلك السكان المحليين حول الإمكانات التي تحتوي على هذه المواقع وعلى طرق تثمينها.	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1: القضاء على الفقر؛ الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة
برنامج السكن الاجتماعي (برنامج السكن بقيمة250.000 درهم) بهدف تمكين الأسر من مختلف الفئات من الحصول على سكن لائق. مما مكن من تنويع العرض وتقليص العجز السكني؛	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة. الهدف 11 مدن ومستوطنات بشرية مستدامة
– **التصميم الوطني للمنظومة الحضرية (SNAU):** يهدف هذا التصميم إلى تنوير صناع القرار حول هيكلة وتقوية المنظومة الحضرية الوطنية في إطار مبدأ الإنصاف الترابي وتقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والقروية، وبين الجهات.	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة
برنامج السكن الاجتماعي (برنامج السكن المنخفض التكلفة 140.000 درهم) بهدف تمكين الأسر الفقيرة من الحصول على سكن لائق مما مكن من تنويع العرض وتقليص العجز السكني.	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة. الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة
–-**البرنامج الوطني للهواء (2018 -2030)** : يهدف إلى تحسين جودة الهواء	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة –قطاع البيئة	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية؛ الهدف11:مدن ومستوطنات بشرية مستدامة
البرنامج الوطني للنفايات المنزلية: يهدف إلى تحقيق معدل جمع هذه النفايات بطريقة مهنية يصل إلى 90% بحلول سنة 2022، وإنشاء مطارح للنفايات ومراكز لتثمين النفايات المنزلية وما شابهها لصالح جميع المراكز الحضرية، وإعادة تأهيل جل المطارح العشوائية، وتطوير»الفرز و إعادة التدوير والتثمين» لتحقيق معدل إعادة تدوير يصل إلى 20% للنفايات المنتجة بحلول سنة2022 مع تعميم التصاميم المديرية على جميع عمالات و أقاليم المملكةو توعية الفاعلين المعنيين. و تبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 40 مليار درهم.	وزارة الداخلية و وزارة الطاقة والمعادن والبيئة –قطاع البيئة-	الهدف11:مدن ومستوطنات بشرية مستدامة الهدف12: الإستهلاك والإنتاج المستدام
المخطط الطرقي 2035: يهدف إلى تطوير شبكة طرق حديثة وصامدة من أجل تلبية الطلب المتزايد على السفر والنقل وتلبية احتياجات الربط بين المدن وكذلك دمج مختلف جهات المملكة في الديناميكية الاقتصادية.	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
برنامج التأهيل الحضري: يهدف إلى معالجة الاختلالات والتفاوتات المجالية الموجودة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية وفيما بينها.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة. الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة.
برامج التدخل في الأنسجة العتيقة: يهدف إلى تثمين وإعادة تأهيل هذه الأنسجة، وتعزيز جاذبيتها، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لسكانها.	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة. الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة.
الاستراتيجية الوطنية للنقل الحضري: تهدف الاستراتيجية إلى إنشاء نظام نقل حضري يتسم بالكفاءة والجودة والفعالية من حيث التكلفة يحترم البيئة ويضمن الاستدامة المالية المستدامة، مع إعطاء الأولوية للنقل العمومي.	وزارة الداخلية	الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة.
الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية للفترة 2020-2030: لها ثلاثة أهداف تغطي جميع مراحل تدبير هذه المخاطر وهي: تحسين المعرفة بالمخاطر وتقييمها وتعزيز الحد منها لبناء القدرة على الصمود وكذا تحسين التوقعات والإستعداد للكوارث الطبيعية للتعافي المبكر منها وإعادة الإعمار بشكل فعال. وتم تقسيم الإستراتيجية إلى خطتين عمل (1) خطة عمل استعجالية تشمل الأولويات للفترة 2021-2023 وتهم مختلف الإجراءات التي تعتبر ضرورية ويجب استكمالهاخلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات و(2) خطة عملية 2021-2026 ترتكز على خمسة محاور رئيسية، تضم 18 برنامجا مقسما إلى 57 مشروعا.	وزارة الداخلية	الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة؛ الهدف12: الإستهلاك والإنتاج المستدام الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ
استراتيجية تثمين النفايات: تهدف إلى الحد من الآثارالسلبية على البيئة و المرتبطة بمطارح النفايات الحالية وكذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المخلفة،وذلك من خلال تنفيذ نموذج اقتصادي لمعالجة وتثمين النفايات، يتلاءم مع السياق المغربي. و بحلول سنة 2030، تنص هذه الاستراتيجية على خفض كمية النفايات التي سيتم طمرها في المطارح ومراكز التثمين بنسبة 45% ,كما تنص على تطوير القطاعات الصناعية لإعادة التدوير والتثمين للنفايات المنزلية وإنشاء 10 إلى 12 منصة للمعالجة البيولوجية والميكانيكية للنفايات.	وزارة الداخلية	الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة؛ الهدف12: الإستهلاك والإنتاج المستدام؛ الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ
خطة مثالية الإدارة: تهدف إلى تعميم المناهج البيئية السليمة في المباني العمومية وتشجيع استخدام تقنيات النجاعةالطاقية وترشيد استخدام المياه وانخراط الإدارات في منطق تدبير النفايات وتثمينهاو زيادة حصة السيارات البيئية (الهجينة أو الكهربائية) بنسبة 30% في حظيرة الدولة و تعزيز الصفقات العمومية المستدامة.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة –قطاع البيئة	الهدف12: الإستهلاك والإنتاج المستدام

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
المخطـط الوطنـي للمنـاخ 2030: يشـمل تدابـير تكيـف النظـم البيئيـة والقطاعـات الرئيسـية مـع تغـير المنـاخ في المغـرب و آثـاره السـلبية. كـما ينسـق المبـادرات القطاعيـة المختلفـة للتخفيـف مـن هـذه الآثـار. ولتعزيـز السياسـة المناخيـة في هـذا المجـال وضـمان تحقيـق الرؤيـة الوطنيـة، يشـمل هـذا المخطـط الخمـس ركائـز الإسـتراتيجية التاليـة: تعزيزالحكامةالمناخيـة ؛ تقويـة القدرةعـلى الصمـود ومواجهـة مخاطـر تغـير المنـاخ ؛ تسريـع التحـول إلى اقتصـاد منخفـض الكربـون ؛ انخـراط المجـالات في الدينامـية المناخيـة وتعزيـز القـدرات البشريـة والتكنولوجيـة والماليـة.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة -قطاع البيئة	الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ
المخطـط الوطنـي الاسـتراتيجي للتكيـف المناخـي للفـترة 2020-2030: يتعلـق الأمـر بـأداة للتكيـف مـع تغـيرات المنـاخ ذات بعـد اجتماعـي يتوخـى الإدمـاج كـما تشـمل دعـم إجـراءات التكيـف ذات الأولويـة في القطاعـات والأنظمـة البيئيـة الأكـثر تأثرابتغيرالمناخ.ويرتكـز المخطـط عـلى الخمـس محـاور التاليـة: تعزيـز الحكامـةفي هـذا المجـال و تحسـين المعلومـات والمعرفـة المناخيـة وتقييـم والحـد مـن مخاطـر تغـير المنـاخ ؛ تقويـة المـوارد والنظـم البيئيـة وقطاعـات الإنتـاج في مـا يخـص مواجهـة الآثـار السـلبية لتغـير المنـاخ.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة -قطاع البيئة	الهدف 1 : القضاء على الفقر؛ الهدف 2 : القضاء التام على الجوع؛ الهدف 3 : الصحة الجيدة والرفاه ؛ الهدف4 : التعليم الجيد ؛ الهدف5 : المساواة بين الجنسين ؛ الهدف 6 : المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ الهدف7 : طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ؛ الهدف9 : الصناعة والابتكار و الهياكل الأساسية ؛ الهدف 11 : مدن و مستوطنات بشرية مستدامة؛ الهدف12: أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ؛ الهدف 13 : التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ؛ الهدف 14 : الحياة تحت الماء ؛ الهدف 15 : الحياة في البر.
إسـتراتيجية وخطـة عمـل مـن أجـل سـاحل خـالٍ مـن البلاسـتيك: يهدفـان إلى التصـدي للتلـوث البحـري الناتـج عـن النفايـات البلاسـتيكية التـي تحملهـا المصـادر البريـة.و يجـري إعـداد خطـة وطنيـة و نمـاذج للاقتصـاد الدائـري في هـذا السـياق .كـما تـم إجـراء مسـح للنقـاط السـاخنة والمناطق الحساسـة لإعطائهـا الأولويـة عنـد المعالجـة. كـما تـم إطـلاق عمليـة تشـاور مـع الفاعلـين المعنيـين للحـد مـن إنتـاج النفايـات البلاسـتيكية عنـد المصـدر وتعزيـز تثمـين النفايـات البلاسـتيكية.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة -قطاع البيئة	الهدف12 : أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة الهدف 14 : الحياة تحت الماء
المسـاهمة المحـددة وطنيـا التـي تـم تحيينهـا للفـترة 2020-2030: والتـي ترفـع نسـبة التزامـات المغـرب للتخفيـف مـن الإنبعاثـات الدفيئـة إلى 45,5% بحلـول عـام 2030 بمـا في ذلـك هـدف غـير مـشروط بالتمويـل الـدولي بنسـبة 18,3%. كـما تشـمل المسـاهمة 61 مشروعـا، بمـا في ذلـك 34مشروعـا غـير مـشروط و 27 مشروطـا بالتمويـل الـدولي. و تقـدر التكلفـة الإجماليـة لإجـراءات التخفيـف المدرجـة في هـذه المسـاهمة المحـددة وطنيًـا بنحـو 38,8 مليـار دولار أمريكي،منهـا 21,5 مليـار دولار أمريـكي لتمويـل المشـاريع المشروطـة.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة -قطاع البيئة	الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
اسـتراتيجية أليوتيـس 2009-2020: التـي ترتكـز عـلى ثـلاث محـاور وهـي، الاسـتدامة والنجاعـة والتنافسـية. وقـد صيغـت مجموعـة مـن الإجـراءات والمشـاريع، مـن ضمنهـا البرنامـج الوطنـي لتهيئـة السـاحل ومخططـات تهيئـة مصايـد الأسـماك، وبرنامـج إبحـار وتنميـة تربيـة الأحيـاء البحريـة.	وزارة الفلاحة و الصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: قطاع الصيد البحري.	الهـدف 2 : القضـاء التـام عـلى الجـوع؛ الهـدف 8: العمـل اللائـق ونمـو الاقتصـاد؛ الهـدف 14: الحيـاة تحـت المـاء.
برنامـج التربيـة والتعليـم في مجـال البيئـة والتنميـة المسـتدامة: يهتم بانشـاء نـوادي للبيئـة بالمـدارس والجمعيـات و دور الشـباب مـن خـلال تزويدهـم بالمعـدات السـمعية والبصريـة والحواسـيب و كـذا بوسـائل تعليميـة لتعزيـز قيـم المواطنةالبيئيـة في صفـوف الشـباب.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة -قطاع البيئة	الهدف 4 : جودة التعليم ؛ الهـدف 12 : أنمـاط اسـتهلاك وإنتـاج مسـتدامة ؛ الهـدف 13 : التدابـير المتعلقـة بمكافحـة تغـير المنـاخ
برنامـج الشراكـة مـع المجتمـع المـدني: يقـوم عـلى تمويـل مشـاريع الجمعيـات البيئيـة مـن خـلال طلـب عـروض للمشـاريع في مجـال البيئـة والتنميـة المسـتدامة، تنظيـم دورات تكوينيـة سـنوية لفائـدة الجمعيـات بـكل جهـات المملكـة، مشـاركة الجمعيـات في مختلـف المسلسـلات التشـاوريةالخاصة بإعـداد وتنفيـذ البرامـج الاسـتراتيجية المدرجـة في إطـار السياسـة البيئيـة الوطنيـة.	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة -قطاع البيئة	الهـدف: 12 أنمـاط اسـتهلاك وإنتـاج مسـتدامة؛ الهـدف 17 : عقـد الـشراكات لتحقيـق الأهـداف
اسـتراتيجية مكافحـة الجريمـة بجميـع أشـكالها، بمـا في ذلك الصيـد والاتجار غـير المـشروع في الأنـواع النباتيـة والحيوانيـة المحميـة، التـي أطلقتهـا المديريـة العامـة للأمـن الوطنـي التابعـة لـوزارة الداخليـة.	وزارة الداخلية	الهدف 15 : الحياة في البر
غابـات المغـرب 2020-2030»: تهـدف هـذه الاسـتراتيجية عـلى المـدى الطويـل إلى إنشـاء نمـوذج تدبـير شـامل ومسـتدام وخلـق الـثروة وتحقيـق التوافـق بـين السـاكنة والغابـات. كـما تهـدف إلى تحقيـق الأهـداف المتعلقـة بوقـف اسـتنزاف الغابـات واسـتعادة 30 عامًـا مـن تدهورهـا. وتعتمـد هـذه الاسـتراتيجية عـلى 5 محـاور، وهـي الاسـتدامة مـن خـلال احـترام الخـط الأحمـر لقـدرات الغابـات والحفـاظ عـلى جميـع المـوارد الطبيعيـة؛ وإشراك السـاكنة في تدبـير الغابـات؛ والإنتـاج مـن خـلال تعبئـة الطاقـات الإنتاجيـة التـي يشـجعها القطـاع الخـاص؛ والحفـاظ عـلى الـتراث الطبيعـي واعتبـار المجـالات الغابويـة بمثابـة مناطـق إنمائيـة.	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	الهدف 15 : الحياة في البر
الاسـتراتيجية الوطنيـة لتنميـة مناطـق الواحـات والأركان: تهـدف إلى إعـادة تأهيـل 200 ألـف هكتـار مـن غابـات الأركان و48 ألـف هكتـار مـن واحـات النخيـل وتوسـيع 17 ألـف هكتـار مـن واحـات النخيـل الجديـدة. ويتـم تنفيـذ هـذه الإجـراءات في إطـار عقـود البرامـج المبرمـة بـين الدولـة والمهنيـين لـكل مـن سلسـلتي الاركان والنخيـل.	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	الهدف 15 : الحياة في البر

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021): تهدف إلى ترسيخ مسلسل الإصلاح السياسي ومأسسة حقوق الإنسان وتعزيز دينامية الوعي الحقوقي وتدعيم المبادرات المساهمة في انبثاق ديمقراطية تشاركية	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان -المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان	الهدف 1: القضاء على الفقر؛ الهدف 2: القضاء على الجوع؛ الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية؛ الهدف4: جودة التعليم؛ الهدف5: المساواة بين الجنسين ؛ الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية ؛ الهدف7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ؛ الهدف8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الهدف 11: مدن و مستوطنات بشرية مستدامة ؛ الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ؛ الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021: تتوخى تطوير إدارة في خدمة المواطنين والمقاولات، مسؤولة عن استمرارية الخدمات العمومية الخاضعة لمعايير الجودة	وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة	الهدف5: المساواة بين الجنسين الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة (2015-2025): التي تتألف من عدة اجراءات تسمح للأشخاص في وضعية إعاقة بالحصول على حقوقهم الأساسية في مجالات التربية والتعليم والوقاية الحماية الطبية والتكوين والإدماج المهني والولوجيات وتسهيل مشاركتهم النشيطة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (الأنشطة الرياضية والثقافية والإبتكارية). تم تنفيذها من خلال برنامج وطني تنفيذي في سنة2015 -2021 يضم ستة محاور و350 عملية مستهدفة.	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	الهدف 1: القضاء على الفقر، الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية، الهدف 4: التعليم الجيد، الهدف 5: المساواة بين الجنسين، الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.
إستراتيجية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: تهدف الى ارساء قطاع أمني اصلاحي يساهم بفعالية في التقليص من حالات العود وتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالحفاظ على الطمأنينة والأمن الداخلي مع تعزيز تكريس الديمقراطية والعدالة وفقا للقيم العالمية	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.
الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: تطمح إلى تعزيز النزاهة والحد بشكل كبير من الفساد بحلول عام 2025 .	وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة - اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

الاستراتيجيات والبرامج	الوزارة الوصية	أهداف التنمية المستدامة المعنية
الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء: تهدف إلى تسهيل وضمان اندماج المهاجرين بصفة منتظمة، وتأهيل الإطار التنظيمي ووضع إطار مؤسساتي ملائم وتدبير تدفقات الهجرة كجزء من سياسة متماسكة وشاملة وإنسانية ومسؤولة، مع احترام حقوق الإنسان. ولتنفيذ هذه الإستراتيجية تم تحديد 27 هدفا و81 إجراء في برامجها الإحدى عشرة والتي ترتكز على التعليم والثقافة والشباب والرياضة والصحة والسكن والمساعدة الاجتماعية والتكوين المهني والتشغيل وتدبير التدفقات ومكافحة الاتجار في البشر والتعاون الدولي والشراكات والإطار القانوني والتعاقد والحكامة والتواصل.	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية ؛ الهدف 4: جودة التعليم الهدف 5: المساواة بين الجنسين ؛ الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 11: مدن و مستوطنات بشرية مستدامة ؛ الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
الإستراتيجية الوطنية لفائدة مغاربة العالم: تتمحور حول ثلاث أهداف: الحفاظ على الهوية المغربية لمغاربة العالم، وحماية حقوقهم ومصالحهم وتعزيز مساهمتهم في تنمية البلاد وتعزيز صورتها وقيمها وثقافتها في الخارج. وتتألف هذه الاستراتيجية من عشرة أهداف محددة و ثماني برامج (ستة قطاعية و2 عرضانية) و 40 مشروعا و 106 إجراءا.	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية ؛ الهدف 4: جودة التعليم الهدف 5: المساواة بين الجنسين ؛ الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
ميثاق إصلاح منظومة العدالة ويهدف إلى توطيد استقلال السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وإنهاء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها؛	وزارة العدل	الهدف 5: المساواة بين الجنسين الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
الخطة الاستراتيجية الجديدة لإدارة الجمارك (2020-2023) ADII التي تقوم حول 6 أهداف استراتيجية مقسمة إلى 31 مشروعًا، وتهدف إلى دعم الإنتاج المحلي، السير قدما في مكافحة القطاع غير المنظم، وتعزيز الرقمنة وتحسين الحكامة والرفع من جودة الخدمة	وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة – إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة	الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مجال البيئة والتنمية المستدامة (تم إطلاقها في 2018): تهدف إلى دمج النوع الاجتماعي في برامج وخطط عمل البيئة والتنمية المستدامة في المغرب. وبالتالي، فهي تساعد في المساهمة في جهود الدولة لتحقيق المساواة بين الجنسين اقتصاديًا واجتماعيا وبيئيا.	وزارة الطاقة و المعادن و البيئة كتابة الدولة المكلفة بالبيئة	الهدف 5: المساواة بين الجنسي الهدف 13: التدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ؛
الاستراتيجية الوطنية لتعزيز تنافسية المدن الصغرى التي تهدف إلى إعادة تأهيل المدن الصغيرة وتعزيز القدرة التنافسية لها. ويستهدف المدن الواقعة: • قرب المدن المتربولية • في المناطق الحساسة • في المناطق الإنتاجية • في المناطق القروية المهمشة.	وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والسكنى وسياسة المدينة	الهدف 11: مدن ومستوطنات بشرية مستدامة

قائمة الجداول والرسوم البيانية والأشكال

قائمة الجداول

132 جدول رقم 1: الاشتراكات في خدمة الإنترنت الثابت لكل 100 نسمة حسب سرعة الصبيب

133 جدول رقم 2: التعريفات الجمركية المقيدة وMFN (Most Favoured Nation) المطبقة%.

قائمة الرسوم البيانية

33 المبيان 1: نسبة الفقر النقدي الوطني و نسبة الهشاشة حسب وسط الإقامة (%)

43 المبيان 2: تطور معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي)

45 المبيان 3: تطور معدل الوفيات المرتبطة بحوادث السير لكل 100000 نسمة (2016-2020)

53 المبيان 4: تطور معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)

62 المبيان 5: معدل انتشار العنف في السياق الزوجي (%) حسب الفئة العمرية والحالة الزواجية للضحايا

64 المبيان 6: نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتفا محمولا (%) بين سنتي 2015 و 2020

70 المبيان 7: الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي (%)

72 المبيان 8: الولوج إلى خدمات الصرف الصحي بالوسط القروي حسب نوعية الخدمة (%)

75 المبيان 9: نسبة ولوج المغاربة لخدمة الكهرباء

76 المبيان 10: حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة (باستثناء الكتلة الحيوية)

76 المبيان 11 : القدرة المنشأة للطاقات المتجددة (بالواط لكل فرد)

76 المبيان 12: كثافة الطاقة الأولية (1ط.م.ب / 1 مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي)

79 المبيان 13: تطور معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)

86 المبيان 14 : نسبة المقاولات المتوقفة نهائيا أو مؤقتا نتيجة الأزمة الصحية

93 المبيان 15 : تطور حصة العمل في الناتج الداخلي الإجمالي (%)

98 المبيان16: تطور نسبة السكن البدائي بالوسط الحضري(%)

129 المبيان 17: الإيرادات العمومية كنسبة مئوية من الناتج

130 المبيان 18: نسبة خدمة الدين العمومي الخارجي في صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية

132 المبيان 19 نسبة مستخدمي الانترنيت (%)

133 المبيان 20: الرسوم الجمركية المطبقة على استيراد المنتجات غير الفلاحية وغير البترولية، 1988 -2019 مؤشر: معدل التعريفة المرجحة. نوع التعريفة: MFN (Most Favoured Nation)

قائمة الأشكال

69 الشكل 1: التوزيع المجالي للواردات المائية السطحية بالمغرب

69 الشكل 2: توزيع التساقطات المتوسطة السنوية

www.hcp.ma